وزارة التعليـم العـالي والبـحث العـلمي
المركـز الجـامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــوان :

القطاع الخاص كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

دراسة تحليلية لحالة الجزائر (1990-2014)

مذكــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالب (ة) :

لعلى بو علي راوية

إشراف الأستاذ(ة):

ساسي فطيمة

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
ريغي هشام		رئيسا
زواري فرحات عباس		مناقشا
ساسي فطيمة		مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

صدق الله العظيم

شكر و عرفان

قال الله تعالى:

"فاذكروني أذكركم و اشكروا لي ولا تكفرون"

الآية (152) من سورة "البقرة"

فالحمد لله الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر لله"

أتوجه بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة والدعاء.

وأخص بالذكر الدكتورة: "**ساسي فاطيمة**"

التي تفضلت مشكورة بالإشراف على هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتمل في

صورته النهائية، والتي قدمت لي مساعداتها وتوجيهاتها ونصائحها القيمة والتي كانت عونا لي لإتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-

الإهـــداء

أهدي هذا العمل المتواضع.....

إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما و منحهما الصحة و العافية.....

إلى أخواتي كل واحدة بإسمها.....

إلى اخي الوحيد حفظه الله لنا.....

إلى إبنة اختي الصغيرة {ردينة} .....

و إلى كل رفيقات الدرب و أخص بالذكر بسمة و رتيبة.....

و إلى كل من ساعدني على إنجاز هذا العمل و لو بكلمة تحفيز.....

إلى كل هؤلاء بأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.....

(راويـة)

الملخص

ملـخص:

يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لعملية التنمية الإقتصادية لأي دولة متقدمة كانت أو نامية و ذلك من خلال ما يتميز به من روح المبادرة و تحمل المخاطرة و السعي إلى تعظيم و تحقيق المصلحة الخاصة، و نظرا لهذه الأهمية و المكانة التي يتمتع بها القطاع الخاص في إقتصاد الدول قمنا بإجراء هاته الدراسة و ذلك للإجابة على الإشكالية التالية: هل يمكن أن يكون القطاع الخاص كبديل تنموي للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990-2014).

وقد حاولنا الإجابة على هاته الإشكالية من خلال دراسة تحليلية تبين مساهمة القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(1990-2014).

وقد تم التوصل من خلال هاته الإشكالية أن الجزائر وعيا بهذه المزايا و الأهمية التي يتمتع بها القطاع الخاص قامت بسن مجموعة من القوانين و التشريعات الهادفة إلى ترقية و تشجيع الإستثمار الخاص و إقامة هيئات و مؤسسات وطنية داعمة له، و لكن كل هذه الإجراءات لم تكن بالمستوى المطلوب إذ ظلت مساهمته في التنمية الإقتصادية خارج قطاع المحروقات ضعيفة و هذا راجع للعراقيل و الصعوبات التي يحتويها المناخ الإستثماري من فساد و بيروقراطية و صعوبة الحصول على التمويل و غيرها من المشاكل التي حالت دون تعظيم مساهمة القطاع الخاص في عملية التنمية خارج قطاع المحروقات بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، الإستثمار الخاص، التنمية الإقتصادية، خارج قطاع المحروقات.

Résumé :

Le secteur privé est le principal moteur du développement économique pour tous les pays développés et en voie de développement. Il se distingue par l'esprit de l'initiative et le support des risques cherchant à élargir et à réaliser l'intérêt de l'entreprise. Compte tenu de cette importance et la place dont jouit le secteur privé dans l'économie des nations, nous avons mené cette étude pour répondre à la problématique suivante: Est-il possible d'avoir le secteur privé comme une alternative pour le développement de l'économie algérienne en dehors du secteur des hydrocarbures au cours de la période (1990-2014) ?

Nous avons essayé de répondre à ces circonstances problématiques par l'étude analytique de la contribution du secteur privé dans le développement économique en dehors du secteur des hydrocarbures au cours de la période (1990-2014)

Nous sommes arrivés à partir de cette problématique que l'Algérie est consciente des avantages dont jouit ce secteur privé, alors elle a promulgué une série de lois et de règlements visant à améliorer et à encourager l'investissement privé et la création d'organes et les institutions nationales pour le soutenir

Mais toutes ces actions n'étaient pas au niveau nécessaire, comme cela a été prévu. La contribution au développement économique en dehors du secteur des hydrocarbures est restée faible et cela est dû à des obstacles et des difficultés qui figurent dans le climat d'investissement , de la corruption, de la bureaucratie, de la difficulté d'obtention du financement et d'autres problèmes qui ont empêchés de maximiser la contribution du secteur privé dans le processus de développement en dehors du secteur des hydrocarbures en Algérie.

Mots clés: le secteur privé, L'investissement privé, développement économique, En dehors du secteur des hydrocarbures.

Summary :

The private sector is the main engine of economic developement for all countries, developed and developing. It is characterized by the spirit of initiative and risque taking and seek to expand and realize. Due to this importance and prestige enjoyed by the private sector in the economy of countries we have conducted this study in order to answer the following dilemma: It is possible to have the private sector as an alternative developement of the Alegerian economy outside hydrocarbons sector duning the period(1990-2014).

We have tried anwer these circumstances dilemma through an analitical study showes the private sector in economic developement outside the hydrocarbon sector during the period(1990-2014).

Algeria ;aware of these benifts and the importance of the private secto, soi t has enacted series of laws and regutations ained at upgrading and encourag of private investement of badies and national institutions supporting

But all these actions were not at the necessary lavel, as was exepted. The contributions to economic development outside the oil sector remained low and this is due to the obstacles and difficulties that appear in the investement climate, corruption, bureaucracy and the difficulty of obtaining financing and other problems that prevented maxemize the contribution of privat sector in the process of developement outside the oil sector in algeria

Key wordes: the private sector, privat investement, economic developement, outsid the hydrocarbon sector.

فهرس المحتويات

شكر و عرفان.....I
الإهـــــــداء.....II
ملـخص البحث بالغة العربية III
ملخص البحث بالغة الفرنسية..... IV
ملخص البحث باللغة الإنجليزية V
فهرس المحتويات..... V
فهرس الجداول.....XI
فهرس الأشـــكال X

المقدمة العامة{أ–و}

إشكالية الدراسة: .....أ
الأسئلة الفرعية: .....ب
فرضيات الدراسة:.....ب
أسباب اختيار الموضوع: .....ب
أهمية الدراسة: ..... ج
أهداف الدراسة.....ج
منهج الدراسة..... ج
الدراسات السابقة..... ج
صعوبات الدراسة..... ه
حدود الدراسة..... ه
خطة و هيكل الدراسة..... ه

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص و الخوصصة{2-23}

تمهيد: 2
المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص. 3
المطـلب الأول: مفهوم القطاع الخاص.....3
المطـلب الثاني: أشكال القطاع الخاص. 4
المطـلب الثالث: متطلبات القطاع الخاص. 5
المبحث الثاني: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص واستراتيجيات تطويره.....6
المطـلب الأول: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص. 6
المطـلب الثاني: العراقيل التي تواجه تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي 9
المطـلب الثالث: الإطار المتكامل لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص: 12

المبحث الثالث: الإطـــار النـظري للخوصصة. 16
المطـلب الأول: مفهوم الخوصصة و نشأتها..... 16
المطـلب الثاني: أهداف و دوافع الخوصصة..... 18
المطـلب الثالث: ايجابيات و سلبيات الخوصصة..... 21
خلاصة الفصل. 23

الفصل الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية{25-39}

تمهيد: 25
المبحث الأول: الإطـــار النـظري للتنمية الاقتصادية. 26
المطـلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية. 26
المطـلب الثاني: أهمية و أهداف التنمية الاقتصادية..... 29
المطـلب الثالث: عقبات تحقيق التنمية الاقتصادية..... 32
المبحث الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و أهم إخفاقاته. 34
المطـلب الأول: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية..... 34
المطـلب الثاني: إخفاقات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي 37
خلاصة الفصل. 39

الفصل الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة(1990-2014)

تمهيد: 41
المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري و التبعية للمحروقات 42
المطـلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات 42
المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري و الإصلاحات..... 46
المطلب الثالث: خصائص الاقتصادي الجزائري و مدى تبعيته للمحروقات. 51
المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص في الجزائر. 55
المطلب الأول: دوافع و أهداف تفعيل القطاع الخاص في الجزائر: 55
المطلب الثاني: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر: 58
المطلب الثالث: هيئات دعم و ترقية القطاع الخاص..... 63
المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر و أهم معوقات نموه 67
المطـلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالجزائر خارج المحروقات. 67

المطلب الثاني: عقبات نمو القطاع الخاص في الجزائر. 79
خلاصة الفصل:.....85
الخاتمة العامة{86-89}
قائمة المراجع{91-126}

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	الأحكام و التشريعات الخاصة بنشاط القطاع الخاص	13
2	الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية	28
3	تطور استثمار القطاع الخاص و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (1970-1998)	34
4	برنامج دعم الانعاش الاقتصادي(2001-2004)	49
5	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	50
6	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الاجمالية في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)	51
7	حصيلة مشاريع الاستثمار الممولة من قبل ANDI للفترة(2002-2012)	64
8	المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب منذ انشائها الى سنة2003	65
9	مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة(2000-2014)	67
10	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الفترة(1990-2014)	70
11	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات للفترة(2000-2014)	70
12	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب الانشطة الاقتصادية للفترة(2000-2011)	71
13	حصة القطاع الخاص الصناعي من اجمالي العمالة للفترة(1990-2000)	73
14	مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل للفترة(2002-2014)	74
15	حجم الصادرات الجزائرية في الفترة(1990-2000)	76
16	حجم الصادرات الجزائرية في الفترة(2001-2014)	77
17	تطور مؤشر الفساد في الجزائر للفترة(2003-2013)	82

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي	37
2	مساهمة القطاع الخاص في الناتج الاجمالي الخام (2000-2014)	68
3	مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات(2000-2014)	69
4	مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب الانشطة الاقتصادية(2001-2011)	72
5	عدد المشاريع المصرحة بها للقطاع الخاص(2002-2014)	74
6	مبلغ المشاريع المصرح بها للقطاع الخاص(2002-2014)	74
7	مناصب العمل المصرح بها للقطاع الخاص(2002-2014)	75

المقدمة العامة

إشكالية الدراسة:

نتيجة للتغيرات و التطورات التي شهدها النظام الاقتصادي العالمي خلال تسعينات القرن العشرين، دخل العالم إلى نظام عالمي جديد ينادي بالحرية الاقتصادية و تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، و في ظل هذا النظام و إدراك الدول للتحديات ، كان لابد لها ان تبحث عن مصادر جديدة لتحقيق النمو الاقتصادي تتناسب مع النظام الذي يعتمد على آليات إقتصاد السوق، و قد كان من بين هذه المصادر العمل على تحفيز القطاع الخاص و تعظيم و تعزيز دوره في عملية التنمية الاقتصادية.

أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فقد اعتمدت الدولة الجزائرية عقب الاستقلال على نظام التسيير الذاتي لإعادة بناء الجزائر المستقلة و الإصلاح و الاعتماد على ما تركه الاستعمار من مختلف المؤسسات و الأراضي الفلاحية انطلاقا من سنة 1967 تم التحول إلى نظام التسيير الاشتراكي الذي يتميز بالتبعية للسلطة المركزية في التسيير و اتخاذ القرارات في مجال تطبيق سياسة التنمية الاقتصادية ، حيث كان القطاع العام يعتبر العنصر الرئيسي لهذه الأخيرة و بالتالي فقد كان تركيز السلطات العمومية ينصب على إصلاح و تطوير المؤسسات التابعة للقطاع العام و في المقابل تم تهميش دور القطاع الخاص في عملية التنمية و مارس بذلك دورا تكميليا للقطاع العام من خلال مستويات استثمار جد محدودة.

لكن إثر تعرض أسواق النفط العالمية لأزمة 1986 و التي كانت ناتجة عن إنخفاض أسعار النفط إلى أدنى مستوياته، و باعتبار أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي فهو يعتمد على عائدات قطاع المحروقات ما يعني انه معرض للصدمات السلبية مع كل انخفاض و تراجع لأسعار البترول، فقد تأثر بهذه الأزمة التي أدت إلى إنخفاض حاصلات الصادرات الجزائرية، الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى تسليط الضوء على الإختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد التي عرفتها الجزائر في ظل الاقتصاد الريعي، و اتضح لها الضعف الهيكلي للاقتصاد الوطني من خلال عجز المؤسسات العمومية و عدم قدرتها على الاستمرار في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مما استدعى التفكير في السنوات الموالية في إعادة صياغة السياسة التنموية و ذلك من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات الإقتصادية و الهيكلية ،التي عمدت من خلالها الدولة إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، مما مهد الطريق نحو بداية التخلي عن النظام الاشتراكي و تبني اقتصاد السوق القائم على تحرير التجارة الخارجية و إلغاء القيود و تشجيع مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، و بذلك كان اقتصاد السوق الطريق التي ساعدت القطاع الخاص للمشاركة في ملكية المؤسسات العمومية الاقتصادية، و إعطاءه دور رئيس في عملية التنمية الاقتصادية لما له من خصائص أساسية و التي من بينها

المساعدة في عملية التنويع الاقتصادي بما يقدمه من منتجات و خدمات تساهم في عملية التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات، و من هنا جاءت إشكالية بحثنا الرئيسية على النحو التالي:

•هل يمكن أن يكون القطاع الخاص بديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات؟

II- الأسئلة الفرعية:

1- ما هي دوافع ظهور القطاع الخاص في الجزائر؟

2- ما هو دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

3- ما هي المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص في الجزائر؟

III-فرضيات الدراسة:

1- يرجع ظهور القطاع الخاص في الجزائر بصفة خاصة إلى أسباب خارجية من بينها أزمة النفط لسنة 1986 و المديونية الخارجية، إضافة إلى دعوة الهيئات العالمية.

2- لا تزال مساهمة القطاع الخاص ضعيفة في تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر .

3- يواجه القطاع الخاص في الجزائر مجموعة من الصعوبات من بينها مشكل العقار الصناعي، صعوبة الحصول على التمويل و الفساد.

IV-أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيارنا للموضوع إلى عدة أسباب:

1- طبيعة الاقتصاد الجزائري بإعتباره إقتصادا ريعيا، و الآثار السلبية الناجمة على هذه الطبيعة و محاولة تحديد دور القطاع الخاص كمحرك أساسي لعملية التنمية الاقتصادية و كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

2- الرغبة في توجيه رسالة تؤكد على ضرورة و فاعلية القطاع الخاص في تحقيق نمو اقتصادي بالجزائر إذا وجد هذا القطاع الدعم و العناية اللازمة له من طرف الدولة.

3- الميول الشخصية لدراسة مواضيع حديثة و ديناميكية.

V-أهمية الدراسة:

تكتسي هاته الدراسة أهميتها من خلال المكانة و الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لدى العديد من الدول ، و لما له من روح المخاطرة و تحقيق ميزة تنافسية للاقتصاد الوطني.

VI-أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هاته الدراسة إلى إبراز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية للجزائر، و العراقيل التي تواجهها و كذلك إبراز أثر القوانين و التشريعات التي سنها المشرع الجزائري على هذه المساهمات.

VII-منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف المراحل و المحطات التي مر بها القطاع الخاص في الجزائر. و تحليل مدى مساهمته في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال تحليل المعطيات المتوفرة خلال فترة الدراسة تحليلا علميا و موضوعيا. و معبرا عن الحقيقة الواقعية كما هي للوصول إلى النتائج المنطقية التي يفرضها منطق تحليل الأسباب و ربطها بمسبباتها.

VIII-الدراسات السابقة:

1- دراسة **(عبد الحفيظ عيسى)**: بعنوان « مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي » بجامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- دراسة تحليلية و قياسية ، و هي مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي، و قد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد حجم مساهمة القطاع الخاص في النمو الإقتصادي، و المتغيرات موضع الدراسة هي القطاع الخاص، مساهمة النمو الاقتصادي، دالة الإنتاج، الجزائر، أما النتيجة المتوصل إليها من الدراسة هي ان القطاع الخاص ظلت مساهمته في النمو الاقتصادي بالجزائر متدنية بشكل كبير و ذلك على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة.

2- دراسة **(مولاي لخضر)**: بعنوان « تنمية القطاع الخاص بالدول النامية » بجامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان- دراسة تحليلية لحالة الجزائر، و هي أطروحة دكتوراه تخصص إقتصاد التنمية، و هدف هذه الدراسة يتمثل في إبراز العوامل المحددة لنمو قطاع الأعمال الخاص و الاستثمار و تسليط الضوء على واقع القطاع الخاص و مناخ الإستثمار في الاقتصاد الجزائري، و المتغيرات الخاصة بالدراسة هي: القطاع الخاص، الاستثمار الخاص، مناخ الاستثمار ، بيئة الأعمال، الخوصصة ، و

قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتيجة المتمثلة في أن مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني ظلت متدنية و لم تصل إلى المستوى المطموح إليه و ذلك لوجود عوائق في بنية الأعمال في الجزائر.

3- دراسة **(نوري ياسمين)**: بعنوان « مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر: بين الخطاب الرسمي و الواقع الميداني» بجامعة مولود معمري –تيزي وزو– و هي مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص التنظيم و السياسات العامة، و يتمثل هدف هذه الدراسة في تحليل مناخ الإستثمار الخاص في الجزائر قصد تحديد العقبات التي تقف أمام تطور القطاع الخاص المنتج و كذلك المقارنة بين الخطاب الرسمي و ما تضمنه من مزايا تشجيعية للقطاع الخاص المنتج و الواقع الميداني و مدى مسايرته للخطاب الرسمي، إضافة إلى الوقوف على عوامل نجاح بعض التجارب الرائدة لدول إستطاعت تنويع قاعدتها الإنتاجية عبر تشجيع المبادرات الخاصة على الإستثمار في القطاعات المنتجة و العمل على الإستفادة من تلك التجارب، أما بالنسبة لمتغيرات الدراسة فتتمثل في القطاع الخاص المنتج، القطاع الخاص الموجه للإستيراد(غير المنتج)، السياسات التنموية، الريع النفطي، الدولة الريعية التوزيعية، و قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أنه و رغم الإمكانيات و المؤهلات الضخمة التي تتمتع بها الجزائر و التي تمكنها من دفع عملية التنمية، لا يزال القطاع الخاص المنتج مهمش بفعل كثرة العراقيل البيروقراطية التي تعيق تطوره و عدم تحديد توجه واضح للسياسة التنموية إتجاهه.

4- دراسة **(محمد زوزي)**: بعنوان «تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر– دراسة حالة ولاية غرداية–» ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة– و هي أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية، و يتمثل هدف هذه الدراسة في إبراز أثر قوانين الاستثمار على الوضعية الحالية للإقتصاد الوطني و إبراز الصعوبات التي عرقلت المساهمة الفعلية و الفعالة للقطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالجزائر عموما و القطاع الصناعي على وجه الخصوص، إضافة إلى إبراز تجربة القطاع الصناعي الخاص بولاية غرداية و مساهمتها في التنمية المحلية و المشاكل التي تواجهها و تحد من إمكانيات توسعها و قد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن القطاع الصناعي الخاص في الجزائر يعد بعيدا عن الدور الحقيقي المنوط به في عملية التنمية بسبب التعقيدات التي يتعرض لها، كما أن استثماراته ترتكز في الصناعات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع و الربحية السريعة و لا يعمل ضمن إستراتيجية وطنية شاملة، أما بالنسبة للقطاع الصناعي الخاص بولاية غرداية فتبقى تجربته رائدة يحتذى بها خصوصا فيما يتعلق بالدور الاجتماعي للمؤسسات الخاصة و قدرتها على التوفيق بين الأداء الاقتصادي و الاجتماعي .

IX-صعوبات الدراسة:

لقد واجهنا خلال إعدادنا لهذه الدراسة عدة صعوبات نذكر من بينها:

1- صعوبة الحصول على إحصائيات المتعلقة بمساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة المتمثلة في (1990-2014).

X-حدود الدراسة:

من أجل الإلمام بالموضوع و الحصول على نتائج دقيقة، أرتأينا حصر الدراسة في الجانب التطبيقي من سنة 1990 إلى غاية سنة 2014، و ذلك على إعتبار أن الجزائر قد دخلت إلى إقتصاد السوق سنة 1990 و ان ظهور و انتعاش القطاع الخاص يعود إلى تاريخ انتهاج الجزائر لنظام اقتصاد السوق.

XI-خطة و هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و الإلمام بجميع جوانب الموضوع المدروس قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

1- خصص الفصل الأول لدراسة الإطار النظري للقطاع الخاص و الخوصصة، حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى مفهوم القطاع الخاص، أشكاله و متطلباته، و اما المبحث الثاني فيتعلق بتحديد العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص و العراقيل التي تواجه نموه، إضافة إلى استراتيجيات تطويره، ثم نتطرق في المبحث الثاني إلى مفهوم و نشأة و أشكال الخوصصة ، دوافع و أهداف الخوصصة، و أخيرا ايجابيات و سلبيات الخوصصة.

2- أما الفصل الثاني فقد خصص لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار النظري للتنمية الاقتصادية من تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، أهميتها و أهدافها و عقباتها ، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و أهم إخفاقاته في النشاط الاقتصادي.

3- و أخيرا الفصل الثالث بعنوان مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر خارج قطاع المحروقات حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لواقع الاقتصاد الجزائري و التبعية للمحروقات و تطرقنا من خلاله إلى وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات، بعد الإصلاحات، ثم وضعيته في مطلع الألفية الثالثة، و أخيرا قمنا بذكر خصائص الاقتصاد الجزائري و مدى تبعيته لقطاع المحروقات، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة واقع القطاع الخاص في الجزائر من خلال ذكر دوافع ظهور القطاع الخاص في الجزائر و مراحل تطوره و هيئات دعمه و

ترقيته، أما المبحث الثالث فقد خصص لتحليل مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر خارج قطاع المحروقات و ذلك بتحديد مساهمته في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة ، و دوره في توفير مناصب الشغل و في التصدير، و أخيرا قمنا بذكر العراقيل التي تواجه نموه و تطوره في الجزائر.

الفصل الأول :

الإطار النظري للقطاع الخاص و الخوصصة

تمهيد:

يحتل القطاع الخاص مكانة هامة في النشاط الاقتصادي لأي دولة، و ذلك انطلاقا من المزايا التي يتمتع بها من حيث السرعة في الإنجاز و الإبداع، و كذا من حيث تحمل المخاطر، ضف إلى ذلك ميزة الديناميكية و الحيوية و سرعة المبادرة قبل فوات الفرصة ، أي عدم وجود بيروقراطية معرقلة لتسييره الفعال و نجاعته، على خلاف القطاع العام الذي يكون بطئ في حركته و مبادرته، لأنه خاضع لتخطيط مركزي و مسير إداريا، و تحكمه أساليب بيروقراطية و سياسية.

و كنتيجة لهذه الخصائص المميزة للقطاع الخاص، فإن معظم السياسات الاقتصادية تعمل وضع على قوانين و إجراءات تعظم من دور القطاع الخاص حتى تمكن من الاستفادة من ايجابياته في النشاط الاقتصادي ، بالإضافة إلى وضع إستراتيجية لتطوير هذا القطاع و تخطي العراقيل التي تعرقل نموه، و كجزء من هذه الإجراءات التي تهدف إلى تطوير القطاع الخاص ظهر ما يسمى بالخوصصة و الناتجة عن إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام الخاسرة و بيعها للقطاع الخاص.

و عليه و من خلال هذا الفصل سنحاول التعرض لكل من القطاع الخاص و الخوصصة و ذلك وفق التقسيم التالي:

- المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص.
- المبحث الثاني: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص و استراتيجيات تطويره.
- المبحث الثالث: الإطار النظري للخوصصة.

المبحث الأول: الإطار النظري للقطاع الخاص.

سنتناول من خلال هذا المبحث مفهوم القطاع الخاص من خلال مجموعة من التعاريف وكذلك التعرف على مختلف أشكاله، إضافة إلى أهم العوامل الواجب توافرها من اجل ظهور هذا القطاع الخاص.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الخاص.

يلعب القطاع الخاص دورا أساسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لأي دولة و ذلك من خلال مجموعة من الخصائص التي يتميز بها و التي تجعله ذو أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي الأمر الذي يتطلب العمل على تطويره و النهوض به.

و هناك عدة تعاريف قدمت للقطاع الخاص نذكر منها:

يعرف القطاع الخاص على انه :" قسم من الاقتصاد يهتم بصفقات الأسر، حيث تتلقى الأسر الدخل من توفير مدخلات الإنتاج لقطاعات الاقتصاد الأخرى و تؤثر على مجريات الاقتصاد عبر قرارات الإنفاق(المصروفات الاستهلاكية و الخدمات) و الادخار."[1]

و يعرف كذلك بأنه: "ذلك القطاع المتكون من مؤسسات إنتاجية و خدماتية، باختلاف أنواعها وأحجامها، تتجمع فيها الموارد البشرية و المادية اللازمة للإنتاج أو لتقديم الخدمات، و تتميز بالاستعمال العقلاني لها، و تعود ملكيتها للخواص أفرادا كانوا أو جماعات"[2].

كما يعتبر القطاع الخاص بأنه :"ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة، و يدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية."[3]

و يعرف على انه: "عرض أساسي و منظم في النشاط الاقتصادي ليكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق و المنافسة و تحدد فيه المبادرة الخاصة و تحمل المخاطر والقرارات و الأنشطة المتخذة".[4]

---

[1] ليث عبد الله القهيوي و بلال محمود الوادي، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن، ط1، 2012،ص:144.

[2] بولقواس زرفة، **دور القطاع الخاص في تفعيل قيم العمل**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 24 ،2012، ص:144.

[3] احمد الكواز ، **بيئة ممارسة أنشطة الأعمال و دور القطاع الخاص**، سلسلة اجتماعات الخبراء بـ: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد 28، 2008، ص.7.

[4] بودخدع كريم و بودخدع مسعود، **رؤية نظرية حوا إستراتيجية تطوير القطاع الخص في النشاط الاقتصادي**، الملتقى الوطني الأول حول القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل،20-21نوفمبر 2011 ،ص:3.

و بناءا على كل ما سبق يمكن تعريف القطاع الخاص على انه "مجموعة من المؤسسات الإنتاجية أو الخدمية التي تعود ملكيتها للخواص سواء كانوا أفرادا أو جماعات و التي تتميز بالاستغلال العقلاني للموارد البشرية و المالية في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات و يكون هدفها الأساسي هو تحقيق الربح".

المطلب الثاني: أشكال القطاع الخاص.

الفرع الأول: حسب التنظيم:

يقسم القطاع الخاص إلى قطاعين جزئيين: قطاع خاص منظم هذا القطاع يعمل في إطار منظم حيث يمسك حسابات نظامية، و هناك قطاع خاص غير منظم يضم منشآت عديدة بما في ذلك الوحدات الحرفية التي تتميز بتوارث المهن في حدود عائلية أو محلية ضعيفة و غالبا ما تختلط الملكية بالإدارة و هذا القطاع لا يمسك في تعاملاته حسابات نظامية[1].

الفرع الثاني حسب طبيعة النشاط:[2]

أولا: القطاع الخاص المنتج(المحلي أو الأجنبي): هو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة في الاقتصاد الوطني، سواء ما تعلق منها بإنتاج السلع أو الخدمات.

ثانيا: القطاع الخاص غير المنتج أو الموجه للاستيراد(محلي أو أجنبي):هو ذلك القطاع الاقتصادي الذي يقوم على عملية توجيه رؤوس الأموال الخاصة نحو الاستثمار في نشاطات طفيلية، أساسها استيراد مواد استهلاكية لإعادة بيعها على حالها.

الفرع الثالث: حسب مكان إقامة المستثمر: كما انه يمكن التمييز بين القطاع الوطني أو القطاع الخاص الأجنبي.

أولا: القطاع الخاص الوطني(المحلي): و هو القطاع الذي يكون فيه المستثمر من المقيمين في البلد الذي استثمر فيه.

ثانيا: القطاع الخاص الاجنبي: و هو القطاع الذي يكون فيه المستثمر من المقيمين في بلد آخر ،غير البلد الذي استثمر فيه.

---

[1] خميس خليل، **مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 09، 2011، ص: 205.

[2] نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر**(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات للحصول على شهادة الماجستير ،تخصص علوم السياسية)،جامعة مولود معمري، تيزي وزو،الجزائر،2015،ص: 23 .

المطلب الثالث: متطلبات القطاع الخاص.

يتطلب ظهور القطاع الخاص بروز عدة عوامل من بينها[1]:

1- ظهور الميل نحو الادخار في المجتمع جنبا إلى جنب مع توظيف المدخرات في استثمارات مختلفة، بدلا من اكتنازها كرمز للشراء أو كملجأ في أوقات الشدة و الضيق.
2- لابد من استحداث وسائل و آليات لتلبية رغبات المدخرين في تحويل مدخراتهم إلى استثمارات، و تأخذ هذه الآليات شكل مؤسسات متنوعة، ابتداء من الشركات التضامنية، وصولا إلى الشركات المساهمة و العامة و الخاصة، و شركات التضامن بالأسهم. و إلى جانب هذه المؤسسات المالية تلعب المصارف دورا بارزا في عملية تجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات.
3- ظهور رجل الأعمال المنظم و المتعامل و الساعي إلى الثراء و التوسع و السيطرة، و الذي يمتلك الكثير من الصفقات الايجابية في بعد النظر و حسن الإدارة و الصفات الأساسية في حب السيطرة، و التملك و المنافسة و الإبداع في التنظيم و في الإنتاج.
4- نشوء الأسواق المالية و أسواق السلع(البورصات) التي تسهل عمليات تجميع و تعبئة الموارد المالية و الأولية و الساعية على أوسع نطاق. و تطرحها للمتعاملين في الأسواق بمواصفات قياسية تسهل لهم العمليات التنظيمية و تحدد لهم المراجع الميسورة لتامين حاجاتهم المختلفة.
5- التعرف على فرص الاستثمار حيث أن هذا المشكل يعد احد العوائق لنمو الاستثمار الخاص في البلدان العربية كافة، حيث يصعب على الفرد في كثير من الأحيان تحديد المشاريع المجدية له، و يمكن أن تقوم الدولة بهذا الدور عن طريق مؤسساتها(مثلا وزارة الصناعة وبنوك التنمية) و إنشاء مؤسسات متخصصة في التعرف على فرص الاستثمار و هياكل لدراسة الجدوى لهذه المشاريع.

[1] منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية** ، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن ،2012، ص:216.

المبحث الثاني: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص واستراتيجيات تطويره.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص، و مختلف العراقيل التي تواجه تطوره، و كذا أهم الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لتطوير هذا القطاع.

المطلب الأول: العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص.

يتطلب تنمية القطاع الخاص توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار و الذي يعرف حسب المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بأنه :"مجمل الأوضاع و الظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية، و تأثير تلك الأوضاع و الظروف سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، و بالتالي على حركة و اتجاهات الاستثمارات، و هي تشمل الأوضاع و الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية و التنظيمات الإدارية"[1].

و من بين أهم العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص[2]:

الفرع الأول: معدل نمو الناتج المحلي:

هناك علاقة مزدوجة بين الاستثمار الخاص و معدل نمو الناتج، فزيادة الاستثمار سواء في تنمية الموارد أو في البحث و التطوير و التعليم و التدريب و من خلال تأثيرها الايجابي على الإنتاجية تسهم في زيادة معدل نمو الناتج، كما أن زيادة نمو الناتج من شأنها أن تعطي المستثمرين مؤشرا تفاؤليا عن مستقبل الطلب الكلي و الأداء الاقتصادي مما يحفزهم على تنفيذ مشاريع استثمارية جديدة.

الفرع الثاني: القروض المصرفية:

يتركز الإنفاق الاستثماري في السنوات الأولى من عمر المشاريع الجديدة، و لا تبدأ المشاريع في تحقيق العائد عادة إلا في سنوات لاحقة لذا تحتاج المشاريع إلى تمويل بالعملات المحلية و الأجنبية، سواء تم تدبيره من مصادر ذاتية أو خارجية للمنشاة و على عكس الحال في الدول المتقدمة حيث تعتمد المنشآت الكبيرة في تمويل استثماراتها على مواردها الذاتية من الأرباح المحتجزة و بيع الأسهم الجديدة، نجد في الدول النامية أن المنشآت تعتمد في تمويل الجزء الأكبر من الاستثمار في الغالب على القروض المصرفية، لذا فإن وفرة القروض المصرفية من شانها أن تدعم زيادة الاستثمار الخاص في الدول النامية.

---

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة ورقلة، العدد 9، ص:71.

[2] المرجع السابق، ص-ص : 71-72.

الفرع الثالث: سعر الفائدة.

فيما يتعلق بأسعار الفائدة و أثرها على الاستثمار الخاص في الدول النامية فمازالت هناك اختلافات حول هذا الأثر على المستويين النظري و التجريبي، فحين شاع الاعتقاد حتى بداية السبعينات، و طبقا للنظرية الكينزية النيوكلاسيكية أن تخفيض أسعار الفائدة يشجع الإنفاق الاستثماري ، فإن الأدب الاقتصادي المعاصر طالب بإزالة التشوهات في سعر القائدة ، و نادى بتحرير القطاع المالي و إتباع سياسة نقدية تعمل على رفع أسعار الفائدة الحقيقية إلى قيم موجبة بهدف زيادة حجم الاستثمار، أما على المستوى التجريبي، فإن التطبيق العملي لسياسات أسعار الفائدة في الدول النامية أسفر على وجود اختلافات بين الباحثين حول أثر سعر الفائدة على الاستثمار، بمعنى أنه ليس هناك اتفاق هام لهذا الأثر على الاستثمار.

إضافة إلى العوامل السابقة الذكر هناك عوامل أخرى تتمثل في[1]:

الفرع الرابع: سعر الصرف.

من المتوقع أن يؤدي خفض سعر العملة الوطنية إلى تراجع في الإنفاق و بالتالي نقص في الاستثمار الخاص استجابة للنقص في الطلب الكلي، أما على جانب العرض و نتيجة للتحول في الإنفاق في اتجاه المنتجات الوطنية، فالارتفاع في الأسعار محليا يكون مركزا على أسعار السلع الداخلة في التجارة الدولية بالنسبة لأسعار السلع غير الداخلة في التجارة و هذا من شأنه أن يرفع أسعار السلع الداخلة في التجارة و يشجع على زيادة الاستثمار الخاص للتوسع في إنتاجها و ذلك على حساب الاستثمار في قطاع السلع و الخدمات التي لا تدخل في التجارة و التي يزيد إنتاجها فلا يسمح لأسعارها بالارتفاع، فالأثر النهائي لخفض سعر العملة على الاستثمار يعد سؤالا تجريبيا.

الفرع الخامس: الضرائب.

تؤثر الضرائب المباشرة سلبيا على الاستثمار الخاص من خلال تأثيرها على الدخول المتاحة للقطاع العائلي، مما يؤدي إلى نقص الادخار و الحد من الاستثمار، و تفسير ذلك يكمن في ان هناك علاقة طردية بين حجم الدخل و مستوى الادخار، و أن الضرائب على الدخل تفرض أساسا على أصحاب الدخول المرتفعة ذوي الميل الحدي المرتفع للادخار، و من ثم فإن انخفاض دخولهم سوف يؤدي إلى انخفاض حجم مدخراتهم و من ثم الحد من استثماراتهم.

[1] عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية**، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة، العدد 09، 2009-2010، ص-ص:140-141.

كما أن الضرائب التي تصيب أرباح بعض الأنشطة في المشروعات تحد من الاستثمار بصورة مباشرة، فالضرائب على أرباح المشروعات تؤثر على معدل العائد المتوقع على الاستثمار إلى نفقته الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الاستثمار في حالة توقع المشروعات زيادة سعر الضرائب.

الفرع السادس: الإنفاق الحكومي أو الاستثمار العام و مزاحمته للقطاع الخاص.

يؤثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص من خلال عدة قنوات[1]:

أولا: يمثل الإنفاق الحكومي نسبة كبيرة من الإنفاق أو الطلب الكلي في الدول النامية و أي نقص في الإنفاق الحكومي نتيجة لانخفاض إيرادات الدولة أو نقص مخطط في الإنفاق الحكومي يهدف معالجة التضخم أو العجز المتنامي في الموازنة العامة من شانه أن يؤثر سلبا على الطلب الكلي في الاقتصاد، و بالتالي يؤثر سلبا كذلك على توقعات القطاع الخاص اتجاه ربحية الاستثمارات الجديدة. و الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة في الطلب الكلي مما يحفز القطاع الخاص على زيادة الاستثمار بغية التوسع في الإنتاج استجابة لزيادة الطلب الكلي فمن المتوقع إذا أن تكون العلاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الخاص.

ثانيا: يرى آخرون أمثال **بلاس** أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الاستثمار الخاص قد تكون عكسية باعتبار أن الإنفاق الحكومي ربما نافس الاستثمار الخاص على مصادر التمويل عندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة بقروض من الأفراد و الهيئات أو الجهاز المصرفي ، فزيادة الإنفاق الحكومي في ظل عجز الموازنة يقلل من الأموال المتاحة لإقراض القطاع الخاص، كما ترفع من معدلات الربا على القروض فتزيد تكلفة رأس المال للمشاريع الاستثمارية مما يؤثر سلبا على الاستثمار الخاص، و هكذا نجد أن للإنفاق الحكومي آثارا تكاملية ايجابية و أخرى تنافسية سلبية على الاستثمار الخاص، و التأثير الصافي للإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص هو محصلة القوى المؤثرة في كل اتجاه، و لا يمكن تحديده إلا بالتحليل القياسي.

الفرع السابع: عدم الاستقرار الاقتصادي[2]

هناك العديد من القنوات التي يمكن لعدم الاستقرار الاقتصادي أن تؤثر على الاستثمار الخاص من خلالها مثل ارتفاع معدلات التضخم بما يثبط الاستثمار الخاص، تقلبات معدلات التضخم المرتفعة تؤثر سلبا على الربحية المتوقعة و خاصة في حالة الشركات أو المشروعات غير المغامرة و إن عدم

[1] مولاي لخضر و بونوة شعيب ،مرجع سابق ،ص-ص:140-141.

[2] عادل عبد العظيم، **اقتصاديات الاستثمار : النظريات و المحددات**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، بالكويت، العدد 67، 2007،ص:10.

التيقن يجعل هذا النوع من الشركات تعيد تخصيص استثماراتها بعيدا عن الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة و من ثم ينخفض الاستثمار الخاص.

المطلب الثاني: العراقيل التي تواجه تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

هناك جملة من العوامل التي تعتبر قيودا تحد من تطور القطاع الخاص يمكن تقسيمها إلى:

الفرع الأول: القيود المالية: و هي القيود التي تمس عملية تحويل مؤسسات القطاع الخاص و نجد منها[1]:

أولا: تكلفة رأس المال:

و تتمثل في الفائدة المدفوعة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في سبيل الحصول على رأس المال الضروري لنشاطها، و تعتبر من أهم العناصر التي تؤثر على عملية تحويلها و من ثم نموها و تطورها، و ذلك انطلاقا من دورها الرئيسي في تحديد مدى إمكانية التوسع في الاستثمارات من عدمها.

ثانيا: سياسات الإقراض:

إن الأهمية التي يحتلها التحويل عن طريق الاستدانة من القطاع المصرفي يزيد من ثقل تأثير سياسات الإقراض التي تتبعها البنوك بشكل كبير على إمكانية حصول مؤسسات القطاع الخاص على التمويل اللازم لمتابعة و تطوير أنشطتها الاقتصادية.

و في هذا الصدد فإن العديد من مؤسسات القطاع الخاص و التي ترغب بحكم مشاريعها الاستثمارية في التمويل طويل الأجل عن طريق القروض، بسبب عدم قدرتها على الدخول لسوق رأس المال لعدم توافرها على الشروط المطلوبة لذلك أو لارتفاع تكاليفه، تجد صعوبة في الحصول على ما تطلبه نظرا لان السياسة الإقراضية للعديد من البنوك ترتكز بالأساس على التمويل قصير الأجل نظرا لحاجاتها للسيولة من جهة و لتفادي مخاطر عدم التسديد من جهة أخرى، و هو ما يساهم في مزيد من القيود التمويلية على القطاع الخاص بما يؤدي إلى ضعف وتيرة نموه و تطوره.

ثالثا: درجة تطور أسواق و رؤوس الأموال:

تساهم أسواق رؤوس الأموال المتطورة و في ظل العولمة المالية في جلب المدخرات سواء المحلية منها أو الخارجية و هو ما من شانه خفض تكاليف التمويل الذي يكون إما عن طريق طرح أسهم أو طرح سندات تبعا للقرار الذي يتخذه طالب التمويل، و عليه فإن عدم تطور أسواق رؤوس الأموال بالشكل

[1] بودخدع كريم و بودخدع مسعود ، مرجع سابق ،ص-ص:6-7.

الكافي يضيق من فرص التمويل المتاحة أمام مؤسسات القطاع الخاص بشكل يؤدي إلى ضعف أدائه في النشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: القيود غير المالية:

هناك على غرار القيود المالية جملة من القيود الأخرى غير المالية والتي تؤثر سلبا على تطور الخاص و تبرز كما يلي[1]:

أولا: وضعية مناخ الأعمال:

إن وضعية مناخ الأعمال في أي دولة لها تأثير جد كبير على وضعية القطاع الخاص و أدائه في النشاط الاقتصادي، خصوصا و أنها تشير إلى جملة الضوابط و الإجراءات و التشريعات الحكومية التي تحكم نشاط القطاع الخاص بمختلف جوانبه.

و حسب البنك الدولي فإن وضعية مناخ الأعمال يتم النظر إليها انطلاقا من توليفة مؤشرات تحدد مدى سهولة أداء الأنشطة الاقتصادية في كل دولة، و هي تنقسم ما بين "مؤشرات الترتيب التصنيفي القانونية" و تتمثل في مؤشر الحصول على الائتمان و مؤشر حماية المستثمرين انطلاقا من ارتباطها بجانب قانوني يحكمها، و "مؤشرات الوقت و التكلفة" المتمثلة في مؤشرات بدء النشاط التجاري، استخراج تراخيص البناء، تسجيل العقارات، و هي مؤشرات تقوم على أساس قياس الوقت و التكلفة المستغرقين في أدائها ، و عليه فإن تدهور وضعية مناخ الأعمال من خلال ما أشير لها من مؤشرات له الأثر الكبير على تطور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، بحكم أن ذلك يدفع إلى نفور المستثمرين سواء محليين كانوا أو أجنبيين مما يحد من تواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ثانيا: السوق الموازي:

يمكن تعريف السوق الموازي بأنه "مجموعة من الأنشطة التي تحقق دخلا لا يتم تسجيله رسميا ضمن حسابات الناتج الوطني إما لتعمد إخفائها تهربا من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، أو إما بسبب أن هذه الأنشطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها مخالفة للقوانين السائدة في البلاد"[2].

---

[1] ساسي فاطيمة، **أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص**، (أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية)، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015 ،ص-ص:33-35.

[2] محمد زعلاني، **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري** (تأصيل المعنى-بحث في الأسباب و الآثار)، أبحاث اقتصادية و ادارية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 10،ديسمبر 2011، ص.198.

و يتجلى الأثر السلبي للسوق الموازي على تطور القطاع الخاص في كونه يعد منافسا غير شرعي في النشاط الاقتصادي لا يتحمل أية تكاليف مما يساعد على تصريف منتجاته و خدماته بأسعار أقل عكس مؤسسات القطاع الخاص التي تشتغل بطريقة رسمية و قانونية، ينجر عنها تحمل عدة تكاليف أهمها دفع الضرائب مما يساهم في إرتفاع أسعار منتجاته و خدماته بشكل يجعلها في حالة عدم القدرة على المنافسة زيادة على ما ينجر من خرق لحقوق الملكية من طرف السوق الموازي، مما يحد من رغبة المستثمرين في دخول السوق و تحمل المخاطرة لعلمهم المسبق بعدم توافر مناخ نزيه للمنافسة بشكل يحد من اتساع تواجد القطاع الخاص الرسمي في النشاط الاقتصادي.

ثالثا: القوانين و التشريعات الحمائية:

و نخص بالذكر هنا القوانين المنظمة لحركة رؤوس الأموال و قوانين التصدير و الإستيراد و قواعد الشراكة بين رأس المال المحلي و الأجنبي، و التي يكون الهدف منها هو حماية اقتصاد القطاع خصوصا في الدول النامية و ذلك من خلال الحد من مشاركة القطاع الخاص الأجنبي الذي يتميز في الغالب بالخبرة و التكنولوجيا المتطورة و له انعكاسات ايجابية على تطور القطاع الخاص المحلي.

رابعا: غياب المنافسة:

إن تطور القطاع الخاص و تزايد نموه و مساهمته في النشاط الاقتصادي يرتبط بشكل رئيسي بمدى تطور نظام المنافسة في الحياة الاقتصادية، كونها تعتبر الدافع الرئيسي للمؤسسات على التطور من خلال عمليات الإبداع و الابتكار في مختلف الجوانب بما ينعكس إيجابا على أدائها في النشاط الاقتصادي و على هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من عمليات الاحتكار و العمل على تحرير التجارة بما يمكن من اتساع السوق و من ثم فتح المجال للمنافسة و ما تنعكس عنها من ارتفاع الكفاءة في الأداء الاقتصادي للقطاع الخاص[1].

خامسا: تعاظم مكانة القطاع العام:

إن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الاقتصادي تؤثر سلبا على تطور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص حيث أن ذلك يساهم في الحد من توافر الموارد الاقتصادية من جهة، و إلى غياب المنافسة و بروز الاحتكارات في النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، و على هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى الحد الذي لا يؤثر سلبا على نشاط القطاع الخاص و يضمن من خلاله تحقيق الأداء الأفضل للنشاط الاقتصادي.

[1] ساسي فطيمة ، مرجع سابق ،ص-ص:34-35.

المطلب الثالث: الإطار المتكامل لاستراتيجية تطوير القطاع الخاص:

هناك جملة من الآليات تشكل في ترابطها الإستراتيجية المثلى لتطوير القطاع الخاص و هي كما يلي:

الفرع الأول: توفير مناخ ملائم و محفز للأعمال:

إن من أهم الآليات التي وجب تحقيقها كشرط رئيسي في بناء إستراتيجية لتطور القطاع الخاص هي ما تعلق بضرورة توفير أفضل الظروف التي ينشط في إطارها القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية و التي تشكل ما يسمى بمناخ الأعمال و الذي يعرف بأنه "مجمل الظروف الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و القانونية التي تكون البيئة التي يتم فيها الاستثمار، إضافة إلى العوامل النفسية(عامل الثقة) فكل هذه الظروف تؤثر في إتجاه المستثمرين و توجيههم إلى بلد معين دون الآخر"[1].

و على هذا الأساس فإنه من الواجب العمل على توفير بيئة مساعدة و محفزة على النشاط و ذلك انطلاقا من العناصر التالية:

أولا: التشاور بين القطاع الخاص و القطاع العام.

حيث أن الدولة تضطلع بدور رئيسي في توفير المناخ الملائم و المساعد على النمو و التطور في الأداء من خلال جملة السياسات التي تقرها في هذا الإطار سواء كانت السياسات الاقتصادية أو التشريعات و الأحكام القانونية و التي تعكس الجو المحيط بنشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية ، لكن ذلك لا يمنحها القدرة على التصور الواضح و السليم لكيفية بناء و توفير المحيط الملائم و المحفز على الأداء إلا بمشاركة من القطاع الخاص و هو المعني بهذه الإجراءات و الآليات، حيث أن إجراء المشاورات بين الهيئات الحكومية المعنية بتوفير المناخ الملائم عن طريق السياسات و الإجراءات الموضوعة من جهة و القطاع الخاص المعني بالنشاط و التفاعل في الحياة الاقتصادية في ظل ما تقره الهيئات الحكومية من إجراءات و آليات من شأنه التوصل إلى بناء بنية نشاط ملائمة و محفزة على المبادرة بما ينعكس إيجابا على مكانة و دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي[2].

ثانيا: وضع الإطار التشريعي و القانوني المناسب.

يتطلب مناخ الاستثمار الجيد تشريعات دائمة متناسقة و متوافقة مع بعضها، صالحة للتطبيق على نطاق واسع و لأمد بعيد.

---

[1] بجاوية سهام، **الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص نقود و مالية)، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2005 ، ص:26.

[2] بودخدخ كريم و بودخدخ مسعود، مرجع سابق، ص:11.

يساهم الإطار التشريعي و القانوني في خلق المبادرة و التحفيز على النشاط الاقتصادي من خلال ما يوفره من ثقة و طمأنينة في الاقتصاد و المجتمع ، حيث أنه يمس المؤسسات و الشركات إنتاجية كانت أو خدماتية بصفة مباشرة من خلال جوانبه التطبيقية و الإدارية أو بصفة غير مباشرة من خلال آثاره على مختلف القطاعات التي لها صلة وثيقة بنشاط القطاع الخاص، كالقطاع المصرفي أو قطاع التأمينات ، و من ثم فإنه يتوجب العمل على وضع الإطار القانوني و التشريعي المناسب لأداء القطاع الخاص و الذي من الضروري أن يتواكب مع التطورات الاقتصادية محليا و خارجيا تجنبا لأي إختلالات أو انعكاسات سلبية[1].

و يمكن تقسيم الأحكام التشريعية الخاصة بنشاط القطاع الخاص إلى:

الجدول رقم(01-01): الأحكام و التشريعات الخاصة بنشاط القطاع الخاص.

قوانين خاصة بتنظيم و سير نشاط القطاع الخاص	قوانين خاصة بطبيعة و حجم نشاط القطاع الخاص
الإجراءات الخاصة بالبدء في النشاط و تأسيس الوحدة الاقتصادية. إجراءات استخراج التراخيص. القوانين المتعلقة بالتخلف عن التسديد. القوانين المتعلقة بإبرام العقود. قوانين حقوق الملكية.	• الأحكام التي تخص عملية دخول و خروج رؤوس الأموال و الفوائد و الأعباء الضريبية التي يتحملها القطاع الخاص. • قوانين متعلقة بالتصدير و الاستيراد.

المصدر: بودخدع كريم و بودخدع مسعود، **رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيجل، الجزائر،20-21 نوفمبر 2011،ص:12.

ثالثا: تنمية الموارد البشرية:

تعتبر تنمية الموارد البشرية عملية استثمار لرأس المال البشري حيث تعرف بأنها "عبارة عن عملية تنموية مستدامة تهدف إلى الاستثمار في قدرات البشر من خلال تحسين مستواهم التعليمي و الصحي و الغذائي، بهدف تحسين قدراتهم و مهاراتهم لزيادة الإنتاجية و تحقيق نمو اقتصادي و توزيع

[1] المرجع السابق، ص:12

عوائده على أفراد المجتمع بشكل عادل، يضمن رفع مستوى رفاهيتهم و تمكينهم من المشاركة في هذه العملية في إطار الموارد الاقتصادية المتاحة"[1].

و يساهم تطور الموارد البشرية في زيادة الكفاءة من الأداء للقطاع الخاص، حيث أن ذلك يتيح تطوير نظم الإدارة و أساليب التسيير و يمكن من تطوير عمليات التجديد و الابتكار التي من شأنها خلق ديناميكية متواصلة في عمليات الاستثمار و الإنتاج، مما يسمح بتطور مكانة القطاع الخاص و تعزيز مساهمته في النشاط الاقتصادي بخلاف لو لم تتميز الموارد البشرية بالتطور فإن ذلك سينعكس سلبا على تطور القطاع الخاص الذي و في ظل إمتداد العولمة و إشتداد المنافسة فإنه لن يكون له بالإمكان أن يتطور و يوسع من نشاطاته بحكم ضعف تطور الموارد البشرية على مستواه و عدم مواكبتها للاتجاهات الحديثة في التنظيم و التسيير و الابتكار[2].

رابعا: تحقيق الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي داعما قويا لتواجد القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي و تطوره من خلال دوره الكبير في جلب الاستثمارات الخاصة سواء المحلية منها أو الخارجية ، حيث يعكس ثقة أعلى و ضمانا أكبر بخصوص إمكانية تحقيق المكاسب في النشاط الاقتصادي، و عدم الاستقرار السياسي يزيد من حالة الشك و عدم اليقين بخصوص الأوضاع الاقتصادية مما يحد من مبادرة و رغبة القطاع الخاص في الاستثمار و التوسع[3].

خامسا: الحد من تعاظم مكانة القطاع العام:

إن تزايد مكانة القطاع العام في النشاط الاقتصادي تؤثر سلبا على تطور النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، حيث أن ذلك يساهم في الحد من توافر الموارد الاقتصادية من جهة و إلى غياب المنافسة و بروز الاحتكارات في النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، و على هذا الأساس فإنه يتوجب الحد من دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي إلى الحد الذي لا يؤثر سلبا على نشاط القطاع الخاص و يضمن من خلاله تحقيق الأداء الأفضل للنشاط الاقتصادي.

الفرع الثاني: توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات

إن ما تتطلبه أي إستراتيجية تستهدف القطاع الخاص هو العمل على وضع الآليات التي تسمح

---

[1] مربيعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر ، الواقع و الأفاق**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري–02–، الجزائر،2013،ص:26.

[2] بودخدع كريم و بودخدع مسعود، مرجع سابق، ص:13.

[3] المرجع السابق ص.13.

بتوفير التمويل الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص، بحيث أن توافره سواء من ناحية الحجم أو من ناحية النوع الذي يتيح المزيد من الفرص لتحقيق الاستثمارات[1].

الفرع الثالث: الشراكة بين القطاع العام و القطاع الخاص:

تعرف الشراكة بين القطاعين العام و الخاص بأنها "اتفاقية بين القطاعين العام و الخاص لاقتسام المخاطر و الفرص في العمل التجاري المشترك الذي ينطوي على تقديم خدمات عامة"

و تعتبر شراكة القطاع الخاص للإدارة المحلية نموذجا متطورا لأنشطة الأعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي من اجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع و الخدمات بأساليب مستحدثة حيث تؤدي هذه الشراكة إلى معالجة قصور التمويل الحكومي و كذا الإسراع بمعدل النمو الاقتصادي و الاجتماعي[2].

[1] المرجع السابق، ص:14.

[2] غربي وهيبة، **الشراكة بين الإدارة المحلية و القطاع الخاص و دورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد16، ديسمبر 2014، ص:208.

المبحث الثالث: الإطـــار النـظـري للخوصصة.

من خلال هذا المبحث سنحاول التعرف على مفهوم الخوصصة و نشأتها و مختلف أهدافها السياسية و الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و كذا معرفة أهم الدوافع التي أدت إلى تطورها ، و أهم ايجابيات و سلبيات الخوصصة.

المطلب الأول: مفهوم الخوصصة و نشأتها.

تزايد دور الدولة في البلدان النامية و المتقدمة على السواء بشكل واسع في المجال الاقتصادي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من اجل إعادة البناء السريع لاقتصادياتها التي دمرتها الحرب ، و إتخذ هذا التدخل بشكل خاص تأميم المشروعات الاقتصادية و نتج عن كل هذا عجز القطاع العام في تحقيق أهدافه مما دفع بالحكومات خاصة في الدول النامية إلى التطلع لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في ظل المعونات المالية المقدمة من المؤسسات المالية، و أتخذ هذا الإصلاح الاقتصادي مسارات و اتجاهات عديدة برز معها ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية بالخوصصة[1].

الفرع الأول: مفهوم الخوصصة.

دخل مصطلح الخوصصة القاموس أول مرة عام 1973، خلال الحقبة التاتشيرية ببريطانيا، و بدأت أعمال الخوصصة ببيع مشروعات عامة إلى القطاع الخاص، كالكهرباء و السكك الحديدية و المياه و النقل العام، و قد ترجم المصطلح إلى العربية بعدة مرادفات أهمها: الخصخصة، التخاصية، التخصيص، الفردنة... إلخ. و تستحوذ عبارة الخصخصة أو التخصيص أو الخوصصة على اهتمام معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية و هي جميعها تسميات لمصطلح اقتصادي باللغة الانكليزية و الفرنسية لكلمة Privatisation[2] ، أما المقصود بمصطلح الخوصصة فهناك اختلاف في أراء الكتاب و الباحثين في التعبير عن مفهوم الخوصصة.

حيث تعرف الخوصصة بأنها :"نقل ملكية جزء أو كل رأسمال شركة من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، إن عملية الخصخصة ذات اتجاه اقتصادي يهدف إلى تحديد السوق و المبادرات الفردية و ترقية المنافسة و الغاية منها إصلاح المؤسسات، كما تعتبر الخصخصة وسيلة من وسائل

[1] بوعالي ياسين، **الخوصصة و دور السوق المالية في تفعيلها**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية) ،جامعة قسنطينة، الجزائر،2010 ، ص:06.

[2] فالح أبو عامرية، **الخصخصة و تأثيراتها الاجتماعية**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2007، ص:09.

زيادة الديمقراطية و إحدى الدعائم المستعملة للانتقال إلى اقتصاد السوق سعيا لتقليص حجم الدولة، و عملا على ترشيد الإنفاق و رفع كفاءة و إنتاجية المؤسسات"[1].

كما تعرف أيضا على أنها:" عملية تهدف إلى بيع المؤسسات و تخلي الدولة عن التدخل المباشر في تسييرها، و لكن لا يعني هذا التخلي تغيب الدولة عن محيطها الاقتصادي بعزلها عن عملية الضبط، بل يجب إعادة تحديد دورها في النشاط الذي يوجه إلى تنفيذ سياسة اجتماعية أمنية"[2].

و تعرف كذلك الخوصصة بأنها "وسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام و تعني أيضا انه بتحول هذه الوحدات إلى القطاع الخاص ستحقق إنتاجية و ربحية أعلى حتى و لو لم تكن خاسرة من قبل"[3].

و تعرف كذلك بأنها: " زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة أو ملكية الأنشطة و الأصول التي تسيطر عليها الحكومة و تمتلكها"[4].

و من خلال كل التعاريف السابقة يمكن القول أن الخوصصة هي سياسة تنتهجها الدولة من خلال تحويل ملكية بعض الوحدات الخاسرة و التابعة للقطاع العام إلى القطاع الخاص بهدف تعظيم الإنتاجية و كذا الربحية ، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق الكفاءة و التنمية الاقتصادية و تتم هذه السياسة إما من خلال المشاركة بين القطاعين العام و الخاص أو من خلال الإيجار أو البيع أو الشراء.

الفرع الثاني: لمحة تاريخية عن نشأة الخوصصة[5].

من الصعب القبول بأن فكرة أو سياسة الخوصصة حديثة العهد نظرا لأن هذه الفكرة كانت منتشرة و سائدة منذ قرون عديدة ، حيث يمكن الإتفاق مع الإدعاء القائل بأن المؤرخ و عالم الاجتماع العربي **ابن خلدون** كان أول من دعا إلى التخاصية منذ القرن الرابع عشر، إذ أفرد فصلا في مقدمته المشهورة ينتقد فيه مزاولة السلطان(الحكومة) للنشاط التجاري و الزراعي و الاقتصادي و ذلك لإضراره بالقطاع الخاص و المواطنين(الرعية) و ذلك من خلال التحكم بأسعار السلع و الحيلولة دون تشجيع

---

[1] زيدمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص تسيير الدولي للمؤسسات)،جامعة تلمسان،الجزائر،2011، ص:122.

[2] عزالدين بوكربوط، **التحليل السوسيو –إقتصادي لنظام الخوصصة في الجزائر**، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 02 ، 2012،ص:93.

[3] بوعالي ياسين، مرجع سابق، ص:06.

[4] منصوري الزين، مرجع سابق، ص:103.

[5] ابراهيم عواد المشاقبة، **أثر الخوصصة على غدارة تطوير المنتجات**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2013،ص–ص:31–32.

المنافسة و بما يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي و بالتالي الإضرار بالدولة لأنه يحرمها من الإيرادات السعرية و تطوير أدائها.

و بينت كتب التاريخ أن الخوصصة قد بدأت منذ أواخر القرن السادس عشر عندما تطور الصراع بين المملكة المتحدة و اسبانيا حيث اعتمدت الملكة إليزابيث الأولى على القطاع الخاص لتمويل البحرية و المستعمرات مقابل إعطائهم الغنائم التي يحصلون عليها من الحرب.

كما أن الاقتصاديين خلال القرن الثامن و التاسع عشر، بما فيها آدم سميث اعتبروا أن التدخل الحكومي مضرا بالنشاط الاقتصادي و عقبة في وجه النمو. و منذ أواخر السبعينات فقد بدأ التوجه نحو العودة إلى تشجيع القطاع الخاص و إعطاءه دور هام في المساهمة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسة الخوصصة.

الفرع الثالث: أشكال الخوصصة.

يمكن أن تتم الخوصصة على نحو ثلاث أشكال التالية[1]:

أولا: الخوصصة الجزئية أو الكلية للملكية العمومية: بحيث يتم نقل ملكية المنشآت العامة كليا أو جزئيا من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

ثانيا: خوصصة إدارة الأعمال: بحيث تنقل إدارة المنشآت العامة إلى القطاع الخاص مع بقاء حق الملكية في يد الدولة.

ثالثا: خوصصة تقديم الخدمات (عقد إمتياز) : حيث يلتزم القطاع الخاص بأداء خدمة معينة مقابل مبلغ ثابت تدفعه الدولة(مثل نظافة المدينة...).

المطلب الثاني: أهداف و دوافع الخوصصة.

الفرع الأول: أهداف الخوصصة.

تتعدد أهداف الخوصصة و تتنوع بين دولة و أخرى، و يعتبر الهدف الذي ينشده برنامج الخوصصة الأساس لنجاح البرنامج، و أي غموض في تحديد الهدف هو شهادة مسبقة لفشل البرنامج لذلك يمكن تحديد الأهداف في أربعة مجموعات رئيسية:

[1] شريف شكيب أنور و بوزيان عثمان، **الخوصصة في الجزائر، دراسة وتقييم**، المؤتمر الدولي العلمي المقدم من طرف مخبر البحث في تحليل و تقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر– كلية الاقتصاد و التسيير و التجارة، جامعة أبوبكر بلقايد – تلمسان– الجزائر، 29–30نوفمبر ، 2004ص 4.

أولا: الأهداف الإقتصادية[1]:

1- تحسين الكفاءة الاقتصادية و زيادة الإنتاجية لتعزيز النمو الاقتصادي و المنافسة.
2- تحويل الاقتصاد المخطط المركزي إلى اقتصاد سوقي على أساس المنافسة و حرية التجارة و حركة رأس المال و العمل.
3- تحرير التجارة و حرية رؤوس الأموال و الأيدي العاملة.
4- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و الخاص و انسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية و فتح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

ثانيا: الأهداف السياسية:

أخذت هذه الأهداف أبعادا و صورا مختلفة و نذكر منها ما يلي[2]:

1- التقليل من القطاع العام في مجالات الأنشطة الاقتصادية، و ذلك عن طريق نقل ملكيتها إلى القطاع الخاص.
2- الحد من ممارسة الفساد المالي و الاقتصادي و استغلال المال العام في الدول النامية من قبل المسؤولين الحكوميين و السياسيين و إدارة المؤسسات.
3- الحد من الضغوط السياسية و النقابية للعمال، كقضية التملك بالنسبة لفئة من العمال لأصول في المؤسسة القابلة للتحويل.
4- الحد من إمكانية تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية.

ثالثا: الأهداف المالية[3]:

1- من الأهداف المهمة هو التخفيض من أعباء الموازنة العامة المتمثلة في الإسراف المستمر للموازنة العامة في صورة دعم مستمر و متزايد للمشروعات العامة و الخاسرة عن طريق تقديم المنح و المساعدات.
2- زيادة ايرادات الدولة من خلال الضرائب المباشرة و غير المباشرة المفروضة على الشركات بعد خصخصتها.

---

[1] خديجة جمعة الزويني و حسن عبد الكريم سلوم، **الأزمة المالية العالمية و خصحصة الشركات**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، بغداد، 10-11 نوفمبر 2009، ص-ص:6-9.

[2] موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية** ، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر ،تخصص التخطيط الاقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2007، ص-ص:90-91.

[3] صوفان العيد ،**دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برامج الخصخصة**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر، تخصص علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة ،2007 ،ص:40

رابعا: الأهداف الاجتماعية[1]:

1- العمل على إعادة توزيع الدخول و تحقيق العدالة الاجتماعية.
2- دعم الديمقراطية و تشجيع اللامركزية التي تسمح بإعادة الصلاحيات الواسعة.
3- تحسين مستويات المعيشة للمجتمع من خلال زيادة حجم المشاريع الإنمائية و زيادة معدل نمو الاقتصادي، مما يساعد على توفير فرص عمل جديدة للناس.
4- العمل على زيادة رأس مال المستثمر.
5- تقديم خبرات اجتماعية ذات جودة عالية.

الفرع الثاني: دوافع الخوصصة.

هناك مجموعة من المبررات و الدوافع وراء تبني سياسة الخوصصة و من أهمها:

أولا: الدوافع الاقتصادية:

تشير الدلائل بشكل متزايد على ان الأنظمة الاقتصادية الحرة، التي تعتمد على آليات السوق و المنافسة تزيد من الكفاءة و ترفع فعالية و معدلات الأداء و ترفع من الجودة و تضمن تقديم سلع و خدمات بأسعار مقبولة، زد على ذلك أن مؤشرات النمو و البطالة و التضخم و العجز في الميزانية كلها تدل على فشل القطاع العام في تحقيق التنمية الاقتصادية. كل هذه العوامل أدت إلى تزايد الأصوات المنادية بضرورة فتح المجال أمام القطاع الخاص القادر على تعبئة الموارد الاجتماعية و الاستغلال الأمثل لها[2].

ثانيا: الدوافع المالية[3]:

إن الأعباء المالية الكثيرة الملقاة على عاتق الدولة يتحتم التخفيض منها قدر الإمكان. و لا يمكن ذلك إلا من خلال تخلي الدولة عن الخدمات العمومية و ترك القطاع الخاص يقوم بها و يتحمل التكلفة مستهلكيها، لذلك فإن برامج الخوصصة تهدف إلى تخفيف الإنفاق العام على الدولة، و التخلص من النفقات التي تمنح كقروض لإنقاذ العجز المالي للمؤسسات العمومية الفاشلة، كما ان الخوصصة يمكن أن تصبح مصدرا تمويليا جديدا و ذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية للقطاع الخاص.

---

[1] صبار محمود شحادة ، **بناء مقياس الخصخصة و دوره لتطوير الاندية الرياضية للمؤسسات في العراق**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر ، تخصص تربية رياضية)، كلية التربية الرياضية، جامعة ديالي، العراق، 2011، ص:40.

[2] بوتة نسرين، **الاسواق المالية و دورها في تنشيط استراتيجية الخصخصة**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر ،تخصص العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015، ص:103

[3] مختار حميدة، **الاسواق المالية و خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية و دور العملية في احداث التنمية**، (أطروحة دكتوراه ،تخصص علوم اقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص:31.

ثالثا: الدوافع السياسية:

تؤدي الخوصصة إلى القضاء على الشعارات السياسية التي يميل البيروقراطي إلى استعمالها ، ففي ظل القطاع العام يعمل الكثير من السياسيين على إبراز إنجازات شخصية لتحقيق مكاسب من وراء ذلك، فقد يعرضون سلعا و خدمات بأسعار غير حقيقية من أجل استعطاف الجمهور كأن تكون لأغراض انتخابية، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل اقتصادية طويلة الأجل بالرغم من نجاحهم السياسي، ففي ظل الخوصصة يتحرر القرار الإداري من سيطرة الأجهزة الحكومية ، و هذا لا يعني الإخلال بمكانة الدولة فهي لا تزال موجودة من خلال إشرافها المباشر على سن التشريعات و الإشراف على الهيكل العام للاقتصاد[1].

رابعا: الدوافع الاجتماعية[2]:

يمكن للخوصصة في هذا المجال أن تستعمل كأداة للتخلص من بعض المشاكل و المظاهر الاجتماعية كالرشوة و المحسوبية، ذلك أن القطاع الخاص يعتبر أقدر على محاسبة العامل المهمل أو المقصر، كما أن الخوصصة تؤدي إلى مزيد من الحرية الشخصية و تخلق نوع من الحافز لدى العامل و هذا بدوره ينعكس على الانتاج.

المطلب الثالث: ايجابيات و سلبيات الخوصصة.

يوجد في الخوصصة العديد من الايجابيات و السلبيات منها ما يلي:

الفرع الأول: ايجابيات الخوصصة[3].

1- رفع كفاءة المؤسسات الخاصة من خلال تحقيق الحجم الأمثل للإنتاج الذي يؤمن للمنتجين أقصى ربح ممكن.

2- تشجيع المنافسة وفق مفهوم اقتصاديات السوق الذي تتوسع قاعدة الملكية من خلاله، و ذلك عن طريق التخلص من جميع أشكال الاحتكار التي تكونت في ظل التخطيط المركزي للحكومة.

3- إجراء عملية إصلاح تنظيمي يغطي كلا من الهياكل التنظيمية و اللوائح المختلفة الخاصة بنشاط المؤسسات الإنتاجية العمومية مع المؤسسات الحكومية المسؤولة عن سياسات الاستثمار، ثم السياسات المالية و النقدية.

4- تنمية و تنشيط أسواق رؤوس الأموال (بورصة الأوراق المالية) التي لم تكن سائدة في ظل هيمنة القطاع العام أو نظام التخطيط المركزي الذي أغلق البورصات المالية أو قيد أعماله بشكل عام.

---

[1] المرجع السابق، ص:32.

[2] صرفان العيد، مرجع سابق ،ص:38.

[3] زهير محمد عبد الرحيم، **ادارة الخصخصة بين النظرية و التطبيق**، دار الراية للنشر و التوزيع ،الاردن، 2010، ص-ص:18-19.

5- خلق وظائف و مجالات عمل جديدة، حيث أن أحد الأهداف الرئيسية للبرنامج الوطني لتوسيع قاعدة الملكية الخاصة هو إضافة فرص عمل جديدة و التخفيف قدر الإمكان من نسبة البطالة المنتشرة في فئات المجتمع بتخصصاتهم و خبراتهم في مختلف المجالات.

الفرع الثاني: سلبيات الخوصصة.

كما أن للخوصصة ايجابيات فإن لها أيضا الجوانب السلبية التي يجب الحيطة لها و الحذر منها لذلك ينتج عن تطبيق برنامج الخوصصة عادة آثار سلبية تختلف باختلاف ظروف تطبيقها في الدول، و نذكر فيما يلي بعض الآثار التي تنجم عن برنامج الخوصصة و هي[1]:

1- تسريح جزء من العاملين في المشروعات العامة التي يتم تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص، و ذلك لوجود عمالة فائضة في هذه المؤسسات وظفت عادة لأسباب سياسية و اجتماعية و لم توظف لأسباب اقتصادية حيث أن برنامج الخوصصة يؤدي إلى تزايد حقوق العاطلين عن العمل مما يؤدي لوجود مشاكل اجتماعية تعرض امن البلاد للخطر.

2- بيع مشروعات القطاع العام بأسعار تقل بصورة كبيرة عن القيم السوقية لها لصعوبة تحديد أسعار الأسهم بشكل دقيق بسبب عدم وجود أي تعامل سابق في أسهم الشركات العامة لذلك لم تكن عملية التسعير سهلة.

3- ارتفاع تكاليف الدعاية و الإعلان للشركات التي تمت خوصصتها مما يؤدي ذلك إلى ارتفاع مديونية الشركات المراد خوصصتها.

4- إذا لم يتم تأهيل و تدريب العاملين في القطاع العام الذي سيتم تحويله إلى القطاع الخاص، فإن ذلك سيؤدي إلى بعد الخوصصة عن هدفها الحقيقي المتمثل بزيادة الإنتاجية و الكفاءة.

5- إن تحويل بعض المؤسسات العامة التي تشكل ما يسمى بالاحتكار الطبيعي، مثل شركات الكهرباء، و الماء و الغاز و الاتصالات، و التي تتميز بكثافة استثماراتها و عدم تعرضها للمنافسة، لأن خدماتها تقوم على وجود مشكلة واسعة بإمكان مؤسسات القطاع الخاص توفيرها. و إن خوصصتها سيترتب عليه استبدال احتكار الحكومة باحتكار فردي، و هناك عدة مخاوف من تحويل هذه المؤسسات إلى القطاع الخاص، فقد يلجأ القطاع الخاص بدافع الربح إلى رفع أسعار الخدمات بمعدلات تفوق كثيرا تكلفتها، و إلى تقليص الخدمات غير المبرمجة(كالريف و المناطق النائية) بالإضافة إلى ذلك إتباع أساليب ربحية قصيرة المدى دون اعتبار لاقتصاد الوطن.

[1] ابراهيم عواد المشاقبة، مرجع سابق ،ص-ص:56-57.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل الأول تم التوصل إلى ما يلي:

1- إن القطاع الخاص يعتبر عنصر أساسي و منظم للنشاط الاقتصادي، و أن للقطاع الخاص عدة أشكال منها المنظم و الغير منظم، و منها القطاع الخاص المنتج و الغير منتج، منها القطاع الخاص المحلي و القطاع الخاص الأجنبي.

2- يرتبط نمو القطاع الخاص بمجموعة من العوامل من بينها نمو معدل الناتج، القروض المصرفية، سعر الفائدة و سعر الصرف و كلها تساعد على نموه و تطوره لكن رغم ذلك فإنه يتعرض إلى مجموعة من القيود التي تحد من هذا التطور سواء كانت قيود مالية مثل تكلفة رأس المال و سياسات الإقراض، أو قيود غير مالية مثل وضعية مناخ الأعمال و القوانين و التشريعات الحمائية، و من أجل تفادي هذه القيود لابد من وضع جملة من الآليات التي تشكل في مجملها إستراتيجية لتطوير القطاع الخاص و منها على وجه الخصوص توفير مناخ ملائم و محقق للأعمال و كذلك الشراكة بين القطاع العام و الخاص.

3- تمثل الخوصصة سياسة متبعة للتحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص و آليات لبروز هذا الأخير، و للخوصصة مجموعة من الأهداف الاقتصادية و المالية و السياسية و الاجتماعية التي تسعى لتحقيقها.

4- إن تبني سياسة الخوصصة جاء نتيجة مجموعة من الدوافع المختلفة و أخيرا تم التوصل إلى أن الخوصصة لها مجموعة من الايجابيات مثل تنمية و تنشيط سوق رأس المال و كذا خلق وظائف و مجالات عمل جديدة، و في نفس الوقت لها مجموعة من السلبيات مثل بيع مشروعات القطاع العام بقيمة أقل من قيمتها السوقية، و كذلك تسريح عدد من العمال المشروعات العامة بسبب وجود عمالة فائضة.

الفصل الثاني:

مساهمة القطاع الخاص

في التنمية الإقتصادية

تمهيد:

يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لاقتصاد أي دولة ، و التي تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق تنمية اقتصادية في المدى الطويل، و ذلك من خلال تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع و محاولة تقليص نسبة الفقر و البطالة و ذلك بتوفير مناصب الشغل، إضافة إلى ترقية صادراتها نحو الخارج، و كل هذا لا يمكن توفيره إلا بمشاركة القطاع الخاص و لذلك فإن معظم الاقتصاديين يؤكدون على ضرورة توفير البنية الملائمة لنشاط القطاع الخاص ، و العمل على تشجيع الاستثمار فيه.

و عليه و من خلال هذا الفصل سنحاول التعرف على دور القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية ، و ذلك وفق التقسيم التالي:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للتنمية الاقتصادية.
- **المبحث الثاني:** دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و أهم إخفاقاته غي النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطـــار النـظـري للتنمية الاقتصادية.

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى الإطار النظري للتنمية الإقتصادية . موضحين في البداية مفهوم التنمية الاقتصادية، ثم أهداف و كذا أهمية هذه الأخيرة، و كذلك أهم العقبات التي تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية في أغلب الأحيان.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

تباينت الآراء و وجهات النظر بالنسبة للعلماء و المفكرين و الباحثين حول تحديد مفهوم التنمية الاقتصادية، و ترجع صعوبة الاتفاق إلى اختلاف التوجهات الفكرية و الإيديولوجية، و كذلك اختلاف التخصصات للعلماء و الباحثين حتى أصبح من الصعب وضع تعريف محدد و دقيق للتنمية بعبارات واضحة محددة.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.

من بين أهم التعاريف لهذا المصطلح نذكر ما يلي:

عرفت التنمية الاقتصادية بأنها:" تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل".[1]

كما تعرف أيضا "على أنها العملية التي يتم من خلالها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم و ذلك يقتضي إحداث تغير في الهياكل الاقتصادية، و بالتالي فهي تنصرف إلى إحداث زيادة الطاقة الإنتاجية للموارد الاقتصادية. كما تعتبر التنمية الاقتصادية على أنها عملية لرفع مستوى الدخل القومي بحيث يترتب تباعا على هذا ارتفاع في متوسط نصيب دخل الفرد، كما انه من مضامينها رفع إنتاجية فروع الإنتاج القائمة خاصة في دول العالم الثالث كالقطاع الزراعي و قطاع الموارد الأولية".[2]

و تعرف التنمية الاقتصادية أيضا:" بأنها عملية تشمل زيادة العناصر الإنتاجية المستخدمة في النشاط الاقتصادي، سواء عن طريق تشغيل المعطل منها لدى المجتمع أو زيادة الكميات المتاحة من العناصر الأكثر ندرة، و كذلك تضمن عملية التنمية زيادة الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المستخدمة في النشاط الاقتصادي عن طريق إعادة توزيعها بين قطاعات الاقتصاد المختلفة بغية الاستخدام الأمثل لها"[3]

---

[1] صليحة مقاوسي و هند جمعوني، **نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 13-14 ديسمبر 2009، ص:4

[2] تطور مفهوم التنمية السياسية و علاقتها بالتنمية الإقتصادية ،متاحة على الرابط التالي:
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_8.pdf.

[3] عبدالرحمن يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الإسلام**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية،1981،ص:5.

كما تعرف الأمم المتحدة التنمية الاقتصادية بأنها" العملية الموسوعة لتقدم المجتمع كله اجتماعيا و اقتصاديا و المعتمدة أكبر قدر ممكن على مبادرة المجتمع المحلي و اشتراكه"[1].

و تعرف التنمية الإقتصادية من طرف غالبية الإقتصاديين الرأسماليين على أنها " العملية التي يزداد فيها الدخل القومي الحقيقي لمجتمع معين "الناتج القومي" خلال فترة زمنية معينة 'عادة عام' على أن يكون معدل النمو الاقتصادي المتحقق " أي معدل نمو الدخل" أكبر من معدل نمو السكان[2]".

و من خلال كل التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها "عملية الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، و ذلك من خلال إعادة هيكلة الوحدات الاقتصادية ، و زيادة الكفاءة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المستخدمة في النشاط الاقتصادي، و تنمية المهارات و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات اقتصادية أفضل، و ما ينتج عن كل هذا زيادة في الدخل القومي الحقيقي".

الفرع الثاني: التمييز بين مفهوم النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

إن مصطلحي النمو و التنمية استخدما كمرادفين لبعضهما، و خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة لكنه هناك فروقات أساسية فيما بينهما:[3]

النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن من دون حدوث تغييرات مهمة و ملموسة في الجوانب الإقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية إلخ، بينما تعني التنمية الإقتصادية إضافة إلى نمو الإنتاج القومي الإجمالي حصول تغييرات هيكلية مهمة و واسعة في المجالات الإقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الديموغرافية و في التشريعات و الأنظمة. و هناك اثنان من أهم التغييرات الهيكلية و هما: ازدياد حصة الصناعة في الناتج القومي الإجمالي (مقابل إنخفاض حصة الزراعة)،و زيادة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن بدلا من الريف. كما أن نمط الاستهلاك يتغير لأن الناس لا ينفقون كل دخلهم على الضروريات الأساسية، بل يحولون نحو السلع الاستهلاكية المعمرة و نحو السلع وقت الفراغ و الخدمات. و العنصر الأخير في التنمية الاقتصادية هو ان الناس يصبحون مشاركين في العملية التنموية التي جلبت هذه التغييرات الهيكلية.

[1] اسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية[نظريات–نماذج–استراتيجيات]**، دار أسامة للنش و التوزيع، الأردن، ط1، 2007،ص:7.

[2] جمال حلاوة، و علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن،ط1،2009،ص:162.

[3] مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية [نظريات و سياسات و موضوعات]**،دار وائل للنشر ، الأردن،ط1،2007، ص–ص:124–125.

الجدول(02-01) الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية.

النمـــو	التنميـــة
مفهوم يشير إلى الزيادة الثابتة نسبيا المستمرة في جانب واحد من جوانب الحياة	مفهوم يشير إلى الزيادة السريعة المتراكمة التي تحدث في جميع جوانب الحياة في فترة زمنية محدودة.
النمو كثيرا ما يحدث عن طريق التحول التدريجي و بطريقة بطيئة	التنمية تحتاج إلى دفعة قوية لكي يخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة التقدم.
يغلب على النمو التغير الكمي	يغلب على التنمية التغير الكيفي.
النمو ظاهرة تحدث في جميع المجتمعات على اختلاف مستوياتها الاجتماعية و الاقتصادية و الحضارية	مفهوم يطلق على البلاد و المجتمعات المختلفة و تشير إلى النمو السريع الذي يحدث فيها.
النمو عملية تلقائية تحدث غالبا دون قصد من الإنسان.	التنمية عملية مقصودة، تحدث عن طريق تدخل الإنسان لتحقيق أهداف معينة.

المصدر: صليحة مقاوسي و هند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 13-14 ديسمبر 2009، ص:05

الفرع الثالث: عناصر التنمية الاقتصادية.

وفقا للتعاريف السابقة للتنمية فإنها تحتوي على عدد من العناصر أهمها[1]:

1- الشمولية، فالتنمية هي تغير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي المادي و لكن أيضا على الجانب الثقافي و السياسي و الاجتماعي و الأخلاقي ، و لذلك تكون التنمية تعني التوازن في البنية القطاعية للاقتصاد و التوازن الاجتماعي بين المناطق الجغرافية و الفئات الاجتماعية و توطن القدرة التكنولوجية و الاعتماد على الذات ، و بناء اقتصاد وطني متكامل.
2- حدوث زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، مما يعني ان التنمية عملية طويلة الأجل ، أي أنها تتصف بالاستمرارية أو الديمومة.
3- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، إذ أن الفهم الصحيح لعملية التنمية يعني توزيع ثمار النمو على نحو أكثر عدالة في المجتمع، و ان يستطيع المجتمع كله من خلالها أن يحقق إشباعا لحاجاته الضرورية. و بهذا فإن التنمية لا تتطلب فقط النمو في نصيب الفرد من

[1] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل**، (أطروحة دكتوراه، تخصيص تخطيط إقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2009، ص:15.

الناتج، و لكنها تتضمن أيضا التحسينات في السلع الاستهلاكية المتاحة لأكبر نسبة من السكن بما في ذلك الأفراد ذوي الدخل المحدود.

4- ضرورة التحسن في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد، لأن الزيادة في الدخل النقدي لا تضمن في حد ذاتها تحسن المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للأفراد.

5- تغير هيكل الإنتاج بما يضمن توسيع الطاقة الإنتاجية بطريقة تسمح بالتراكم الذي يمر عبر تنويع الإنتاج من القطاعات المختلفة ، مما يسمح بخلق سوق لمختلف المنتجات، الأمر الذي يسمح بمزيد من التوسع و خاصة إذا أعتمد الإنتاج على القطاعات الصناعية ذات المرونة الإنتاجية.

المطلب الثاني: أهمية و أهداف التنمية الاقتصادية.

الفرع الأول: أهمية التنمية الاقتصادية.

إن أهمية التنمية الإقتصادية تتجلى في العنصرين التاليين:

أولا: التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية و التقنية بين الدول النامية و المتقدمة[1].

من اجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية و التقنية الموجودة بين الدول المتقدمة و الدول النامية، يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية للنهوض و السير بركب الدول المتقدمة و في هذا الإطار لابد أن نشير إلى مجموعة من العوامل التي تساعد على حدة الفجوة حيث يمكن حصرها في المجموعتين الآتيتين:

1- **مجموعة العوامل الاقتصادية:** تمس هذه العوامل الجانب الاقتصادي و هي تتمثل في:

- التبعية الاقتصادية للخارج.
- سيادة نمط الإنتاج الواحد.
- ضعف البنيان الصناعي و الزراعي.
- نقص رؤوس الأموال.
- انتشار البطالة و خاصة البطالة المقنعة.
- انخفاض متوسط دخل الفرد و مستوى المعيشة.
- سوء إدارة المنشأة و عدم كفاءة الجهاز الحكومي.
- استمرارية أزمة المديونية الخارجية و ضعف الجهاز المصرفي في تعبئة الادخار.

2- **مجموعة العوامل غير الإقتصادية:** و تمس هذه العوامل الجانب غير الاقتصادي، و هي بدورها تتمثل في:

[1] جمعون نوال، **دور التموين المصرفي في التنمية الاقتصادية،** (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص نقود و مالية)، كلية علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005، ص-ص:23-24.

- الزيادة السكانية الهائلة.
- انخفاض المستوى الصحي.
- سوء التغذية و انخفاض مستوى التعليم.
- ارتفاع نسبة الأمية.

و عليه يجب على البلدان النامية العمل على تجاوز هذه العوامل بنوعيها تدريجيا و ذلك بتبني رؤية و استراتيجية مدروسة و واضحة من أجل تحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية حقيقية لتضييق الفجوة بينها و بين الدول المتقدمة.

ثانيا: التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي[1]:

إن التنمية الحقيقية لا بد أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي و ليس على تبعيته، فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية خاصة في حالة ازدياد المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، و التي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي و المالي مع الدول المتقدمة، الأمر الذي يزيد و يعمق من روابط تبعية الدول النامية، و من أجل التخلص من هذه التبعية لا بد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة، و ذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالا صحيحا و كاملا.

الفرع الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية.

إن أهداف التنمية الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى، و يعود ذلك إلى ظروف الدولة و أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و منها السياسية، غير أن هناك أهداف أساسية ومشتركة تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية، يمكن إجمالها في النقاط التالية[2]:

أولا: زيادة الدخل القومي الحقيقي:

تمثل زيادة الدخل القومي الحقيقي في الدول النامية أول و أهم أهداف التنمية الاقتصادية لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر و انخفاض مستوى معيشة سكانها و يشير إصطلاح الدخل القومي الحقيقي إلى مجموع الناتج القومي من السلع و الخدمات النهائية التي تنتجها موارد المجتمع الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة و تعتبر زيادة الدخل القومي حقيقة، إذا تحققت زيادة الدخل

[1] المرجع السابق، ص:25.

[2] المرجع السابق، ص:35.

نتيجة تغييرات عميقة و هيكلية في كافة قطاعات البنية الاقتصادية للمجتمع، و لعله من الواضح أن زيادة الدخل القومي الحقيقي، هي العامل المحدد لزيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي[1].

ثانيا: تقديم التحويل اللازم للقطاعات الاقتصادية:

يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى توسيع القاعدة الهيكلية الإنتاجية ، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي، و زيادة متوسط نصيب الفرد، بل تسعى إلى التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و الفنية، حيث تمد هذه القطاعات الاقتصادية للاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة التي تحقق نمو المجتمع و ازدهاره[2].

ثالثا: رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، و ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة. فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب ، و إنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة ، و من هذا نجد أن هدف رفع مستوى المعيشة هو من أهم الأهداف التي يجب أن تعمل التنمية الاقتصادية على تحقيقه في كافة البلاد المتخلفة التي تقوم بتنمية مواردها الاقتصادية في الوقت الحاضر[3].

رابعا: تقليل التفاوت في الدخل و الثروات.

هدف التنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ انه في معظم الدول النامية نجد انه بالرغم من انخفاض الدخل القومي و هبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فروق كبيرة في توزيع الدخول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب عال من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية الأفراد إلا نسبة ضئيلة من ثروته و تحصل على نصيب متواضع من دخله القومي[4].

---

[1] أحمد حسين احمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003، ص:43.

[2] المرجع السابق، ص:44.

[3] موسى سعداوي، **دور الخوصصة في التنمية الإقتصادية**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص تخطيط إقتصادي)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2007،ص:4.

[4] مرام تيسير مصطفى الفرا، **دور القطاع المصرفي تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غزة، فلسطين، 2012، ص:39.

المطلب الثالث: عقبات تحقيق التنمية الاقتصادية.

هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية فيها و هذه العقبات متنوعة و متباينة، و هي تنقسم إلى 3 أقسام:

الفرع الأول: العقبات الاقتصادية.

توجد عقبات اقتصادية عديدة و متنوعة تعرقل قيام التنمية الاقتصادية، تتركز في الجوانب التالية:[1]

1- انتشار الفقر و المرض و الجهل في البلدان النامية، مما يؤدي إلى ضعف و محدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان.

2- قلة و محدودية توفر و تواجد الموارد الطبيعية في البلدان النامية.

3- وجود الثنائية (الاقتصاد المزدوج، قطاع أجنبي و قطاع وطني) في العديد من البلدان النامية.

4- ضيق الأسواق المحلية للبلدان النامية.

5- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج (طرق، مباني، طاقة...).

6- قلة الادخار إلى جانب ضعف الحافز على الاستثمار.

الفرع الثاني: عقبات اجتماعية و سياسية.

قد تكون لعملية التنمية آثار سلبية في أوائل مراحلها على الفئات الدنيا في المجتمع، مما يعني ضمنيا تدني دخولها، مما يعكس سلبا على الانفاق الاستهلاكي و عن الاستهلاك لتلك الفئات، بما يتطلبه النمو من تشجيع القطاع الخاص و زيادة الطلب على التعليم و التدريب و التكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية و المهنية و زيادة حجم و نوعية السلع و الخدمات المتداولة، مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم و التأهيل، فتنتشر البطالة في صفوفهم مقارنة بالفئات الأخرى، الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم و التكوين كإحدى السبل لرفع مداخيلهم و تحسين مستويات معيشتهم، لتقليص الفجوة بينهم و بين الطبقات المتوسطة و الغنية[2].

---

[1] جمعون نوال، مرجع سابق ، ص :35.

[2] كبداني سيدي احمد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، (أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد)، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013، ص:34.

و من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية، يوجد العامل السياسي لان عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية و هو حال البلدان النامية. و عليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل و النهوض نحو التنمية[1].

الفرع الثالث: العقبات التكنولوجية و التنظيمية.

تحتاج عملية التنمية إلى تنسيق و تعاون مكثف بين القطاع العام و القطاع الخاص الذين يشكلان أساس اقتصاد الدولة ، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من اجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، و هذا عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة و التكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم[2].

[1] جمعون نوال، مرجع سابق، ص:36.

[2] المرجع السابق، ص:37.

المبحث الثاني: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و أهم إخفاقاته.

يمثل القطاع الخاص اليوم محور عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في معظم اقتصاديات العام سواء المتقدمة أو المتخلفة نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من امتيازات و خصائص تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية.

و من خلال هذا المبحث سنحاول تحديد المساهمة التي يقوم بها القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ، و من ثم نحاول تحديد أهم العراقيل و الإخفاقات التي تعرض لها في النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

يبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام و تطور النشاط الاقتصادي في أي دولة ، إذ أنه و رغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية و بالرغم من اختلافاتها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط إقتصادي ديناميكي و مزدهر، و ذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص و تفعيل أدائه في الحياة الإقتصادية[1].

و يمكن حصر دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:

الفرع الأول: دور القطاع الخاص في دعم النمو الاقتصادي.

تؤكد العديد من الدراسات ارتباط استثمار القطاع الخاص المنتج بإدامة التنمية و النمو الإقتصادي في المجتمعات التي تهيئ البنية المناسبة للقطاع الخاص للمساهمة في الجهود التنموية، حيث يتضمن الجدول الموالي نتائج دراسة أعدها البنك الدولي في نهاية التسعينات شملت خمسين دولة نامية، تبين العلاقة بين الاستثمار الخاص و نمو الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم(02-02) تطور استثمار القطاع الخاص و معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (1970-1998):

إجمالي الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي	**%15**	**%11,9**	**9,9%**
إجمالي الاستثمار العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	**9,5%**	**8 %**	**8,4%**
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنويا	**أكبر من 5 %**	**بين 3 % و 5 %**	**أقل من 3 %**

المصدر: نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر،** (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص تنظيم و سياسات عامة)،جامعة مولود معمري، تيزي وزوو، الجزائر،2015، ص-ص:30-31.

يبدو واضحا من الجدول وجود علاقة موجبة بين حجم الاستثمار الخاص و معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فعندما كانت نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي عالية بحدود 15%

[1] ساسي فطيمة، مرجع سابق، ص: 28.

تجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي % 5 سنويا، و مع انخفاض نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي بين 9,9% انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون 3 % سنويا، و ذلك بالرغم من أن نسبة الاستثمار العام كانت عالية نسبيا و مستقرة، هذه الإحصائيات تدل على الكفاءة النسبية التي يتميز بهما القطاع الخاص مقارنة مع استثمار القطاع العام[1].

الفرع الثاني: دور القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل.

للقطاع الخاص دور كبير في حل مشكلة البطالة و توفير مناصب شغل جديدة، حيث يتيح القطاع الخاص أكثر من 90 %من فرص العمل، أما في الدول النامية عموما و العربية خصوصا مازالت مشاركة القطاع الخاص ضعيفة في استيعاب القوى العاملة المتدفقة إلى أسواق العمل و يشير تقرير التنمية لعام 2002 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن أن متوسط نسبة البطالة في البلدان العربية وحدها بلغ 15% من أعلى نسب البطالة في العالم، الأمر الذي يستوجب إعادة النظر في توجيهات الاقتصاديات العربية لاستيعاب هذه النسب المرتفعة من البطالة ، و ذلك بإقامة فرص أكبر و حوافز اكبر للقطاع الخاص و كذا بإعطاء أولوية أكبر لتطويره و تنميته لاستيعاب هذا الكم الهائل من العاطلين عن العمل باعتبار مهمة الحد من البطالة من أولويات القطاع الخاص[2].

الفرع الثالث: تهيئة الادخار و ترقية الصادرات[3].

أولا: تهيئة الإدخار.

تعتبر مؤسسات القطاع الخاص وحدات إنتاجية و مراكز استثمارية تعمل على تهيئة المدخرات الخاصة للأفراد و تشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، كما تمتص هذه المؤسسات الخاصة فوائض الأموال العاطلة و المدخرات لدى صغار المدخرين بتوظيفها في استثمارات إنتاجية و خدمية و العمل على تشغيلها و تنميتها و المشاركة في أرباحها ، أي أن هذه المؤسسات تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية و يخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج.

ثانيا: ترقية الصادرات.

أثبت القطاع الخاص قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية و المساهمة في زيادة الصادرات و توفير النقد الأجنبي و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات بل إن مؤسسات القطاع الخاص أحدثت فائضا في ميزان المدفوعات لكثير من الدول النامية.

---

[1] نوري ياسمين، مرجع سابق، ص:30-31.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص ي الدول النامية،** (أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر ،2010،ص:69.

[3] مرجع سابق، ص :71.

إن مساهمة القطاع الخاص في ترقية الصادرات تؤدي إلى زيادة النقد الأجنبي مما يخفض العجز في ميزان المدفوعات.

كما يمكن توضيح دور القطاع الخاص في ترقية الصادرات من خلال دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها تنتمي إلى القطاع الخاص، و يتجسد هذا الدور من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، و في تعبئة المدخرات الوطنية لصالح المشاريع الاستثمارية المحلية و دعم القيمة المضافة و بالتالي تحسين الميزان التجاري عن طريق المساهمة في خفض الواردات و زيادة الصادرات إذ تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في عديد من الدول النامية. و قد أثبتت تجارب هاته الدول التي تبنت سياسة تشجيع الصادرات كإحدى وسائل النمو الإقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات أو السياسات الأخرى، و لقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الإقتصادي عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول النامية مع الأخذ بعين الإعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية و المستقبلية[1].

و تبقى زيادة الصادرات السلعية الصناعية بشكل خاص لا غنى عنها على تعزيز الدخل القومي و الأمن العربي لأن دخل البترول لن يستمر طويلا من منظور استراتيجي، كما ان الدول المستهلكة للطاقة مستمرة في الدراسات لتحديد بدائل لتوليد الطاقة بخلاف البترول و الغاز[2].

و لقد أثبتت هذه الدراسات في إنتاج و توفير سلع استهلاكية و ذلك لتموين الأسواق المحلية و التقليل من الاستيراد و تشجيع التصدير من خلال سياسة التنويع بالمنتجات .

الفرع الرابع: القطاع الخاص و مكافحة الفقر[3].

إن الاستثمار في القطاع الخاص يساعد على تحقيق النمو اقتصادي و الحد من الفقر ، إذ أن القطاع الخاص القوي و الفعال يشكل عنصرا أساسيا في نمو الاقتصاد المستدام، عبر توفير فرص العمل و فرص توليد الدخل، يستطيع القطاع الخاص تقديم وسائل للحد من الفقر و يوصي تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة (2005) بأن تتضمن استراتيجيات الحد من الفقر المستندة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، إستراتيجية من شأنها تعزيز القطاع الخاص المحلي و توليد الدخل للفقراء.

[1] حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات للحصول على شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2013، ص-ص:63-64.

[2] أحمد سيد مصطفى، **إستراتيجية تصديرية عربية،كيف؟**، ملتقى التسويق في الوطن العربي، الشارقة، 15-16 أكتوبر، 2002، ص:147.

[3] المرجع السابق، ص-ص :72-73.

إن تحفيز و تنمية القطاع الخاص المحلي في الدول النامية و إشراكه في عملية تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية، صارا يشكلان شيئا فشيئا عنصرا أساسيا من جدول الأعمال الإنمائية.

الشكل رقم (02-01):مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي

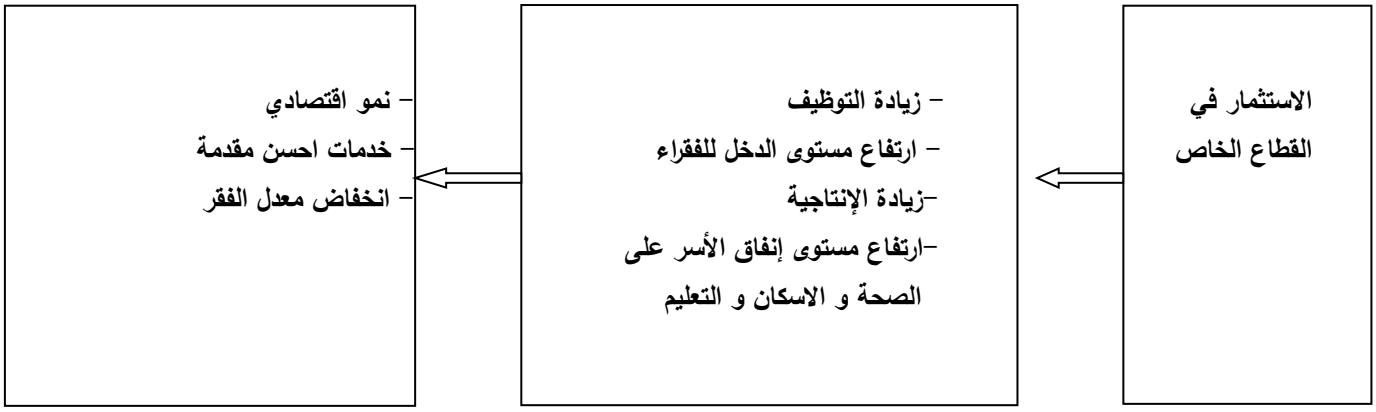

المصدر : ساسي فاطيمة، **أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص**،(أطروحة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية)،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015 ،ص31.

المطلب الثاني: إخفاقات القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

يتميز نشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بعدد من السلبيات التي تؤثر سلبا على أدائه في النشاط الاقتصادي و التي تتميز في الغالب بتعارضها و المصلحة العامة، إذ أنها ترتبط بشكل رئيسي بطبيعة نشاط القطاع الخاص الذي يهدف إلى تحقيق الربح و من ثم تعظيم المصلحة الخاصة، و بالتالي فإنه من المنطقي أن يبرز هناك نوع من التعارض بين نشاط القطاع الخاص و المصلحة العامة للاقتصاد و المجتمع، أصطلح عليه لدى المفكرين الاقتصاديين بـ"إخفاقات آلية السوق".

و من أهم ما يعاب على نشاط القطاع الخاص هو ما تعلق بتخصيص الموارد في الحياة الاقتصادية بين مختلف الجوانب، حيث أن سعي القطاع الخاص إلى تحقيق الربح بدرجة أولى يؤدي إلى عدم مراعاة أية توازنات تخص عملية تخصيص الموارد في النشاط الاقتصادي ، و هو ما من شانه أن يعود بالسلب على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ما لم يتم اتخاذ الإجراءات الضرورية لذلك، ضف إلى ذلك الآثار السلبية التي تنتج عن نشاط القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية و أهمها التلوث مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بعملية التنمية المستدامة و الإجراءات و السياسات المتخذة في سبيل تدعيمها.

و لعل ما يزيد من إعاقة نمو القطاع الخاص من أزمات حادة تعصف بالتوازن الاقتصادي و الاجتماعي يكون بالأساس تحت هدف المصلحة الخاصة و هو ما يخل بالتوازن العام اقتصاديا كان أو اجتماعيا، حيث إن التوجه الرئيسي لتحقيق الربح و تعظيم المصلحة العامة يدفع بالعديد من أعوان القطاع الخاص

إلى خرق القوانين و تجاوز أي اعتبار لمصلحة الاقتصاد و المجتمع بدرجة أولى مما يؤدي إلى بروز إختلالات تدفع إلى الوقوع في أزمات حادة[1].

[1] بودخدع كريم و بودخدع مسعود، مرجع سابق، ص:10.

خلاصة الفصل:

يساهم القطاع الخاص بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة موجبة بين حجم الاستثمار الخاص و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أن للقطاع الخاص دور كبير في حل مشكلة البطالة و محاربة الفقر و تعبئة مدخرات الأفراد و تشغيلها في الاقتصاد الوطني.

كما أنه يساهم في ترقية الصادرات الوطنية من خلال تنويع الإنتاج مما يؤدي إلى خفض الواردات و زيادة الصادرات و بالتالي تحسين الميزان التجاري .

بالرغم من الدور الهام الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية إلا أن له مجموعة من السلبيات التي سببت له إخفاقات في النشاط الاقتصادي و منها على وجه الخصوص سعيه نحو تحقيق الربح و تعظيم المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة للاقتصاد.

الفصل الثالث:

مساهمة القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة(1990-2014)

الفصل الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة(1990-2014)

تمهيد:

يرتكز إهتمام كل دولة و خاصة الدول النامية منها على تحقيق معدلات نمو مرتفعة و خلق مكانة جيدة في الأسواق الدولية، و لذلك فهي تسعى إلى البحث عن أهم السبل التي تمكنها من ذلك، و بإعتبار القطاع الخاص يمثل أحد هذه السبل فهي تعمل على تطويره و توفير المناخ الملائم لنموه، كما أن للهيئات الدولية و خاصة صندوق النقد الدولي دور في إبراز هذه الفكرة و ذلك من خلال تشجيعها للدول النامية على إشراك القطاع الخاص في نشاطها الاقتصادي.

و الجزائر من بين الدول التي تعمل على ذلك ، فبداية من الثمانينات شرعت في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و التي كانت تهدف من خلالها إلى التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، الذي يهدف إلى التقليل من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و فتح المجال امام القطاع الخاص ليساهم في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال سن مجموعة من القوانين و التشريعات و إقامة هيئات تنظيمية من أجل ترقية القطاع الحاص.

و عليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و حتى التوجه إلى إقتصاد السوق وصولا إلى بداية الألفية الثالثة مبرزين أهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة، ثم نتطرق إلى أهم الدوافع و أهداف و مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر و اهم الهيئات الداعمة له، و أخيرا سنحاول تحليل مساهمة القطاع في الإقتصاد الوطني و أهم العقبات التي تواجهه و ذلك وفق التقسيم التالي:

- **المبحث الأول:** الإقتصاد الجزائري و التبعية للمحروقات.
- **المبحث الثاني:** واقع القطاع الخاص في الجزائر.
- **المبحث الثالث:** مساهمة القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية بالجزائر خارج المحروقات للفترة(1990-2014).

المبحث الأول: واقع الاقتصاد الجزائري و التبعية للمحروقات.

إنه من الضروري قبل الخوض في الحديث عن واقع القطاع الخاص في الجزائر، و مدى مساهمته في التنمية الاقتصادية بالجزائر لابد أن نصور و بشكل موجز الوضع الاقتصادي السائد في الجزائر منذ الاستقلال و حتى مطلع الألفية الثالثة مع إبراز أهم الإصلاحات السائدة خلال هذه الفترة، ثم نشير بعد ذلك إلى مدى تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات.

المطلب الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري قبل الإصلاحات.

مر الاقتصاد الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال حيث إعتمدت الجزائر بعد استقلالها على سياسة اقتصادية اشتراكية. إذ هيمنت الدولة على كل المجالات الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كأداة لتنفيذ سياستها. و كون المجتمع الجزائري مجتمعا زراعيا، قامت الدولة الجزائرية في تلك الفترة بإنشاء مزارع ضخمة بعد تأميمها ، و للقيام بذلك، اعتمدت الدولة الجزائرية على ايرادات ناجمة من قطاع المحروقات التي تميزت بالارتفاع باستثناء سنة 1989/1986 التي تميزت بانخفاض سعر البترول[1].

الفرع الأول: مرحلة الانتظار (1962-1967)[2].

تعد مرحلة 67/62 مرحلة انتقالية بالنسبة للاقتصاد الوطني، أو كما تسمى عند بعض الكتاب بمرحلة الإعداد للانطلاق، أو مرحلة الانتظار و هي المرحلة التي لم تظهر فيها الدولة بالمفهوم الاقتصادي، أي الدولة التي تتحمل أعباء التنمية، و لذلك تميزت السياسة الإقتصادية خلال هذه الفترة بالبطء، و تراجع النمو و انعدام الرؤيا الإقتصادية المستقبلية، و قد زاد الوضع الاقتصادي تعقيدا خلال هذه الفترة أمام الافتقار إلى الإطارات المسيرة في القطاعات الإدارية و الإقتصادية و التجارية و نقص الخبراء في مجال العلوم و التكنولوجيا و الشؤون المالية.

وأمام هذا الواقع الصعب لم يكن أمام القادة الجزائريين آنذاك سوى الاحتفاظ بالأجهزة الموروثة عن العهد الاستعماري من مسيرين و قوانين و مراسيم و ممارسات كانت قائمة قبل الإستقلال بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ المشاريع المبرمجة في إطار مشروع قسنطينة(1959-1964) ، التي اعتبرت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها، و استنادا إلى ما تنص عليه معاهدة إيفيان 1962، تتعهد الدولة الفرنسية بتقديم الدعم المالي و التقني للدولة الجزائرية الناشئة من أجل إحياء المشاريع المعطلة في

---

[1] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص:2.

[2] محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر ،** (أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد تنمية)،كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،الجزائر، 2010، ص:109.

مشروع قسنطينة و إكمالها، كما ورثت الجزائر بعض الهياكل و المنشآت الإقتصادية و الاجتماعية مما سمح لها بالشروع في العملية التنموية دون استثمارات مقابلة.

الفرع الثاني: مرحلة الاقتصاد الإداري المخطط (1967-1989)[1].

كان الاقتصاد الجزائري خلال هاتين العشريتين اقتصادا إداريا، و يخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه و بقطاع عام مسيطر، و منحت إستراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتبناة للدولة في جميع الميادين.

و نلاحظ ذلك على المستوى الاقتصادي و من خلال ملكية الدولة لوسائل الإنتاج و الأراضي، و إنشاء المؤسسات الوطنية العمومية، و القيام بتأميم في الميادين الصناعية، المالية، و المناجم و البترول، و احتكار الدولة للتجارة الخارجية، و مركزية آليات القرار المتعلق بتخصيص الاستثمارات و تحويلها، و تنظيم إنتاج السلع و الخدمات و بيعها، و حسب إستراتيجية التنمية المتبعة فإن الأولوية المطلقة منحت للقطاع الصناعي بينما القطاع الفلاحي لم يحظى بالأهمية الكبيرة، كما تميزت تلك الفترة بضعف الإمكانيات البشرية و المادية و المالية لأن السلطات كانت منشغلة بالتنظيم الإداري و الإنتاجي.

و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين حسب المخططات التنموية كما يلي:

أولا: فترة الستينات و السبعينات: و تم خلالها تنفيذ المخططات التالية:

1- المخطط الثلاثي(1967-1969).

و الذي يرتكز على الصناعة و الأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى و هذه الأفضلية سمحت بتخصيص 18,2% من إجمالي الاستثمارات لسنة 1967 مقابل 13 % سنة 1963 و لقطاع الزراعة 12,5% سنة 1967 مقابل 17,5% سنة 1963[2].

2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

حدد فيه الاتجاه نحو التخطيط لإنشاء الصناعات الثقيلة و التركيز على قطاع المحروقات، و أدخلت إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم و أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال و الأخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما[3].

3- المخطط الرباعي الثاني(1974-1977).

تكملة للمخطط السابق، حيث اتجهت الجهود في تحويل المشاريع الاقتصادية الضخمة، و خاصة

---

[1] بنعيدة عبد الله، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية**، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،فيفري،1999،ص:356.

[2] كريالي بغداد، مرجع سابق، ص:3

[3] بعيدة عبد الله، مرجع سابق، ص:358.

الحديد، و المحروقات و مواد البناء ، و الميكانيك ، و الكهرباء و الإلكترونيك و كذا الإهتمام بالقطاعات الغير إقتصادية نتيجة إرتفاع إيرادات المحروقات[1].

ثانيا: فترة الثمانينات: تشمل هذه الفترة المخططين الخماسيين الأول و الثاني، و تعتبر هذه المرحلة مرحلة معالجة التوجهات الاقتصادية.

1- **المخطط الخماسي الأول (1980-1985).**

إن المخطط الخماسي الأول قد وضع على أساس تقييم المرحلة السابقة التي وسعت قواعد الاقتصاد و الاستجابة الفعلية للاحتياجات الاجتماعية (التشغيل، التربية ، الاستهلاك) و لقد حددت اهداف هذا المخطط في ما يلي[2]:

- التحكم في التوازن و تقليص الديون.
- دعم التكامل الاقتصادي.
- تدارك تأخر بعض القطاعات و تدعيم الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات.
- إعادة شروط التنمية المستقبلية للاقتصاد.
- تكييف بنية الاستثمارات القطاعية بصفة تضمن تغطية الاحتياجات الاجتماعية السياسية.

2- **المخطط الخماسي الثاني(1985-1989).**

استهدف هذا المخطط تدعيم وتيرة جهاز الانتاج، و التحكم في التوازنات المالية الخارجية تحقيقا لمبدأ استغلال الخيارات و السياسات الاقتصادية ، كما أستهدف أيضا استعمال ادوات التنظيم استعمالا أمثل مثل الأسعار، المداخيل، الضرائب، الإدخار و القروض، إضافة إلى إستكمال عملية الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية بهدف تحقيق الإستقلالية الحقيقية للمؤسسات العمومية التي شرع فيها سنة 1987[3].

حققت إصلاحات بداية الثمانينات بعض التقدم من حيث النتائج ، غير أن هذا لا يمكن أن يخفي ضعف الاقتصاد الوطني في مواجهة التغييرات التي يمكن أن تحدث على المستوى العالمي، خاصة و انها تمت إعتمادا على نفس المؤسسات و في ظل نفس التوجه و إن أدخلت بعض المرونة فيه. و هذا ما أثبتته الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في منتصف الثمانينات و التي انعكست نتائجها مباشرة على الاقتصاد الجزائري، مما أدى بالسلطات إلى إعادة النظر في سياستها الاقتصادية. اعتبرت

[1] كربالي بغداد، مرجع سابق ، ص:4

[2] مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص دراسات إقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،الجزائر،2005،ص-ص:64-65.

[3] نويصر بلقاسم، **التنمية و التغير في نسق القيم الاجتماعية**، (أطروحة الدكتوراه، تخصص علم إجتماع)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2011،ص:185.

الدولة أن الأزمة التي تعرض لها سوق النفط و الدولار هي وقتية و سرعان ما ستعود لمستواها الطبيعي، مما جعلها لا تتخذ اي قرار صارم بشأنها، و أكتفت باللجوء إلى القروض قصيرة الأجل رغم المخاطر التي تحيط بها سواء من حيث الفترة المعطاة أو معدلات الفائدة المرتفعة مادامت ستسددها بمجرد إستقرار أسعار النفط و كذلك الدولار. غير ان توقعاتها كانت غير صائبة ، مما ادى إلى خلق أزمة متعددة الجوانب حيث نتج عنها إنخفاض مداخيل الدولة من الصادرات.

إن وقوف الدولة عاجزة عن مواجهة الطلب الداخلي من جهة و مديونيتها من جهة اخرى زاد من حاجتها في الحصول على التمويل الكافي الذي سيمكنها من مواجهة الطلب المحلي المتزايد. كما زاد من رغبتها في التخفيف من عبئ ديونها مما أجبرها على اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية لإعادة جدولة ديونها بعد تردد لتخضع بذلك إلى برنامج التصحيح الهيكلي الذي بموجبه يتم نقل إقتصادها إلى إقتصاد يقوم على قواعد السوق و المنافسة بعد هيمنة الاشتراكية لفترة طويلة من الزمن[1] و عليه يمكن اعتبار هذه المرحلة تحضير الانتقال إلى اقتصاد السوق.

الفرع الثالث: التصحيح الهيكلي الثالث (1989-1994)[2].

استمرت السلطات الجزائرية في القيام بجملة من الإجراءات منها على سبيل المثال: استقلالية المؤسسات العمومية، حيث أصبحت الهيئات المسؤولة عنها لها الحرية التامة في اتخاذ القرارات و اختيار الاستثمارات و التقييم دون العودة للجهة المركزية. و قد منح لبنك الجزائر مسؤولية المراقبة النقدية و المصرفية من خلال القانون الصادر 10/90 (قانون القرض و النقد الصادر يوم 1990/04/14) بعدما كان يحمل اسم البنك المركزي، مع طرح إمكانية إنشاء بنوك خاصة سواء وطنية أو أجنبية. كما انه يعفي المؤسسات العامة من الديون الأجنبية و المحلية المستحقة.

و تبني قانون يهدف إلى تقليص احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1991)، و قرارات خاصة برفع الأجور(1991)، و الشبكة الاجتماعية(1992)، و قامت الجزائر بإبرام اتفاقيتين(Stand-By) للتأكيد، الأولى في 30 ماي 1989 و الثانية في 03 جوان 1991. كلاهما تما عن طريق المفاوضات السرية حيث كانوا يرموا إلى:

- حصول الجزائر على الموارد المالية عن طريق الصندوق الدولي.
- تحسين الوضعية المرعبة للجزائر في السوق الدولية لرؤوس الأموال، حيث تدهورت التوازنات المالية الخارجية، الأمر الذي فرض على السلطات الجزائرية اللجوء إلى الصندوق الدولي و البنك العالمي.

[1] عيساوي نادية، **تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص-ص:14-15.

[2] كريالي بغداد، مرجع سابق، ص-ص :5-6.

كانت تهدف السلطات الجزائرية من وراء تلك الاتفاقيتين إلى تصحيح الأوضاع الاقتصادية على المستوى الكلي.

المطلب الثاني: الاقتصاد الجزائري و الإصلاحات.

بدأت السلطات الجزائرية بالإصلاحات سنة 1988 بصورة محتشمة، حيث تم التصديق على جملة من القوانين كانت ترمي في مجملها كما أشرنا باختصار سابقا إلى إصلاح مؤسسات الدولة التي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري. إن النتائج المتوقعة في تلك الإجراءات التصحيحية للاقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي[1].

الفرع الأول: التعديل الهيكلي (1993-1994).

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الإستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين الدوليتين لمدة سنة و قد اتخذت عدة قرارات ذات طابع كلي، لتصحيح الإختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر(الإرهاب) و ارتفاع المديونية، و ارتفاع التضخم، كل ذلك أثر على ميزان المدفوعات و زاد الوضعية تدهورا[2].

الفرع الثاني: التعديل الهيكلي (1995-1998)[3].

بعد انقضاء برنامج الاستقرار الاقتصادي وجهت السلطات الجزائرية رسالة ثانية في30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، و بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، فإن الأمر تطلب مساهمة مالية من الصندوق، و في هذا الإطار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، و هذا لمدة 3 سنوات(ماي1995-ماي 1998) في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض و لقد تمحور البرنامج أساسا على إستراتيجية تسعى إلى تحقيق نمو متزايد و استقرار مالي، خلق مناصب الشغل، تدعيم الطبقات الاجتماعية المحرومة و توازن في ميزان المدفوعات.

و من خلال السياسة التي تبنتها الحكومة ابتداءا من سنة 1995 ظهرت فوائض متتالية بالنسبة للميزانية و هذا يعود للإجراءات المتخذة في جانبي الخزينة، فالإيرادات عرفت تطورا ملحوظا ما بين 1995-1997 و هذا راجع لتحسن سعر النفط، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية، أما الإيرادات غير البترولية بقيت في شبه استقرار، أما النفقات عرفت انخفاض

---

[1] المرجع السابق، ص:7

[2] المرجع السابق، ص:11.

[3] درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، (مذكرة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية)،كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،2005،ص-ص:377-378.

ملحوظ و هذا راجع إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة بالإضافة إلى إلغاء الدعم على الأسعار مع تجميد عملية التوظيف.

وللتذكير، خلال هذه المرحلة و كنتيجة للشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي عند إبرام الاتفاق مع الجزائر من جهة، و مواجهة التغييرات التي فرضها عليها اقتصاد السوق من جهة أخرى، تبنت الجزائر سياسة الخوصصة، حيث صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12.

و بدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996،حيث مست 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها في قطاع الخدمات، و في نهاية عام 1996 تسارعت وتيرة حل الشركات و خوصصتها بعد إنشاء 5 شركات جهوية قابضة، تواصلت خوصصة أكثر من 800 مؤسسة محلية و هذا في شهر أفريل 1998،أما قانون الخوصصة المعدل في مارس 1997، فيهدف إلى بيع 250 مؤسسة كبرى خلال الفترة 1998-1999.كما أن القطاع الصناعي هو المتضرر من تلك العملية بـ 54% ،ثم يليه قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري بـ 30% زيادة على تسريح حوالي 213 عامل إلى جوان 1998.ساهم برنامج الخوصصة لسنة 1995 على إدخال رأس المال و التكنولوجيا المتطورة إلى قطاع الصناعة لإعطائه ديناميكية و الرفع من قدراته، حيث واجه صعوبات جمة نتيجة انخفاض الطاقة الإنتاجية و إرتفاع التكاليف في السابق[1].

كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994-1999 من أجل إعادة تنظيم القطاع العام، غير أنها لم تحقق الأهداف المسطرة كما هو مطلوب ، رغم أن الحكومة انشات وزارة إعادة هيكلة كاملة لهذه العملية حيث إرتفعت نسبة البطالة إلى 28% في سنة 1998 نتيجة عملية تصفية المؤسسات و خوصصة البعض منها.

الفرع الثالث: الاقتصاد الجزائري في مطلع الألفية الثالثة.

في هذه الفترة عرفت الجزائر وضعا إقتصاديا كليا حسنا و عودة التوازنات المالية الكلية حيث شهد النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا، كما أنه و منذ بداية عام 2000 تعززت الوضعية المالية الخارجية بفضل ميزان المدفوعات الذي شكل قاعدة لهذه الوضعية و ساهم في تعزيزها خلال السنوات من 2001 إلى 2007 المحيط الدولي الملائم المقرون بإرتفاع أسعار النفط في السوق العالمي و قد سمح هذا التحسن في الوضعية المالية الخارجية بتخفيض مؤشرات الدين الخارجي بعد اللجوء إلى الدفع المسبق للدين الخارجي منذ العام 2004 إلى حوالي 4 مليارات دولار عام 2008. و قد خلصت

[1] كربالي بغداد، مرجع سابق،ص-ص:13-14

الحكومة لضرورة تأسيس صندوق لضبط الإيرادات مادام أن مصدر إيرادات الميزانية العمومية بتأثر من النفط الذي تمتاز أسعاره بتقلبات كبيرة في السوق العالمي و قد تم تأسيسه بالفعل سنة 2000[1].

إن ترقية السياسات الاقتصادية الكلية التي تدعم التنمية المستدامة يبقى هدفا أساسيا، فبخصوص تعزيز إطار الاقتصاد الكلي أنعشت الجزائر منذ عقد من الزمن نموها الاقتصادي من خلال إطلاق برامج يدعم الإنعاش الاقتصادي كما يلي:

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004).

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 على المدى القصير و المتوسط يهدف إلى مكافحة الفقر أولا، و خلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي و إحياء الفضاء الإقليمي ثالثا، هذا البرنامج يمتد على ثلاث سنوات و خصص له مبلغ 225 مليار دينار يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني ، و يعتمد هذا الدعم خصوصا على[2] :

- رفع الطلب الداخلي و إعادة تحريكه عن طريق الإنفاق الحكومي.
- دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة و الشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي، و تشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة و المتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية.
- إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية، و تقوية الخدمات العمومية، و تحسين الظروف المعيشية و تنمية الموارد البشرية.

عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دج وزعت كما يبين الجدول التالي:

[1] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية)،كلية العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بغرداية،الجزائر،2011،ص:57.

[2] زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي)،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري ،قسنطينة،الجزائر،2011،ص:96

جدول رقم (3-1):برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

	المبلغ (مليار دج)	النسبة(%)
دعم الإصلاحات	45,0	8,6
دعم مسار الإنتاج: الفلاحة و الصيد	65,3	12,4
التنمية المحلية	114	21,7
تقوية الخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي	210,5	40,1
تطوير و تنمية الموارد البشرية	90,5	17,2
المجموع	525	100

المصدر: زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي)،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري ،قسنطينة،الجزائر،2011،ص:96.

يتضح من الجدول أن الدولة أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية و تحسين المستوى المعيشي، حيث خصص ما مقداره 210,5 مليار دج أي بنسبة 40,1% من مجموع الغلاف المخصص لهذا البرنامج، ثم يليه محور التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي بنسبة 21,7 % ثم دعم مسار الإنتاج و دعم الإصلاحات بقيمة 65,3 مليار دج و 45 مليار دج ، أي بنسبة 12,4% و 8,6% على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009).

نظرا للنتائج المحققة ضمن المخطط السابق، و بفضل ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي بحوالي 38,5 دولار للبرميل و تحسن الوضعية المالية لخزينة الدولة و ما نتج عنها من زيادة تراكم احتياطات الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دولار سنة 2004، و نظرا للتفاؤل الحاصل في مؤشرات الأداء الاقتصادي و الاجتماعي مستقبلا، فإن الحكومة أقرت برنامجا جديدا تكميليا هدفت من خلاله إلى تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال برنامج تحديث و توسيع الخدمات العامة التي تمس بصورة مباشرة الفئات الفقيرة و محدودة الدخل او المعدومة، و ذلك من خلال إشراكهم في الانتاج و تحسين إنتاجيتهم بتطوير رأسمالهم البشري بمشاريع الصحة و التكوين و التعليم و التدريب و التمكن من استخدام التكنولوجيات الحديثة حتى لا تبقى تلك الفئات عائقا أمام الطريق الطويل للنمو و العمل على رفع معدلاته[1]. و تمويل البرنامج التكميلي لدعم النمو يستهدف في 85 % منه[2].

[1] كيداني سيدي أحمد، مرجع سابق، ص:252.

[2] زوين إيمان، مرجع سابق، ص :97.

- تحسين الظروف المعيشية للسكان، خاصة في مجالات: السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، تزويد السكان بالماء خارج الأشغال الكبرى.
- تطوير المنشآت الأساسية(قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء، قطاع تهيئة الإقليم).

و الغرض من بقية الأموال دعم التنمية الاقتصادية(الفلاحة و التنمية الريفية على نطاق واسع)، و تطوير الخدمات العمومية و تحديثها، بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال و قد خصص لهذا البرنامج مبلغ 4202,7 مليار دج موزعة كما يبين الجدول التالي:

الجدول (3-2):البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)

القطاعات	المبلغ بالملايير (دج)	النسبة(%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمات العمومية و تحديثها	203,9	48
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1,2
المجموع	**4202,7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة:2005-2009،أفريل 2005.

http://www.premier-minister.gov.dz/arabe/media/pdf/toutereference/texte essentiel/pro bilan/progcroissance.pdf,(26.02.2016)

الفرع الثالث: توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني (2010-2014)[1].

استنبطت السلطات الجزائرية أنه لا خيار لديها للوصول إلى الأهداف التنموية ذات الأولوية مثل الحد من معدلات الفقر و تحقيق العدالة الاجتماعية إلا بمتابعة البرامج التنموية السابقة ، لذا رصدت له ميزانية ضخمة قدرها 21214 مليار دج او ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي،(بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق و البالغ قيمته 9680 مليار دج في نهاية 2009) من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المحققة سابقا.

و يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 و هو يشمل على شقين[2]:

[1] كيداني سيدي أحمد، مرجع سابق ،ص:258.

[2] بيان إجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، ص:2.

- إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9,700 دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

و إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

المطلب الرابع: خصائص الاقتصادي الجزائري و مدى تبعيته للمحروقات.

للاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد تصدير كميات متزايدة من المحروقات تتحكم فيها العوامل الخارجية بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل و رأس المال فأهميتها محدودة و هامشية.

و يمثل قطاع المحروقات حتى اليوم أهم العناصر المساهمة في الناتج المحلي الخام بأكثر من 50% ، كما يمثل نسبة تتراوح ما بين 95% إلى 98% من عائدات الدولة من العملة الصعبة، و ما بين 60% إلى70% من موارد ميزانية الدولة تأتي من الجباية النفطية، فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد أكثر على عاملي تطور الكميات المنتجة من المحروقات و على ارتفاع أسعارها دوليا[1].

الفرع الأول: مساهمة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري.

و يمكن توضيح مساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري من خلال الجدول التالي:

[1]Ammar BELHIMER, **La dette extérieure de l'Algérie**, Casba, Edition 1998,P :8.

الجدول رقم(03-03) نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر خلال الفترة(2000-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	قيمة الصادرات الإجمالية	قيمة الصادرات من قطاع المحروقات	قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات	نسبة(%)صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية
2000	22 301	21 419	882	96,04
2001	19 132	18 484	648	96,61
2002	18 827	18 091	736	96,10
2003	24 612	23 839	673	97,26
2004	32 083	31 302	681	97,56
2005	46 001	45 094	907	98,03
2006	54 613	53 429	1184	97,83
2007	59 618	58 206	1312	97,79
2008	78 230	76 340	1890	97,58
2009	43 216	41 775	1441	97,35
2010	57 150	55 700	1450	97,16
2011	73 489	71 427	2062	97,19
2012	71 866	69 804	2062	97,14,
2013	64 974	63 752	2165	98,12
2014	62 856	60 146	2810	95,53

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

1- زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية لإتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي)،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس،سطيف،2012،ص:47.

2- ديوان الوطني للإحصائيات ONS.

يمكننا من خلال هذا الجدول ملاحظة المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني و الأرقام القوية و المخيفة في نفس الوقت نظرا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على العائدات و على حجم الصادرات الجزائرية للخارج. حيث تمثل صادرات الجزائر من المحروقات معدل 97% من إجمالي الصادرات منذ عام 2000 إلى غاية 2012، لترتفع مرة اخرى سنة 2013 و تصل إلى نسبة 98% من إجمالي الصادرات و هذا راجع إلى إنخفاض أسعار البترول، لكن في سنة 2014 إنخفضت قيمة صادرات القطاع إلى 60146 أي ما يقابل نسبة 95,35% و هذا راجع إلى إرتفاع أسعار البترول.

من خلال هذا التحليل يتضح لنا مدى تأثر و ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات، حيث أنه يتأثر و بشكل واضح بإرتفاع و إنخفاض أسعار البترول و يتضح هذا جليا من خلال تأثير الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري و خاصة أزمة النفط لسنة 1986 حيث أنخفض سعر البرميل الواحد من 27 دولار سنة 1985 إلى أقل من 14 دولار سنة 1986، متراجعا بشكل كبير جدا عن اسعار 1982 أين بلغ سعر البرميل 32 دولار للبرميل، و قد كان من آثار هذا التراجع انخفاض

الصادرات و كذا انخفاض معدل النمو الاقتصادي أين إنخفض الاستثمار بنسبة 4,2% لإضافة إلى انخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40%.

إضافة للأزمة السابقة تعرض كذلك السوق النفطي إلى أزمة أخرى سنة 1998،حيث تدهور سعر البرميل الواحد ليصل إلى ما دون 13 دولار و قد انعكس هذا الانخفاض على حصة إنتاج الجزائر في منظمة OPEC بهدف إعادة التوازن للأسعار و قد ترتب عن هذا الإجراء إنخفاض في عوائد صادرات النفط.

الفرع الثاني: مخاطر الاعتماد الشبه الكلي على الصادرات النفطية و ضرورة التنوع للقضاء على هاته المخاطر.

الجزائر و بإعتبار تركيزها الشبه الكلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة و من ثم إستعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لأخر ، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات و عليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر نذكر من بينها[1]:

- تذبذب في مداخيل العملة الصعبة و التي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي.
- إعتماد الدول المصدرة للنفط على إيراداتها من سلعة لا تتحكم في أسعارها في السوق الدولي، في عملية استيراد السلع من الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط و التي تعرف ارتفاعا في أسعارها بفعل التضخم النقدي.
- مخاطر التعرض لنضوب المخزون النفطي و ارتفاع تكاليف الانتاج.
- مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية(طاقة شمسية، الوقود الصناعي، الزيت الثقيل...).

و لكي تتجنب الجزائر هذه المخاطر لا بد لها أن تلجأ الى سياسة التنويع الاقتصادي و التي تعرف بأنها:«على البلد ان ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع و الخدمات» أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد على قطاع النفط على غرار الجزائر فهي تعرف بأنها« الحد من الاعتماد الشديد على صادرات و مداخيل قطاع المحروقات، وتطوير اقتصاد غير نفطي و استحداث صادرات غير نفطية و مصادر غير نفطية للإيرادات و كذلك ضرورة تطوير القطاع الاقتصادي الخاص و إعطائه دورا رياديا [2]»

و بالتالي فإن نطاق التنويع الاقتصادي للإقتصاد الجزائري ينبغي أن يشمل[3]:

---

[1] مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص-ص:66-68.

[2] شكوري سيدي احمد، **وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر،(أطروحة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك و مالية)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2012،ص:62.

[3] المرجع السابق، ص:116.

- تطوير البنية التحتية التي تعتبر قاعدة أساسية لنمو قطاعات الاقتصاد خارج المحروقات.
- تطوير كافة قطاعات بما في ذلك الصناعة، الزراعة، التجارة و القطاع المالي، بالإضافة إلى القطاع السياحي.
- تنمية رأس المال البشري من خلال تحسين نوعية التعليم و التدريب و تنمية اليد العاملة المحلية، هذا بالنظر إلى تزايد اليد العاملة الأجنبية خاصة الصينية.
- العمل على تطوير القطاع الخاص بإعتباره من بين عوامل تحقيق النمو الاقتصادي و هذا ما نحاول توضيحه في هذه الدراسة.

المبحث الثاني: واقع القطاع الخاص في الجزائر.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و حتى بداية الألفية الثالثة عدة تحولات عميقة مست الاقتصاد ككل، بما فيها القطاع الخاص و ذلك من خلال محاولتها للخروج من النموذج الاشتراكي و التحول إلى اقتصاد السوق، و عليه و من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى العوامل التي أدت لظهور القطاع الخاص في الجزائر و مراحل تطوره، وصولا إلى الهيئات الداعمة لهذا القطاع.

المطلب الأول: دوافع و أهداف تفعيل القطاع الخاص في الجزائر:

و يمكن تقسيم الأسباب التي دفعت بالحكومة الجزائرية إلى فتح المجال للقطاع الخاص إلى فرعين:

أولا: الدوافع الداخلية.

1- الخلل في تسيير الموارد البشرية و المالية للمؤسسة العمومية الاقتصادية:

إن التجربة قد أوضحت جليا أن إستراتيجية التنمية الاقتصادية منذ السنوات الأولى للاستقلال و حتى الثمانينات قد أثبتت إخفاقها التام، و من مبادئ هذه الإستراتيجية في تسيير المؤسسات العمومية و التي تعتبر من أهم الأسباب التي جعلت هذه المؤسسات تعاني الصعوبات و العراقيل في تحقيق تنميتها و يمكن ذكر أهم النقاط التالية[1]:

- كان القطاع العام موجها أساسا إلى القطاعات الصناعية الكبيرة و التي كان ينظر إليها أنها الحل في تنمية الاقتصاد.
- كان ينظر إلى المؤسسات العمومية على أنها الوسيلة لخلق مناصب شغل و توفير الخدمات الاجتماعية لمختلف المواطنين.

كل هذا و لم يتحقق ما كان يراد منه، بسبب السياسة الاشتراكية و البيروقراطية المتخذة أنذاك من اتخاذ القرارات الداخلية أو الخارجية لتسيير المؤسسة العمومية و هذا ما أدى بهذه الأخيرة إلى أن تعيش اختلالا ماليا و ضعف استغلال طاقتها الإنتاجية.

2- الأزمة البترولية لسنة 1986:

نتجت هذه الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد الجزائري سنة 1986 بسبب انهيار أسعار البترول إذ هوى سعره من 30 دولار إلى أقل من 15 دولار للبرميل. مما نتج عنه تراجع ايرادات الدولة بنسبة 43% من ما يقارب 13 مليار دولار إلى أقل من 7,2% مليار دولار مع العلم أن وزن المحروقات من مجموع الصادرات يصل إلى 97% ، فانعكست أثار ذلك سلبيا على التوازن العام لميزان الموارد الخارجية الذي تضاعف عجزه عن تغطية المستحقات للخارج و عن الواردات و خدمات

[1]Cherif CHAKIB, **Privatisation des Entreprises Publiques**, Economique Algérienne, revue économique N°3, Alger, Mai, 1996, P : 14.

الدين من 1,57 مليار دولار أمريكي عام 1985 إلى 6,6 مليار عام 1993، و نتيجة لذلك فإن هذه الأزمة دفعت بالدولة الجزائرية إلى إجراء تصحيحات اقتصادية هيكلية تمثلت أساسا في سياسة الخصخصة و ذلك للاستفادة من الإمكانيات الكامنة التي يملكها القطاع الخاص[1].

3- العجز في تمويل الإستثمارات:

مع زيادة المستحقات المالية للقطاع العام، و تشديد شروط القرض بالمؤسسات المالية و النقدية الدولية، و عدم تكيف النظام الجبائي ، التعقيد و البطء في الإجراءات الموضوعية و عدم وجود نظام أسعار متناسق، أدت كل هذه العوامل إلى زيادة هامة في تكاليف الإنتاج و زاد تعاظم فقدان التوازن في الهيكل المالي للمؤسسات، و أمام الضعف الملحوظ في تجديد المخزون من الموارد، أجبرت الخزينة على أن تطلب من البنك المركزي إعطائها المزيد من التسبيقات، و النتيجة كانت تفاقم في عجز المؤسسات لدى البنوك[2].

كما أن الأوضاع المالية الغامضة لدى المؤسسات العمومية و عدم وجود مخططات تمويل الاستثمار و الإنتاج، لم تتح بجزء منها في إقامة أدوات لتحليل مردودية المؤسسة على مستوى النظام المالي، بل عرقلت تطبيق السياسة المالية بوصفها أداة توجيه و تحضير و مراقبة نشاطها.

ثانيا: الدوافع الخارجية.

و من بين الدوافع الخارجية التي بدأت لظهور القطاع الخاص في الجزائر ما يلي:

1- المديونية الخارجية:

إن تدهور الوضعية الاقتصادية في الجزائر نتيجة أزمة 1986 أدت إلى تقليص الايرادات من العملة الصعبة مما نتج عنه عدم مقدرة البلد على دعم مؤسساته. هذا أدى بالجزائر إلى الإقتراض الخارجي لسد العجز و ذلك عن طريق اللجوء إلى الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي ، إلا ان هذا الأخير يجبر الدولة المقترضة التخلي عن إلتزاماتها إتجاه المؤسسات العمومية سواء بتصفية العجز منها أو بيعها للقطاع الخاص أو عن طريق إسهام رأس المال الأجنبي فيها[3].

2- ظهور نظام عالمي جديد:

إن إنهيار الإتحاد السوفياتي في عام 1991 و ما تبعه من تفكك المنظومة الاشتراكية و تطبيق الإجراءات المتعلقة بسياسة التحول السريع إلى نظام إقتصاد السوق و الابتعاد عن أسلوب التخطيط المركزي في جمهوريات الإتحاد السوفياتي، يعد من التحولات المفاجئة و التي قدمت قوة دفع هائلة للدعوة إلى الرأسمالية في البلدان النامية ذات التوجه الاشتراكي، حيث أن انصياع الدولة الاشتراكية إلى

[1] عبد الحفيظ عيسى، مرجع سابق، ص:77.
[2] ساسي فطيمة، مرجع سابق، ص: 107.
[3] عبد الحفيظ عيسى، مرجع سابق، ص: 80.

توجهات الدول الرأسمالية و تنفيذها لوصفات المؤسسات المالية الدولية لتحرير النشاط الإقتصادي و تطبيق الخصخصة لإصلاح منشآت القطاع العام، قد ولد تصورا عالميا بعدم جدوى القطاع العام و فشله، و من ثم فلا جدوى من التمسك بالمشاريع العامة[1].

إضافة إلى الدوافع السابقة، يمكن إيجاز الأسباب التي كانت وراء ضرورة إقامة القطاع الخاص في الجزائر في ما يأتي[2]:

- حالة الركود الاقتصادي الذي أصاب القطاع العام في الجزائر، و الذي أصبح يستلزم إعادة النظر في هيكلته و آلياته بهدف إنعاشه.
- طبيعة الاتفاقيات و الالتزامات و كذا البرامج التي أبرمت مع الهيئات المالية و النقدية الدولية، و التي تفرض سياسة الخصخصة في جل برامجها التنموية الموجهة للبلدان النامية.
- القناعة السياسية بأن الخصخصة ظاهرة عالمية ليست حكرا على منطقة معينة أو نظام معين.
- فشل الديناميكية الاشتراكية في تطوير علاقاتها الإنتاجية بما يتناسب و تطور قواه الاقتصادية.
- انهيار أسعار النفط خاصة في النصف الثاني من سنوات الثمانينات، حيث هوت هذه الأسعار إلى نصف قيمتها، و انهارت من خلالها إيرادات الجزائر الخارجية من المحروقات التي كان يعتمد عليها الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: أهداف تفعيل القطاع الخاص في الجزائر:

هناك جملة من الأهداف تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها منها الأهداف الذاتية و منها الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بفضل القطاع الخاص، أهمها[3]:

- تقليص العجز المتكرر في ميزانيتها العامة، بسبب الأموال الموجهة للقطاعات غير الناجحة.
- فتح المجال للقطاع الخاص لدخول في النشاطات التي تخلت عنها الدولة و لا ترغب فيها.
- رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات العمومية عن طريق التنافس.
- تحقيق التوازن بين المناطق و الجهات عن طريق مبادرة القطاع الخاص.
- محاولة تحقيق مستوى مقبول من العمالة بفضل مشاركة القطاع الخاص وفق عدة امتيازات منها المالية و منها القانونية.
- فرض مبدأ التخصص و جلب التكنولوجيا و ترقية التجارة الخارجية من خلال التنويع في المنتجات[4].

---

[1] عبد الحفيظ عيسى، مرجع سابق، ص: 80.

[2] سفيان عبد العزيز، **دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، بحوث إقتصادية عربية، جامعة بشار، العدد 61-62، 2013 ، ص-ص: 172-173.

[3] خميس خليل، مرجع سابق، ص-ص: 205-206.

[4] سفيان عبد العزيز ، مرجع سابق، ص:174.

- خلق بيئة أكثر ملائمة للاقتصاد و جلب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية و الأجنبية.

المطلب الثاني: مراحل تطور القطاع الخاص في الجزائر:

لقد مر ظهور و تطور القطاع الخاص بعدة مراحل يمكن تقسيمها حسب القوانين و التشريعات و الإجراءات التنظيمية الخاصة بالقطاع الخاص كما يلي:

الفرع الأول: الرحلة الأولى (1962-1982):

إن اختيار الجزائر للقطاع الاشتراكي كأسلوب تنمية ،جعلها تهمش القطاع الخاص و لم تمنح له أي دور في التنمية الاقتصادية، حيث اتجهت سياسة القائمين في البلاد خلال السنوات الأولى من الاستقلال و بالموازاة مع تطبيق التسيير الذاتي للممتلكات المهجورة إلى إنشاء الدواوين و الشركات الوطنية، حيث تم إحصاء أكثر من 23 مؤسسة عمومية و تجارية و 21 مؤسسة وطنية مع بداية سنة 1967.[1]

و بذلك أستحوذ القطاع العام على أغلبية وسائل الإنتاج و احتكار النظام المالي و النقدي وأيضا التجارة الخارجية إلا أن ذلك لم يمنع القادة الجزائريين عن الحديث عن القطاع الخاص، و إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه في ظل اقتصاد اشتراكي تهيمن فيه مؤسسات الدولة . حيث اعتبرت استثمارات القطاع الخاص بمثابة الخطر المحتوم الذي لا بد منه[2].

بهذا أصبح القطاع الخاص يشغل نشاطات ثانوية و متنوعة، تتراوح بين زراعة معاشية و تجارة التجزئة و صناعة حرفية و أيضا مؤسسات صغيرة و متوسطة صناعية و خدمية. و من خلال ما يلي سنقوم بتحليل مختلف الأسس و القوانين المسيرة للقطاع الخاص في هذه الفترة وفقا لتسلسلها الزمني[3]:

قامت الدولة الجزائرية سنة 1963 بإصدار أول قانون متعلق بتنظيم الاستثمارات الخاصة(قانون رقم 63-277،المؤرخ في 27 جويلية 1963،و المتعلق بالاستثمارات)، و كان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب حيث أقر بحرية الاستثمار بالنسبة للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب و أصبح بإمكان الرأسمالي الأجنبي الاستفادة من ضمانات و امتيازات جبائية في حالة إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع تلك الموجودة لكن تبقى هذه الامتيازات رهينة موافقة اللجنة الوطنية للاستثمار[4]، كما تمت الإشارة إلى المستثمرين الوطنيين أو القطاع الخاص الوطني في المادة 23 ، التي ذكرت أن الرأسمال الوطني بإمكانه أن يساهم مع الدولة في إنشاء المؤسسات المختلطة التي تعتبر الوسيلة الوحيدة التي تمكن القطاع الخاص من الحصول على بعض الامتيازات، كما أن القطاع الخاص الوطني لم

[1] BOUYAKOUB, **Les Mécanismes Financières et les Entreprises Publiques**, un monnaie crédit et Financement en Algérie (1962-1987), document du CREAD, Avril 1987, p : 144.

[2] Hocine BENISSAD, **Algérie de la Planification Socialiste l'économie de marché,** Alger, ENAG, édition 2006P :54.

[3] عبد الحفيظ عيسى، مرجع سابق، ص: 54.

[4] ساسي فطيمة، مرجع سابق، ص:118.

يستفد من أي ضمانات أو تحفيزات جبائية للقيام باستثماراته[1]، و لهذا نجد ان هذا القانون لم يحقق مسعاه في تعبئة القطاع الخاص و جلب الاستثمارات الخاصة و استغلالها في تلبية الحاجات الوطنية أنذاك.

و لهذا صدر قانون ثاني رقم 66-284 في 15 سبتمبر 1966،[2] وقد أكد هذا القانون على احتكار الدولة لبعض القطاعات الإقتصادية التي تم اعتبارها حيوية، و لكنه لم يمنع من مشاركة رأس المال الخاص الوطني و الأجنبي. و قد ألزم هذا القانون المستثمرين الراغبين في القيام بالاستثمار من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة.

و بعد إصدار قانون 1966 وصل حجم الاستثمار الخاص إلى 880 مليون دج ما بين(1967-1974) و ساهمت هذه المشاريع في خلق حوالي 27300 منصب عمل و إقامة 800 مشروع إستثماري و هو ما يعني أن النتائج كانت أفضل من القانون السابق ، لكن رغم ذلك بقي حجم الاستثمار الخاص جد ضعيف و لا يستجيب للحاجات الفعلية للإقتصاد من أجل رفع معدلا النمو و تقليص حجم البطالة الجد مرتفعة في تلك الفترة لذلك يعتبر هذا القانون أكثر القوانين تقييدا للاستثمار الخاص الوطني و خاصة الأجنبي[3].

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (1982-1989):

عرفت هذه الفترة نوعا من التحول نحو الاهتمام بالقطاع الخاص ليساهم بشكل أفضل في النمو الاقتصادي، حيث تم إصدار قانون جديد في 21 أوت 1982 و هو قانون متعلق بالاستثمار، إن قانون 82-11 وضع قيودا متعددة على الاستثمار الخاص، من حيث مبلغ المشروع المراد إنجازه و منع الخواص من ممارسة نشاطات متعددة سواء كان ذلك مباشرة أو بواسطة الغير[4]، كما أضاف هذا القانون إجراء أخر إلزامي يتمثل في الاعتماد المسبق قبل انجاز أي مشروع استثماري[5] و هذا ما يحد من إرادة المستثمرين من الاستثمار في الجزائر.

و قد تدعم هذا القانون بإصدار الأمر رقم 83-93 الصادر في 29 جانفي 1983، و الذي أنشأ ديوانا لتوجيه و متابعة و تنسيق الاستثمارات الخاصة، و قد وضع تحت وصاية وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية حيث أوكلت لهذا الديوان مهام أفضل تكامل للاستثمارات الخاصة مع مسار التخطيط و توجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات و مناطق كفيلة بتلبية حاجات التنمية و ضمان التكامل

[1] عبد الحفيظ عيسى، مرجع سابق، ص: 59.
[2] الأمر 66-284، الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1966.
[3] ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص: 112.
[4] عبد الحفيظ عيسى، مرجع سابق، ص:63.
[5] قانون رقم 82-11 الموافق لـ 21 أوت 1982 ، الجريدة الرسمية، عدد رقم 10، المادة 12، ص:1694.

مع القطاع الخاص[1]،و على الرغم من الامتيازات التي جاء بها هذا القانون إلا أن بعض العراقيل أدت إلى ظهور نقائص عديدة إثر تطبيقه كتحديد سقف الاستثمار الخاص و تحديد مجال تدخله ، إضافة إلى رخص الاستثمار التي أصبحت شرطا من شروط الاستثمار، و هذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى تعديل نص 1982 عن طريق إدخال جملة من الإجراءات القانونية و التنظيمية تضمنها قانون الاستثمار لسنة 1998 الذي أريد له أن يكون أكثر مرونة و أقل تعقيدا من القانون السابق.

و خلال نفس الفترة تم إصدار القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988، و الذي يحدد كيفيات توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية[2]، حدد هذا القانون القطاعات ذات الأولوية للقطاع الخاص و هي الصناعة و الخدمات و البناء و الأشغال العمومية، و يعتبر هذا القانون بمثابة اعتراف و تأكيد السلطات العمومية لأهمية الدور الاقتصادي للقطاع الخاص[3].

و قد ألغى هذا القانون إجراء الاعتماد الذي كان وسيلة لتوجيه و مراقبة الاستثمارات الخاصة، كما يحتوي على تسهيلات متعلقة بتزويد المشاريع الخاصة بالتجهيزات و المواد الأولية و الحصول على العقار الصناعي و مكن أصحاب رؤوس الأموال الوطنيين سواء المقيمين منهم أو غير المقيمين من إنشاء مؤسسات في الجزائر. و الملاحظ أن القانون الجديد بعكس القوانين السابقة لم يقم بذكر الامتيازات الممنوحة للاستثمارات الخاصة بل ترك ذلك لما تقره قوانين المالية[4].

و في سنة 1989 تم إصدار قانون يسمح برفع حصة الشركات الاجنبية إلى 65% لكن الظروف التي مرت بها الجزائر بعد هذه الفترة (عدم الاستقرار السياسي و الأوضاع الأمنية) لم تكن لتسمح بقدوم الاستثمار الأجنبي[5].

الفرع الثالث: مرحلة التسعينات:

إبتداءا من سنة 1990، طبقت مجموعة من الاصلاحات تجلت من خلال إصدار جملة من القوانين التي تهيئ الإطار العام لخوصصة المؤسسات العمومية و تحفيز القطاع الخاص و التقليص من التسيير الاداري للاقتصاد الوطني، و تم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن ان يلعبه القطاع الخاص في ظل التحول الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، حيث تم إصدار:

أولا: قانون 90-10:

القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد و القرض[6]،و الذي شمل جوانب عديدة من الإصلاحات في مجال التسيير المالي و القرض و الاستثمار.

---

[1] المادة 13، ص: 1694.

[2] القانون 88-25، المؤرخ في 12 يوليو 1988، الجريدة الرسمية، عدد 28، المادة 01، ص:1031.

[3] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص :115.

[4] ساسي فطيمة، مرجع سابق، ص: 123.

[5] ناجي بن حسين، مرجع سابق، ص :115.

[6] قانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1910، الموافق لـ 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد، جريدة رسمية العدد 16.

لقد ظهر قانون 90-10 للقرض و النقد و التجارة مسايرة لمرحلة التحول التي كانت قد إبتدأت مع نهاية الثمانينات، حيث شكل خلالها أهم أدوات تنمية و ترقية الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي في الجزائر، فقد أقر حرية إنتقال رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، كما ألغى مجموعة الأحكام السابقة و المتعلقة بنسبة الشراكة المحلية و الأجنبية 51% و 49% و ذلك بفتح المجال لكل أشكال مساهمات الرأسمال الأجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري كما أوجد القانون الآليات الأساسية لتنشيط حركة البنوك و ذلك بفصله بين عمليتي الإصدار و الإقراض و التي بموجبها ظهر بنك الجزائر كمؤسسة إصدار و تنظيم و مراقبة مستقلة، و ظهرت البنوك التجارية كمؤسسات إقراض تتحدد مهمتها بموجب القانون، في تمويل كل مؤسسات القطاع العام و مؤسسات القطاع الخاص دون تمييز، لقد تدعم قانون النقد و القرض بجملة من القوانين و التشريعات التنظيمية المتممة و المعدلة و الجديدة و التي كانت في مجموعها أكثر أهمية في توجيه الاقتصاد نحو مرحلة الانفتاح توجيها مباشر و صريحا لكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الاستثمارات سرعان ما أنخفض في سنة 1990 بـ344 مشروع أي بمعدل 20,6% و ذلك بسبب الأوضاع السياسية الغير المستقرة[1].

يتضح جليا أن الاستثمار الخاص في الجزائر من خلال قانون 90-10 عانى من الإقصاء و التهميش، فلم يسمح له بالتدخل سوى في قطاعات ثانوية، و أخضع لنظام رقابة صارم. و قد أستمر الوضع إلى غاية صدور قانون الاستثمارات في سنة 1993[2].

ثانيا: قوانين و تشريعات سنة 1993.

جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 في المرسوم التشريعي الصادر في 1993/10/05 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين و تنظيمات بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للإستثمار، و إتاحة المساواة بين المتعاملين الوطنيين و الخواص و الأجانب، و التقليص في آجال دراسات الملفات و إجراءات إنجاز العقود، و تسريع التحويلات ، و تعزيز الضمانات ...إلخ.

و قد منح امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بالسماح لها بالاستثمار في الكثير من المجالات على نظير مثيلاتها في الاقتصاديات المتقدمة نظرا لدورها الفعال في تحريك دواليب الاقتصاد.

و أعتبر هذا القانون حجر الزاوية لإدارة الانفتاح الاقتصادي، و سياسة جديدة لترقية الاستثمار، و الذي بموجبه تم إنشاء وكالة لترقية الاستثمارات و دعمها و ترقيتها، إلا أن هذا القانون لم ينجح في جذب رؤوس الأموال الخاصة الوطنية و الأجنبية بفعل مظاهر البيروقراطية التي أتسم بها تطبيق هذا المرسوم، و الذي تسببت في تجميد المشاريع المصرح بها لدى وكالة ترقية الاستثمار.

[1] مولاي لخضر عبد الرزاق، مرجع سابق، ص:239.

[2] منصور داود، **الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر،** (أطروحة دكتوراه، تخصص قانون الأعمال)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015، ص:13.

الفرع الرابع: بداية الألفية الثالثة:

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية الاستثمار الخاص بصدور الأمر الرئاسي 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار، و الذي يستبدل فكرة ترقية الاستثمار بفكرة تطوير الاستثمار ، و هذا الاستبدال يحمل في طياته أكثر من دلالة فمن جهة يضفي على العمل الاستثماري الطابع الإيجابي من خلال منحه الحرية التامة في النشاط، و من جهة ثانية يكرس إنسحاب الدولة من حقل الاستثمار الاقتصادي بحيث تتخلى عن دور المنتج و تتفرغ لدور المحفز بكل ما تحمله من أجهزة و ضمانات[1].

و من أجل تجسيد عملية التوجه نحو تدعيم و تطوير الإستثمار أنشأ القانون الجديد هيئتين أساسيتين للإستثمار(المجلس الوطني للإستثمار و الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار)، و من خلال هاتين الهيئتين تبدو مسألة ترقية و تطوير الإستثمار الخاص في الجزائر قد أخذت بعدا جديا، كون ان الهيئتين ينتميان إلى أعلى سلم تنظيمي في السلطة التنفيذية، تحت رئاسة رئيس الحكومة، بالإضافة إلى أن الضمانات و التسهيلات و المزايا الممنوحة من قبل هاتين الهيئتين للمستثمرين الوطنيين و الأجانب، كما أقر ذلك ان قانون تطوير الإستثمار قد جعل بيئة الإستثمار في الجزائر تبدو من الناحية النظرية و الشكلية أكثر تأهيلا مما مضى.

و قد أستهدف المشرع من وراء إصداره للقانون المتعلق بتطوير الإستثمار إزالة الطابع البيروقراطي الذي كان يعيق الإستثمار غداة سريان المرسوم التشريعي 93-12، و في هذا الصدد عمد إلى التحرك عبر مستويين هم، تبسيط و تخفيف أنظمة الإستثمار من جهة وتخفيف إجراءاته من جهة أخرى. و قد تميزت بداية الألفية الثالثة بمجموعة من الإصلاحات و البرامج الإقتصادية قصد زيادة النمو الاقتصادي و امتصاص أكبر قدر من البطالة و قد كان للقطاع الخاص حجم معتبر من هاته الإصلاحات نظرا لقدرته على المساهمة في النمو و التشغيل ،و من أهم هاته البرامج، برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) و الذي كان من بين أهدافه ترقية الأنشطة التي كان بإمكانها توفير مناصب الشغل و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق التحولات التي تميز المسار التنموي، و كذلك برنامج دعم النمو الإقتصادي الذي كان من بين أهدافه كذلك خلق 2 مليون فرصة عمل و جذب القطاع الخاص المحلي و الأجنبي[2].

[1] بوالبردعة نهلة، **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،** (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص قانون)، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة،2012 ، ص:13.

[2] ساسي فطيمة، مرجع سابق ، ص:125.

المطلب الثالث: هيئات دعم و ترقية القطاع الخاص.

عمدت السلطات الجزائرية في ظل الإصلاحات التي قامت بها ، إلى تحسين مناخ الاستثمار الخاص و ذلك من خلال إنشاء هيئات و هياكل مؤسساتية تعمل على دعم و ترقية المؤسسات التابعة للقطاع الخاص و نذكر من بينها ما يلي:

الفرع الأول: الوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار.

تأسست هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، و الذي يتعلق بترقية الاستثمار، حيث تكلفت هذه الوكالة بالمهام التالية:

- متابعة الاستثمارات و ترقيتها.
- تقييم الاستثمارات و تقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.
- التكفل بكل أو بعض النفقات المتعلقة بانجاز الاستثمارات.
- مراقبة و متابعة الاستثمارات لتتم في إطار الشروط و المواصفات المحددة.
- منح الامتيازات و تقديم التسهيلات الجمركية فيما يتعلق بتوريد وسائل الانتاج.

و بالفعل ساهمت هذه الوكالة بتجسيد بعض المشاريع الخاصة حيث تم تسجيل في الفترة الممتدة من 30 نوفمبر 1993 إلى 30 ديسمبر 1997 حوالي 17736 مشروع على مستوى الوكالة سمحت بخلق حوالي 916736 منصب شغل ، كما تم تسجيل 247 مشروع في إطار الشراكة مع الدول الأوربية و أمريكا بتكلفة إجمالية تقدر 86 مليار دينار.

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI[1].

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-282 الصادر في 24 سبتمبر 2001 . للوكالة طابع إداري و مدعمة بشخص معنوي و إستقلالية مالية، و تتمثل مهام الوكالة في[2]:

- إستقبال، نصح و مرافقة المستثمرين على مستوى الهياكل المركزية و الجهوية.
- إعلام المستثمرين خصوصا عبر الويب بفضاءاتها المخصصة بالترقية و بمختلف نقاط الاستعلام في المناسبات الاقتصادية المنظمة بالجزائر و الخارج.
- تطبيق الميزات التي تتضمنها الإجراءات التحفيزية على أساس المساواة و في الآجال المحددة.
- السهر على تنفيذ مع مختلف الهيئات المعنية القرارات التحفيزية للاستثمار.

[1] عبد الحفيظ عيسى، مرجع سابق، ص-ص : 72-73.

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار www.andi.dz.

- المساهمة في تنفيذ السياسات و الاستراتيجيات بالاشتراك مع القطاعات الاقتصادية المعنية.

الجدول رقم(03-04) حصيلة مشاريع الاستثمار الممولة من قبل ANDI للفترة(2002-2012)

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة المالية	%	مناصب الشغل	%
2002	443	1	67 839	3	24 092	8
2003	1369	4	235 944	9	20 533	7
2004	767	2	200 706	8	16 446	5
2005	777	2	115 639	5	17 518	6
2006	1990	6	319 513	13	30 463	10
2007	4092	13	351 165	14	51 345	17
2008	6375	20	670 528	26	51 812	17
2009	7013	22	229 017	9	30 425	10
2010	3670	11	122 521	5	23 462	8
2011	3628	11	156 729	6	24 806	8
2012	1880	6	77 240	3	8150	3

المصدر: الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،www.andi.dz

نلاحظ من خلال الجدول انه إبتداءا من سنة 2006 إزداد عدد المشاريع الممولة من قبل ANDI ليصل 1990 مشروع بقيمة 319513 مليون دينار بعدما كان 777 مشروع سنة 2005 بقيمة 115639 مليون دينار، كما أنها ساهمت في توفير مناصب الشغل حيث وصلت سنة 2006 إلى 30463 منصب عمل بعد ما كان في سنة 2005 17581 منصب عمل.

الفرع الثالث: المجلس الوطني للاستثمار.

نشأ المجلس الوطني للاستثمار تحت رئاسة الحكومة حسب المادة 18 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001،المتعلق بتشكيلة المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه و سيره. يسهر المجلس الوطني للاستثمار على ترقية و تطوير الاستثمار، و يكلف خصوصا بالمهام التالية[1]:

- إقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها.
- إقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار تكون مواكبة للتطورات.
- الفصل في اتفاقيات الاستثمار بإبداء الموافقة على الاتفاقيات التي تبرم بين الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و المستثمر.
- الفصل في مزايا الاستثمار الممنوحة.
- تحديد المناطق التي تستفيد في مزايا النظام الاستثنائي بهدف تهيئتها إقليميا.

[1] كمال سمية، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر،** (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص قانون خاص)، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2003، ص:102.

- إقتراح التدابير و القرارات التي من شأنها دعم الاستثمار و تشجيعه.
- تشجيع إنشاء مؤسسات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار و تطويره.

و بصفة عامة فإن المجلس الوطني للاستثمار مكلف باقتراح سياسات تطوير الاستثمار و السهر على تطبيقها طبقا لأحكام الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ

أنشئت هذه الوكالة بموجب مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 و هي هيئة ذات طابع عمومي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل من خلال إنشاء مؤسسات صغيرة لإنتاج السلع و الخدمات لفئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 إلى 35 سنة (بالنسبة للمسير)[1].

الجدول رقم(03-05) مشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب منذ إنشائها إلى سنة 2003

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	قيمة المشاريع	عدد مناصب الشغل
الخدمات	80096	238327	193601
نقل المسافرين و البضائع	17606	42693	41214
الصناعات التقليدية	33312	81128	102884
الزراعة	55156	85065	71309
الصناعة	28661	52654	40847
البناء و الأشغال العمومية	19469	70650	63466
الصيد و الري	795	4945	3966
قطاعات أخرى	35193	192252	143648
المجموع	270288	767714	660935

المصدر: العايب ياسين، **دراسة و تحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة دراسات إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة قسنطينة، العدد1، 2014، ص:48.

يلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن الاستثمارات الممولة من طرف الوكالة يسيطر عليها قطاع الخدمات بنسبة 31% يليه قطاع النقل بنسبة 25% ، و هو ما يعزز فكرة الاستثمار في قطاع الخدمات من طرف المؤسسات الصغيرة المدعومة من طرف الوكالة. كما يلاحظ من خلال الجدول

[1] عبد الحفيظ عيسى، مرجع سابق، ص:75.

أيضا أن هناك علاقة طردية بين تعداد مؤسسات قطاع النشاط و قيمة الاستثمار و لا يرجع ذلك إلى حجم المؤسسة من حيث العمال و إنما يرجع إلى شروط الوكالة في الدعم و هي لا تتعدى قيمة المشروع 15 مليون دينار.

المبحث الثالث: مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية في الجزائر و أهم معوقات نموه.

يتمتع القطاع الخاص بالعديد من المزايا و الإمكانيات التي تؤهله لأن يحتل مكانة مرموقة في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالجزائر، و لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة مكانة القطاع الخاص في عملية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالجزائر، و كذلك أهم المعوقات التي تحول دون نموه.

المطلب الأول: مساهمة القطاع الخاص في التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالجزائر خارج قطاع المحروقات.

الفرع الأول: مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام.

إن الإنتاج الداخلي الخام يمثل قيمة ما تم إنتاجه من سلع و خدمات نهائية داخل الدولة خلال فترة زمنية معينة. و يمكن توضيح مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03-06):مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة (2000-2014).

السنوات	الإنتاج الداخلي الخام الإجمالي(%)		الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات (%)	
	عمومي	خاص	عمومي	خاص
2000	57,4	42,6	30,2	69,8
2001	52,5	47,5	26,5	73,5
2002	51	49	26,5	73,5
2003	51	48	26,3	73,7
2004	52,6	47,4	25,2	74,8
2005	55,6	44,4	24,7	75,3
2006	55,7	44,3	23,3	76,7
2007	55,4	44,6	22,9	77,1
2008	56,6	43,4	23,1	76,9
2009	46,5	53,5	22,4	77,6
2010	47,2	52,8	21,3	78,7
2011	49,2	50,8	21	79,8
2012	46,3	53,7	20,4	79,6
2013	42,5	57,5	19,6	80,4
2014	40	60	19,6	80,4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، على الموقع التالي:**www.ONS .dz**

و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (03-01): مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الإجمالي الخام للفترة(2000-2014).

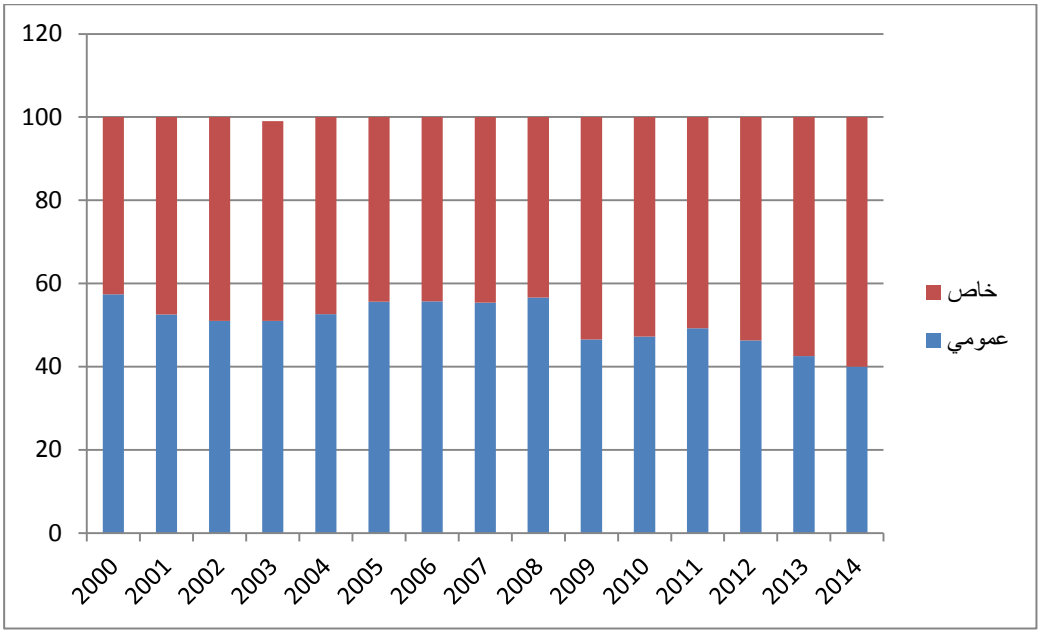

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول(03-01).

الشكل (03-02): مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات للفترة (2000-2014).

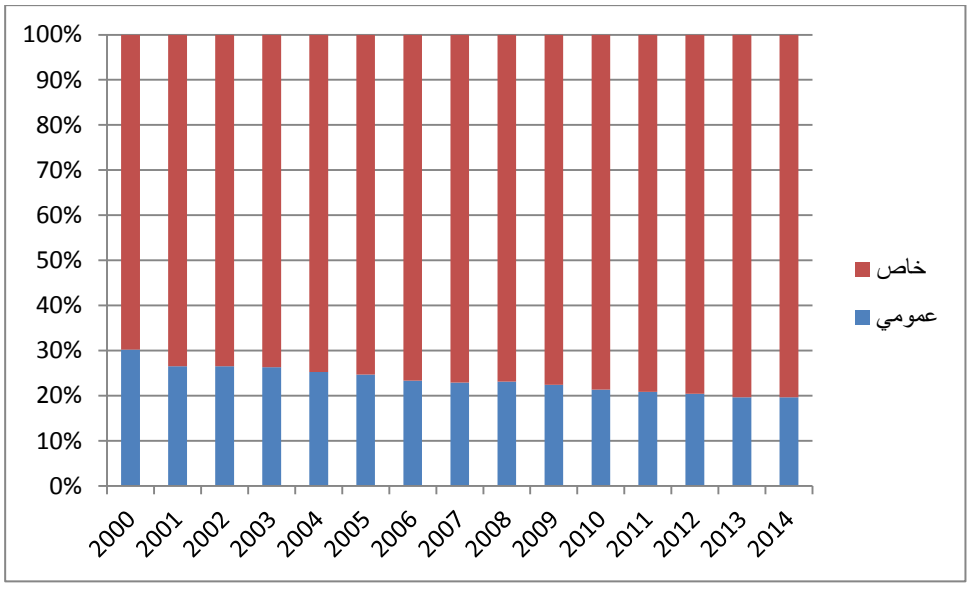

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول (03-01).

من خلال الجدول و الاشكال السابقة نلاحظ سيطرة القطاع العام على الإنتاج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 بنسبة تجاوزت 50%بينما نجد ان قيمة الإنتاج الداخلي الخام للقطاع الخاص لم تتجاوز نسبة 50% و هذا راجع إلى التحسن في اسعار النفط ، ثم يتفوق بعد ذلك على القطاع العام بداية من سنة 2009 حيث تجاوزت نسبة 50% لتصل لنسبة 60% سنة 2014 و هذا راجع إلى الإنخفاض النسبي لإيرادات قطاع المحروقات خلال هذه الفترة .

أما بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات فنلاحظ سيطرة و تفوق القطاع الخاص على القطاع العام بنسبة انتقلت من 69 لتصل إلى 80,4 سنة 2014 و هذا راجع إلى تركيز الدولة على قطاع المحروقات و ترك المجال للقطاع الخاص لتقديم المنتجات و الخدمات للمجتمع .

و عليه، و انطلاقا من كل ما سبق نجد ان مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات كانت جيدة مقارنة بقطاع المحروقات ، و لكن هذه المساهمة تبقى ضعيفة بالنظر إلى البرامج التنموية التي سطر لها إبتداءا من سنة 2001 و التي لم يكن لها الأثر في زيادة إنتاجية القطاع الخاص.

الفرع الثاني: مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة.

عرفت القيمة المضافة للقطاع الخاص في الجزائر منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية و التحول نحو إقتصاد السوق نمو متواصلا، حيث قبل ذلك و إبتداءا من سنة 1985 أصبحت ثلث القيمة المضافة الإجمالية من نصيب القطاع الخاص، ثم تواصلت في الارتفاع لتتجاوز 40% من مجمل القيمة المضافة إنطلاقا من سنة 1990 ، و شهدت الفترة الممتدة ما بين (1988-1996) نموا تجاوز 20%، ثم تواصل الارتفاع لتسجل سنة 1998 أعلى نسبة للقطاع الخاص من إجمالي القيمة المضافة بنسبة 53,27% . حيث اعتبرت المرة الأولى التي تتجاوز فيها مساهمة المؤسسات الخاصة تلك التي تحققها عادة المؤسسات العمومية.

الجدول رقم(03-07) :مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الفترة(1990-2014).

البيان	1990	1993	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
القيمة مليار دج	184,3	438,6	711,6	935,80	1012,5	1181,2	1332,9	1430,2	1643
النسبة %	42,94	47,7	45,36	45,7	45,7	53,27	51,28	41,7	47,6
2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
1798	2040	2369,6	2749,5	3144,3	3442,5	3867,8	4430	4992,6	5447,9
49,32	47,5	46,46	42,72	42,8	42,8	41,4	54,7	51,5	48,2
2012	2013	2014							
5643	727,8	7883							
51,32	56,63	59,48							

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الجدول رقم(03-08): مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة(2000-2014):

السنوات	القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات	
	القطاع العام (%)	القطاع الخاص(%)
2000	25,2	74,8
2001	21,3	78,7
2002	22,1	77,9
2003	22,1	77,9
2004	21,5	78,5
2005	21,1	78,9
2006	19,6	80,4
2007	19,1	80,9
2008	17,6	82,4
2009	16,4	83,6
2010	15,8	84,2
2011	15,4	84,6
2012	14,7	85,3
2013	13,6	86,4
2014	14,6	85,4

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات WWW.ONS.DZ

من الجدول السابق نلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة قد عرفت تذبذبا واضحا، حيث وصلت هذه النسبة إلى أعلى مستوياتها خلال سنة 1998 و 1999 وذلك خلال فترة التسعينات، و كذلك خلال السنوات 2009،2010 في بداية الألفية الثالثة متفوقة بذلك على القطاع العام و هذا راجع إلى تأثير الأزمات المالية العالمية التي أدت إلى إنخفاض أسعار النفط و بالتالي تراجع أداء قطاع المحروقات و فتح المجال أمام الاستثمار الخاص. أما بالنسبة لباقي السنوات فقد عرفت نسبة مساهمة تراوحت بين(32% و 49%).

اما بالنسبة للقيمة المضافة خارج قطاع المحروقات فنلاحظ سيطرة القطاع العام حيث تزايدت نسبة مساهمته و وصلت إلى 85,4% سنة2014 بينما كانت 74,8 سنة 2000، بينما لم تتجاوز نسبة مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات 25% حيث حققت هذه النسبة سنة 2000 لتبدأ بالتراجع بعد ذلك لتصل إلى 14,6 سنة 2014 و هذا راجع بالتأكيد إلى إحتكار الدولة لقطاع المحروقات و ترك المجال مفتوح للإستثمار الخاص خارج قطاع المحروقات.

أما مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب الأنشطة الاقتصادية فيمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم(03-09):مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب الانشطة الاقتصادية

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الفلاحة %	99	99	99	99	99	99	99	99	99	99	99
المحروقات %	04	07	08	08	09	08	06	06	08	08	09
الصناعة خارج المحروقات %	34	35	36	38	41	43	44	44	46	47	47
البناء و الاشغال العمومية %	76	77	76	77	80	80	87	87	87	86	86
النقل والمواصلات%	76	77	71	72	72	78	81	81	81	82	82
التجارة %	94	93	93	94	94	94	93	94	94	94	94
الخدمات %	90	90	89	89	89	80	86	88	89	88	88

المصدر: عبد الحفيظ عيسى، **مساهمة القطاع الخاص في النمو الإقتصادي**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد كمي)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2014،ص:111.

الشكل (03-03): مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة حسب الانشطة الاقتصادية للفترة (2001-2011).

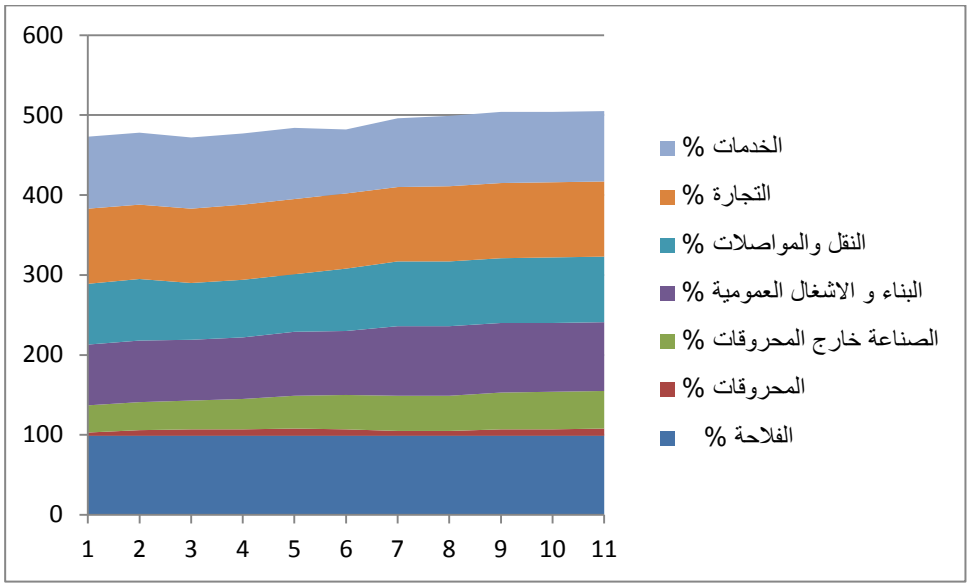

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03-09).

من خلال الجدول السابق نلاحظ سيطرة و احتكار القطاع الخاص للنشاط الفلاحي حيث تمثل نسبة مساهمته 99% من إجمالي القيمة المضافة، و هذا راجع إلى تخلي الدولة عن الإستثمار فيه و الإنسحاب تاركة المجال للقطاع الخاص.

أما بالنسبة لقطاع المحروقات فقد عرفت مساهمة القطاع الخاص نسبة ضئيلة جدا حيث لم تتجاوز 10% ، و هذا راجع لإحتكار الدولة للقطاع و اعتباره قطاعا إستراتيجيا لا يمكن أن يشارك القطاع الخاص فيه. حيث نلاحظ أنه في سنة 2001 عرفت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة نسبة مساهمة مقدرة بـ 4% و هذا راجع لانخفاض مجموع المنتجات البترولية و خاصة الغاز الطبيعي، بينما تزايدت مساهمته خلال الفترة (2002-2006) و هذا راجع لانخفاض أسعار البترول، ثم أنخفضت سنة 2007 بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية، و خلال سنوات 2008 و 2010،2009 بدأت نسبة المساهمة في القطاع بالإرتفاع حيث وصلت سنة 2011 إلى 9% من القيمة الإجمالية للقيمة المضافة نتيجة إنخفاض أسعار البترول.

أما بالنسبة للصناعة خارج المحروقات فقد عرفت مساهمة القطاع الخاص نسب مساهمة دون المتوسط خلال الفترة(2001-2004) بنسبة لم تتجاوز 40% و هذا راجع لزيادة تشجيع الإستثمارات الخاصة في الصناعات الغذائية و بعض الصناعات الخفيفة الأخرى.

أما بالنسبة لباقي القطاعات(البناء، الأشغال العمومية، النقل و المواصلات، التجارة، الخدمات) فكانت مساهمة القطاع الخاص فيها معتبرة حيث تجاوزت في أغلبها نسبة 90%.

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.

يلعب القطاع الخاص دورا مهما في عملية التشغيل و توفير مناصب الشغل إنطلاقا من الرؤيا الإقتصادية و هي إيجاد قطاع رائد و فعال و ذو قدرة تنافسية عالية، حيث يعمل كمولد رئيسي للدخل القومي و يعمل على توفير فرص العمل المجزية للمواطنين. و يمكن توضيح مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل من خلال ما يلي:

و يمكن توضيح حصة القطاع الخاص من إجمالي العمالة من خلال ما يلي:

الجدول رقم(03- 10) حصة القطاع الخاص الصناعي من إجمالي العمالة (1990-2000).

السنوات	العدد الإجمالي للعمالة	حصة القطاع الخاص الصناعي من العمالة الإجمالية	الحصة النسبة للعمالة الخاصة من العمالة الإجمالية (%)
1990	40 229	33 798	84,01
1991	42 128	31 160	73,96
1992	45 824	27 464	59,93
1993	49 088	38 536	78,50
1994	59 606	45 934	77,06
1995	73 818	45 301	61,36
1996	127 849	38 847	30,38
1997	266 761	65 764	24,65
1998	388 702	133 877	34,44
1999	986351	147 420	41,88
2000	336 169	149 310	44,41

المصدر: زوزي محمد، **تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر، (**أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد كلي)،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2010 ، ص:219.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل كانت لابأس بها، حيث وصلت سنة 1990 إلى 84,01% من العمالة الإجمالية، ثم نلاحظ نموها المتذبذب في السنوات اللاحقة لتصل سنة1997 إلى أدنى مستوياتها 24,65% ، و هذا راجع إلى تأثير الأزمة المالية العالمية سنة 1996 و الناتجة عن تذبذب سعر البترول في السوق العالمي، و كذلك تحويل الخواص من نشاطهم إلى قطاع الخدمات و ذلك لانخفاض المخاطر في بإعتبار إرتباط الصناعة بتقلبات السوق الدولي بالنسبة للمواد الاولية و قطاع الغيار.

الجدول (03- 11): مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل للفترة(2002-2015).

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة بمليون دج	%	مناصب الشغل	%
الخاص	**59047**	**98%**	**6 415 186**	**55%**	**868 986**	**84%**
العمومي	**1095**	**1,8%**	**9 983 653**	**34%**	**120 055**	**12%**
المختلط	**97**	**0,2%**	**1 173374**	**11%**	**44 975**	**4%**
المجموع	**60289**	**100%**	**11 572 213**	**100%**	**1 034 016**	**100%**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار. متاحة على الموقع التالي: www.andi.dz

الشكل رقم(03- 04) :مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل للفترة:(2002-2015).

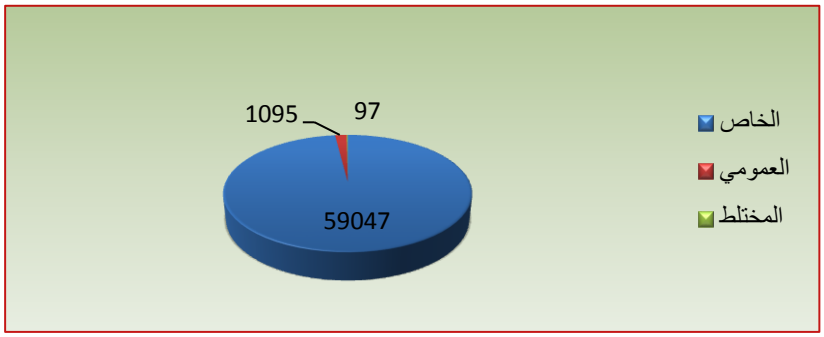

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول السابق

الشكل (03-05) مبلغ المشاريع المصرح بها للقطاع الخاص للفترة:(2002-2015

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول(03- 11)

الشكل (03-06) مناصب العمل المصرح بها للقطاع الخاص للفترة:(2002-2015)

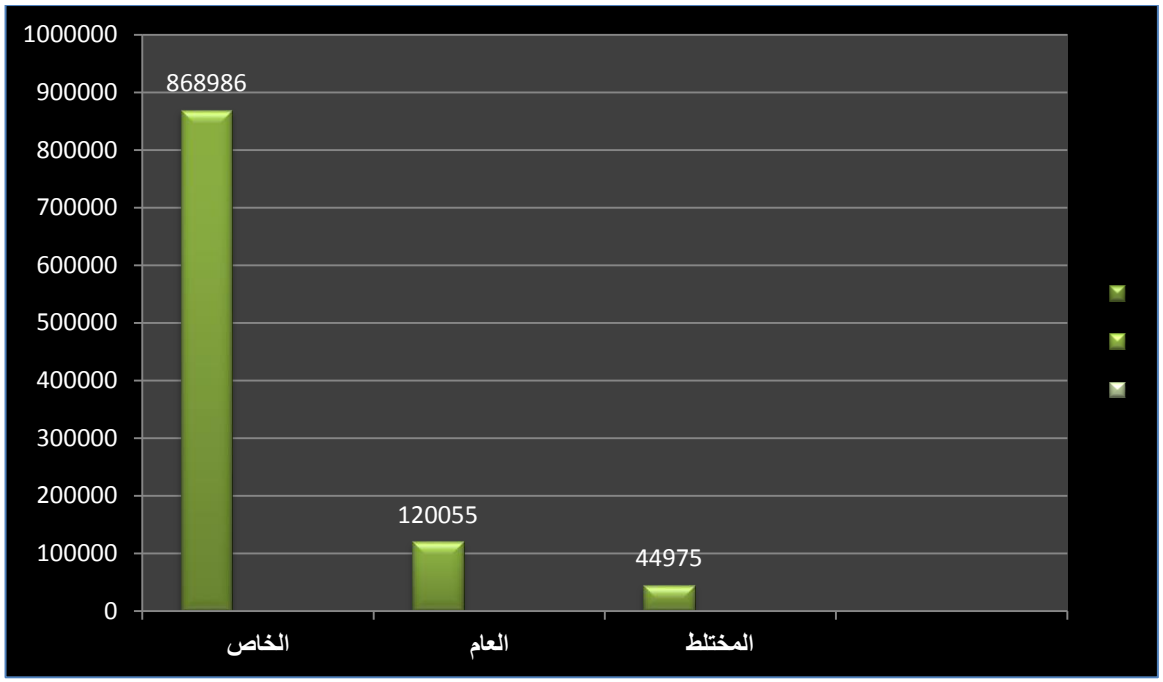

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول(03- 11).

من الجدول و الأشكال السابقة نجد ان إستثمارات القطاع الخاص قد شكلت النسبة الكبرى حيث بلغت 98% من إجمالي الإستثمارات المصرح بها بقيمة وصلت إلى 6415186 مليون دينار جزائري، كما أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في توفير مناصب الشغل كانت مسيطرة و شكلت أكبر نسبة من بين القطاع العام و المختلط، حيث وصلت إلى 84% أي ما يقابل 868986 منصب عمل خلال الفترة (2002-2005).

و منه نجد ان القطاع الخاص يمثل أهم قطاع منشأ لمناصب الشغل و يتضح هذا من خلال المبالغ المخصصة للإستثمارات الخاص من قبل الدولة.

الفرع الرابع: مساهمة القطاع الخاص في الصادرات.

تمثل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97,04% سنة 2012 من القيمة الإجمالية للصادرات ، أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضيئلة و مقدرة بـ 2,96% من القيمة الإجمالية للصادرات أي بقيمة 2,18% مليار دولار أمريكي، لذلك فقد قامت

السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج المحروقات، و ذلك من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعتبارها تمثل 99% من مجموع المؤسسات في الجزائر، كما عملت منذ بداية الإصلاحات الإقتصادية إلى تحرير تجارتها الخارجية، أملا منها الإندماج في الإقتصاد العالمي و ترقيت صادراتها خارج قطاع المحروقات ، حيث يقصد بالتجارة الخارجية بأنها« عملية التبادل التجاري الذي يتم بين الدولة و العالم الخارجي » . لذا سنحاول في هذا العنصر معرفة مساهمة القطاع الخاص في حجم الصادرات الجزائرية من خلال تحليل الجداول التالية:

الجدول رقم(03- 12):حجم الصادرات الجزائرية في الفترة:(1990-2000).

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات الغير نفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	10934	96,73	369	3,27	11304	100
1991	11850	97,93	250	2,07	12100	100
1992	10516	97,04	321	2,96	10838	100
1993	9374	92,89	480,03	4,74	10092	100
1994	8144	97,65	297,42	3,4	8639,65	100
1995	9008	69,21	355	3,79	9362	100
1996	1030,27	92,92	784,79	7,08	11088,06	100
1997	13100,8	97,11	398,98	2,89	13490,78	100
1998	9360,41	96,94	294,99	3,06	9655,4	100
1999	10924,50	96,13	357,2	3,14	11363,95	100
2000	189447	96,82	623	3,18	19570	100

المصدر : خمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير ،تخصص إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013،ص:121.

الجدول رقم (03-13): حجم الصادرات الجزائرية في الفترة (2001-2014)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات النفطية		الصادرات الغير نفطية		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة
2001	18484	96,60	684	340	1913,2	100
2002	18820	96,20	734	3,80	1955,4	100
2003	23200	97,20	664	2,80	2446,4	100
2004	30980	97,50	788	2,50	3177,5	100
2005	44989	97,80	1012	2,20	4600,1	100
2006	53433	97,80	1180	2,20	5461,3	100
2007	58206	97,80	1312	2,20	5961,3	100
2008	79198	97,50	1940	2,50	8123,8	100
2009	44124	97,60	107	2,40	4519,4	100
2010	45530	97,72	104	2,28	4657,0	100
2011	71427	97,19	2062	2,81	7348,9	100
2012	69804	97,14	2062	2,86	7186,6	100
2013	63752	98,12	2165	3,33	6497,4	100
2014	60146	95,53	2810	4,47	6295,6	100

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على المصادر التالية:

-حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير ،تخصص إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،2013،ص:122.

-الديوان الوطني للإحصائيات**WWW.ONS.DZ.**

إن الملاحظ من إحصائيات الجدول(03- 12) خلال الفترة (1990-2000) أن نسبة الصادرات خارج المحروقات لم تتعدى نسبة 5% من إجمالي الصادرات خلال السنوات من 1990 إلى

1995،بينما في سنة 1996 فقد إرتفعت هذه النسبة لتصل إلى 7,08% أي ما يقابل قيمة 784,79 مليون دولار و هذا راجع إلى الصادرات خارج المحروقات المتكونة من المواد الغذائية إلى روسيا في إطار تسديد الديون، لكن هذا التحسن لم يدم طويلا حيث تراجعت الصادرات خارج قطاع المحروقات من الصادرات الإجمالية حيث كانت أحسن نسبة سجلتها بعد سنة 1996 هي 3,18% سنة 2000 بقيمة 623 مليون دولار، و بالتالي خلال هذه الفترة نلاحظ سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية التي كانت تتراوح بين 96% و 97%.

أما بالنسبة للجدول رقم (03-13) المتعلق بالصادرات الجزائرية للفترة (2001-2014) فنلاحظ أن نسبة الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز نسبة 3% و هذا راجع إلى ضعف تواجد المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية لضعف الإنتاج و عدم توافقه مع المقاييس العالمية، لكن سنة 2014 إرتفعت نسبة مساهمتها من الصادرات الإجمالية ووصلت إلى 4,47% و هذا راجع إلى إنخفاض سعر البترول حيث وصل إلى أدنى قيمة له تقدر بـ 60 دولار للبرميل، لكن رغم هذا التحسن إلا أن مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات تبقى ضعيفة مقارنة مع الصادرات النفطية التي لا تزال تحتل الصدارة حيث أنها تهيمن على الصادرات الإجمالية بنسبة 97% في معظم السنوات.

و كنتيجة مما سبق يمكن القول بأن ما يميز هيكل الصادرات الجزائرية هو سيطرة المحروقات (أكثر من 95%) و تعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية و لم تتعدى في أحسن الحالات 800 مليون دولار أمريكي و نظرا للتقلبات التي تمس أسعار النفط و ما ينجم عن ذلك من آثار سلبية على الإقتصاد الوطني فقد سعت السلطات الجزائرية لتنمية الصادرات خارج المحروقات برسم إستراتيجية شاملة تستهدف الوصول للصادرات الوطنية خارج النفط في سنة 2000 إلى 2 مليار دولار من خلال تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة ، مما يجعلها قادرة على إقتحام الأسواق الدولية، غير ان ذلك لم يتحقق لحد الآن، حيث بقيت الصادرات خارج المحروقات دون المستويات المطلوبة.

و خلال السنوات الأخيرة غطت صادرات المتعاملين الخواص متوسط 30% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، و حسب وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تحتل الجزائر في مجال الصادرات التي تنجزها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المرتبة العشرين في القارة الإفريقية، و يبلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تقوم بتصدير منتجاتها 302 مؤسسة و تقدر حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بـ 4% من إجمالي الصادرات أي حوالي 600 مليون دولار.

و منه فالنتيجة المستوحاة من الأرقام ، فإن القطاع الخاص في الإقتصاد الوطني وجوده كعدمه، فهو غير منتج في الإقتصاد العالمي بسبب ضعف منتجاته كما و نوعا، و عدم قدرتها على منافسة السلع الأجنبية.

المطلب الثاني: عقبات نمو القطاع الخاص في الجزائر.

استهدفت الدولة منذ انتهاج سياسة الإصلاح الإقتصادي العمل على خلق المناخ الملائم للإستثمار الخاص الوطني منه و الأجنبي، بإصدار القوانين و التشريعات المشجعة للإستثمار، و بعثت هيئات و المؤسسات المؤطرة للإستثمار، كما سهرت الحكومات المتعاقبة على القضاء أو التقليل من العراقيل و المعيقات التي تعترض سبيل المستثمر الوطني و إعطائه كل التسهيلات اللازمة و المطلوبة لبقاء المشاريع الاستثمارية المستحدثة باعتماد الحوار و النقاش مع الهيئات الممثلة للمستثمرين الخواص، و على الرغم من كل هذه المجهودات و المساعي الحثيثة إلا أن هناك العديد من المشاكل و العراقيل و العقبات التي تعترض نمو القطاع الخاص الوطني و التي أثيرت من طرف المستثمرين المعنيين و تتمثل بالخصوص:

الفرع الأول: البنوك تعرقل الإستثمار و تقيد قروض الإستغلال.

يجمع كافة المتعاملين الاقتصاديين على أن البنوك تمثلا عاملا كابحا للإستثمار و تظل متحفظة لمصاحبة المشاريع الاستثمارية لا سيما في مجال قروض الإستغلال مما يعرض المشاريع الإستثمارية لهاجس الإختناق المالي و الموت البطيء و بين فائض السيولة النقدية غير المستغلة لدى البنوك و تقديراتها المرتبطة بتقدير مخاطر الإقراض، تبقى المؤسسات و المشاريع معلقة إلى حين توضيح الرؤيا.

حيث يوضح رئيس رابطة المستثمرين الجزائريين أن الإشكال الحقيقي الذي يطرح حاليا في مجال قروض الإستغلال، حيث توجد المؤسسات المنتجة و المستثمرة في مرحلة حرجة في وقت تتردد البنوك في مصاحبتها ، مضيفا بأن مشاريع التوسيع و الإستغلال و تزويد الآلة الإنتاجية للمؤسسات و المشاريع الاستثمارية تواجه في الجزائر مشاكل عديدة تكبح تطور العديد من المشاريع و تؤدي إلى تعطيل المشاريع المنتجة. مشيرا إلى أن المستثمر في علاقته مع البنوك يواجه هاجس توقف النشاط في مرحلة الإستغلال و هي من بين اهم المراحل و أكثرها حساسية على الرغم من انه يحترم التزاماته.

معتبرا أن مشاريع التوسيع بمبالغ تتراوح ما بين مليون و 10,5 مليون أورو تواجه صعوبة في التمويل البنكي.

و تتمثل مساوي الأداء البنكي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين فيما يلي[1]:

- أن البنوك غالبا ما تبالغ في طلب الضمانات التي تفوق مرتين إلى ثلاث مرات المبلغ المقترض.
- أن طول مدة الإجابة على طلب القرض تطول حيث تصل في بعض الحالات إلى سنة كاملة عوض المدة المتفق عليها و هي 35 يوما.
- إن هناك معالجة تمييزية تواجهها ملفات القروض لاسيما في المناطق الداخلية.
- إن البنوك لا تلعب دورها الإقتصادي في تمويل المشاريع، حيث أنها تحولت إلى مجرد شبابيك فقط.
- غياب العلاقة بينها و بين المتعاملين الاقتصاديين و خاصة المستثمرين و هي لا تتعامل سوى مع المستوردين.
- غياب إطار موحد بين الطرفيين لتحسين العلاقة بين المتعاملين الاقتصاديين و البنوك.

الفرع الثاني: مشكل العقار الصناعي.

يعتبر الحصول على العقار الصناعي أحد أبرز العوائق التي يواجهها المنتجون الخواص في الجزائر خاصة أن الحصول على عقد الملكية أو الإيجار يعد ضروريا للحصول على عدة تراخيص أخرى، أشارت دراسة للبنك الدولي سنة 2002 إلى أن 38% من المؤسسات الخاصة المنتجة تنتظر أكثر من 5 سنوات للحصول على العقار. و الأدهى أن المناطق الصناعية لا تتوفر في الغالب على المنشآت القاعدية اللازمة كالكهرباء ، الغاز، الهاتف، و الطرق المعبدة و غيرها و التي يتطلب توفيرها طول انتظار[2].

إن المشكلة الحقيقية في هذا المجال تكمن في عدم شفافية التسيير و إدارة الملكية العقارية أكثر من أن تكون المشكلة في ندرة العقار، يمكننا إثبات ذلك من خلال ما يلي:

- وجود عدد كبير من الأراضي غير المستغلة(6830 هكتار)، كما تتوفر المؤسسات التي تم حلها أو المشاريع المتوقفة على مساحات جد مهمة غير مستغلة أيضا، تصل إلى 529 هكتار .

[1] منصوري الزين، مرجع سابق ص:143.

[2] سامية جدو، **تشخيص واقع منظمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)**، ورقة مقدمة في إطار ملاقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية و إنعكاستها على التشغيل، الاستثمار و النمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، 11-12 مارس، 2013، ص:15.

- إن الأزمة ليست في نقص العقار و لكن في ضعف التسيير المتميز بتعدد الإجراءات الإدارية و النصوص القانونية و المصالح الإدارية المسؤولة، الأمر الذي أدى إلى عدم الشفافية في التسيير و ارتباط ملف العقار بالفساد، كما ان تحديد الأسعار بطريقة إدارية بعيدة تماما عن أسعار السوق، ساهم في زيادة حجم المضاربة في العقار، مما أدى إلى حرمان المستثمرين الجادين من الحصول على العقار.

أكدت الوقائع الميدانية كما بينت الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات و التحليل من أجل السكان و التنمية حول العقار، بأن 85% من المستفيدين من العقار بأسعار رمزية لم يحترموا العقود المبرمة مع الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI و عدد كبير منهم يطور إستثماره، و منهم من حول العقار عن الغرض الأساسي الذي منح من أحله.

الفرع الثالث: الفساد.

يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد و تقلص من فعالية الإستثمار، كما انها تؤدي إلى تسويد صورة البلد و إبطاء معدل التنمية، و إختلاس المال العام، و عادة ما ينتشر الفساد بسبب تفشي البيروقراطية و غياب المساءلة لتمتع كبار المسؤولين و رجال السياسة بحصانة تحميهم ، كما يعتبر الفساد ثالث معوق يعترض نمو الشركات حسب المنتدى الإقتصادي العالمي[1].

و يوضح الجدول التالي تطور مؤشر الفساد في الجزائر للفترة(2003-2013) حيث تشير العلامة (0) على الفساد المطلق و العلامة (10) على أن الدولة خالية تماما من الفساد.

[1] عبد الحفيظ عيسى، مرجع سابق، ص:93.

الجدول رقم(03- 14) :تطور مؤشر الفساد في الجزائر للفترة :(2003-2013).

البيان	2003		2004		2005		2006		2007	
	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
الجزائر	88	2,6	97	2,7	97	2,8	84	3,1	99	3
	2008		**2009**		**2010**		**2011**		**2012**		**2013**
	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط	الرتبة	النقاط
	92	3,1	111	2,8	105	2,9	112	2,9	105	3,4	94	3,5

المصدر: عبد الحفيظ عيسى، **مساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر، تخصص اقتصاد كمي)، كلية العلوم الاقتصادية، ابو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص:93.

يلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر قد سجلت أحسن علامة خلال سنة 2013 بـ 3,5 بترتيب 94 عالميا متحسنة بـ 9 نقاط مقارنة مع سنة 2013 ، لكن بالرغم من هذا التحسن إلا أن البلاد تشهد معدلات خطيرة من الفساد لأن كل النقاط المسجلة قريبة من الصفر و بعيدة تماما عن العشرة ، الأمر الذي أدى إلى التأثير السلبي على نشاط القطاع الخاص، و أيضا على جلب الإستثمارات الأجنبية و إقامة الشركات معها.

الفرع الرابع: القطاع الغير رسمي و المنافسة.

يعتبر تفشي الإقتصاد غير الرسمي أحد أهم أوجه المنافسة غير المشروعة، إذ أنه يهدد ببقاء المؤسسات الملتزمة بإحترام قواعد المنافسة المحددة قانونا و في هذا الإطار رأى 28,6% من رؤساء المؤسسات بأن الإقتصاد الغير رسمي يعتبر من العوائق الكبيرة التي تعترضهم أثناء تسويق منتجاتهم، خاصة إدا علمنا بأن 60% من المؤسسات المأخوذة في العينة تسوق منتجاتها للسوق، 39,2% منها تقوم بالبيع في مناطق أخرى من الوطن و 0,8% منها تقوم التصدير، و هذا يعني أن المؤسسات الجزائرية (أغلبها مؤسسات صغيرة) وتعمل في سوق ضيق (محلي) يتميز بشدة المنافسة، و أن وجود مؤسسات أو أفراد يعملون في إطار الإقتصاد غير الرسمي بهذه المؤسسات الإقتصادية الرسمية[1].

[1] ساسي فطيمة، مرجع سابق، ص:169.

و من حيث درجة تأثير المنافسة غير الشرعية و الإقتصاد غير الرسمي على المؤسسات الإقتصادية فإننا نلاحظ بأن المؤسسات القديمة أكثر تضررا بهذه الظاهرة، إذ عبرت 24,5% من هذه المؤسسات على أن تفشي هذا النشاط يؤثر عليها سلبا، في حين نجد ان النسبة كانت في حدود 15,9% في المؤسسات الجديدة ، و تبدو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أقل تأثرا بهذه الظاهرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي ذكر 28,6% من رؤسائها عن التأثير السلبي للاقتصاد غير الرسمي على نشاطهم بينما عبر 19,2% من رؤساء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أن تفشي هذه الظاهرة يأثر سلبا على مركزهم التنافسي في السوق.

الفرع الخامس: ثقل العبء الجمركي و الضريبي.

إن الأعباء الضريبية و الشبه الضريبية التي تتحملها المؤسسات الخاصة في الجزائر عادة لا تساعدها بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، رغم الجهود المبذولة للتخفيف من هذه الأعباء إلا أن بعض الاقتطاعات لا تزال مرتفعة كإشتراكات الضمان الاجتماعي بالنسبة لصاحب العمل و التي تقدر بـ 26% من كتلة الأجور، و حسب البنك الدولي لسنة 2014 فقد احتلت الجزائر المرتبة 174 من حيث مؤشر دفع الضرائب متراجعة بمرتبة واحدة بالنسبة لسنة 2013 مقارنة بتونس التي أحتلت الرتبة 78، حيث قدر إجمالي الضرائب كنسبة من إجمالي الربح التي تدفعها المؤسسات الخاصة في الجزائر ب 71,9%، في حين تقدر هذه النسبة بـ 49,6% في المغرب و 62,4% في تونس و 42,6% في مصر.

من جهة أخرى شكل النظام الجمركي أحد العقبات التي تخلق مشاكل و صعوبات عديدة للمؤسسات ذلك نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة الجمارك التي تسير وفق تشريع لا يسهل نشاط المؤسسات، إذ ان قطاع الجمارك كثيرا ما يتميز بالبيروقراطية و تعدد قنوات الرشوة.

الفرع السادس: بعض العراقيل الأخرى.

إضافة إلى العراقيل السابقة التي تعرقل نمو القطاع الخاص في الجزائر، هناك عراقيل أخرى نذكر منها فيما يلي:

- نقص الكفاءات العلمية و اليد العاملة الماهرة، الأمر الذي يدفع بصاحب العمل بتوظيف عمال بمهارات ضعيفة و يتحمل بعد ذلك تكاليف تدريبهم، إضافة إلى الأجور المرتفعة التي يدفعها

لأصحاب التخصصات النادرة من أجل بقائها في العمل. كل هذا من شانه لأن يخفض من الإنتاجية كما و نوعا و بالتالي إنخفاض تنافسية المؤسسات الوطنية في الأسواق الدولية.

- نقص المعلومات و البيانات المتعلقة بالطلب السوقي و حجم الواردات و مستويات الأسعار و غيرها من المتغيرات الإقتصادية و التي يحتاجها المستثمر لاتخاذ القرار الاستثمار الصائب و كذلك تدعيم قدرته التنافسية في السوق.
- تعقد و طول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء المشاريع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة يتطلب المرور ب14 إجراء و يستغرق 25 يوم و تكلف 28,6% من دخل الفرد.
- ضعف البنية التحتية و عدم توافر الخدمات الأساسية للمستثمرين من ماء، كهرباء، الغاز، خطوط الهاتف، قنوات الصرف الصحي في مواقع الإستثمار.

كل هاته المعوقات و العوامل كانت سببا في هشاشة القطاع الخاص الجزائري و مساهمتة الضئيلة في الصادرات خارج قطاع المحروقات و التي لم تتجاوز نسبة 3% و هي تعد نسبة ضعيفة مقارنة مع العديد من الدول، حيث تصل نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات خارج قطاع المحروقات في تونس إلى 50% ، و مصر 70 % و هذا ما يبين ضعف القطاع الخاص الجزائري ، و يلزم السلطات بتعظيم الإهتمام به و السهر على تطويره و النهوض به.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تم التوصل إلى ما يلي:

- انتهجت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال نظام الاقتصاد الاشتراكي، لكن كنتيجة لعجز القطاع العام و ضعف مردوديته من جهة ، و دعوة الهيئات الدولية إلى تبني إقتصاد السوق و فتح المجال أمام القطاع الخاص من جهة أخرى تخلت الدولة على النظام الاشتراكي و تبنت إقتصاد السوق و ذلك بداية من سنة 1990.
- بعد الاستقلال و خلال فترة الستينات و السبعينات تعرض القطاع الخاص للتهميش، إلى غاية نهاية الثمانينات أين تبنت الجزائر نظام إقتصاد السوق أدركت السلطات أهمية القطاع الخاص و دوره في توفير السلع و الخدمات التي عجز القطاع العام عن توفيرها و كذلك دوره في توفير مناصب الشغل ، فبدأت في سن التشريعات و القوانين و تنفيذ شروط التي أملتها عليها الهيئات الدولية من برامج الخوصصة و غيرها الهادفة إلى فتح الباب أمام القطاع الخاص.
- على الرغم من المكانة التي منحتها الإصلاحات الاقتصادية للقطاع الخاص إلا أنها لم تكن بالقدر الكافي الذي يسمح بتعزيز مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات. حيث تم التوصل إلى تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط تبعية شبه مطلقة ، فمجرد تعرض أسواق النفط لأزمات يحدث خلل في الاقتصاد الجزائري، و كل هذا راجع للصعوبات التي يواجهها المستثمرين الخواص و التي تعرقل نشاطهم و التي من بينها مشكل العقار الصناعي، الفساد، العبء الضريبي و غيرها من المشاكل التي تعرقل نمو القطاع الخاص في الجزائر.

الخاتمة العامة

يعتبر القطاع الخاص المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية لأي دولة متقدمة كانت أو نامية ، و ذلك لما يتميز به من روح المبادرة و تحمل المخاطرة في سبيل تحقيق الربح و تعظيم المصلحة الخاصة ، حيث تؤكد العديد من الدراسات ارتباط الاستثمار الخاص بإدامة التنمية و النمو الاقتصادي في المجتمعات التي تهيء البيئة المناسبة للقطاع الخاص، و يساهم القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة و توفير مناصب الشغل و مكافحة الفقر، كما أنه يعمل على تعبئة مدخرات الأفراد و تشغيلها داخل الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، إضافة إلى أن القطاع الخاص أثبت أن له قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية و المساهمة في زيادة الصادرات و توفير النقد الأجنبي و تنويع الاقتصاد من خلال ما يقدمه من منتجات و خدمات، و حتى يتمكن القطاع الخاص من المساهمة الفعالة في عملية التنمية الاقتصادية لا بد من توافر مجموعة من العوامل الأساسية المرتبطة بمناخ الاستثمار من استقرار إقتصادي و إستقرار أمني و سياسي، و غيرها من العوامل التي تساعد على نمو القطاع الخاص و تطوره.

و نظرا لهذه الأهمية و المكانة التي يتمتع بها القطاع الخاص في اقتصاد أي دولة، لذا فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة تحليل واقع القطاع الخاص الجزائري و مدى مساهمته في الإقتصاد الجزائري، و قد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج و التي تتمثل فيما يلي:

1- مرّ القطاع الخاص في الجزائر بثلاث مراحل أساسية، حيث تعرض للتهميش في المرحلة الأولى و التي امتدت منذ الاستقلال إلى غاية بداية الثمانينات أين سيطر القطاع العام على أغلبية وسائل الإنتاج و على التجارة الخارجية ، لكن مع بداية الثمانينات عرف القطاع الخاص نوعا من الاهتمام حيث أصدر المشرع الجزائري مجموعة من القوانين الداعمة له غير أن الشروط و القيود التي فرضتها هذه القوانين جعلت من الاستثمار الخاص محدود و بالتالي لم تتمكن من تطويره، و في نهاية الثمانينات و على إثر أزمة النفط لسنة 1986 و إنهيار أسعاره و كذا عجز مؤسسات القطاع العام في تمويل التنمية أرغمت السلطات على اللجوء إلى القطاع الخاص و ترقيته إلى مرتبة الشريك الاقتصادي و جعله عنصر فعال في عملية التنمية الاقتصادية.

2- الاقتصاد الجزائري يعبر اقتصادا ريعيا فالصادرات البترولية تمثل حوالي 98% من إجمالي الصادرات مما جعله أكثر عرضة للأزمات، ولذلك فقد كان الهدف من تطوير القطاع الخاص في الجزائر هو تنويع الاقتصاد الوطني و مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات من أجل تجنب التأثيرات السلبية التي يمكن أن تحدثها الهزات التي تتعرض لها أسواق النفط العالمية.

3- من أجل تطوير القطاع الخاص قام المشرع الجزائري بإصدار مجموعة من القوانين و التشريعات الداعمة لهذا القطاع ، كما تم إنشاء هيئات و مؤسسات وطنية تعمل على تشجيع و تحفيز المستثمرين الخواص لإقامة مشاريعهم الخاصة لكن كل هذه الإجراءات لم تكن كافية لتطوير القطاع

و كانت مجرد حبر على ورق ، حيث لم تتجاوز نسبة مساهمته في الصادرات خارج قطاع المحروقات نسبة 3% و هي نسبة جد ضعيفة مقارنة ببعض الدول ففي تونس يساهم القطاع الخاص في الصادرات بنسبة 50% و في مصر 70%.

4- القطاع الخاص الجزائري أغلبه قطاع تجاري نتيجة تقديم تسهيلات للاستيراد على حساب القطاع الخاص المنتج.

- إن ضعف مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات يرجع إلى وجود بعض العراقيل و الصعوبات في مناخ الاستثمار للجزائر من فساد ، بيروقراطية و مشكل العقار الصناعي، كذلك صعوبة الحصول على القروض المصرفية من البنوك و غيرها من الصعوبات التي تواجه نمو و تطور القطاع الخاص في الجزائر
- **نتائج إختبار الفرضيات:**

1- **إختبار الفرضية الأولى: {**يرجع ظهور القطاع الخاص في الجزائر بصفة خاصة إلى اسباب خارجية من بينها دعوة الهيئات العالمية و ارتفاع المديونية الخارجية و الأزمة البترولية لسنة 1986 **}**، حيث توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثالث، إذ انه و بعد تعرض الاقتصاد الجزائري لأزمة النفط سنة 1986 و التي أدت إلى إنخفاض مداخيل الدولة من الصادرات جعل الدولة تقف عاجزة عن مواجهة الطلب الداخلي من جهة، و زيادة مديونيتها من جهة أخرى فوجدت نفسها مضطرة إلى اللجوء للمؤسسات الدولية من أجل جدولة ديونها فقامت هذه المؤسسات بمنحها التمويل و أشارت على الدولة اعتماد نظام إقتصاد السوق و فتح المجال أمام القطاع الخاص للمشاركة في النشاط الاقتصادي.

2- **إختبار الفرضية الثانية: {**لا تزال مساهمة القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في الجزائر ضعيفة**}**، حيث توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثالث من خلال تحليل الإحصائيات التي تبين مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية و التي أكدت ضعف هذه المساهمة و التي لم تتجاوز3% في الصادرات خارج قطاع المحروقات و ذلك رغم الإصلاحات الاقتصادية و الهيكلية المتخذة من قبل السلطات العمومية و التي كانت هادفة إلى تحسين الاستثمار الخاص.

3- **إختبار الفرضية الثالثة: {**يواجه القطاع الخاص في الجزائر مجموعة من الصعوبات من بينها مشكل العقار الصناعي، صعوبة الحصول على التمويل و الفساد**}**، حيث توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية في الفصل الثالث و التي أكدت أن ضعف مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر بعود إلى ضعف مناخ الاستثمار الخاص في الجزائر و اتسامه بمجموعة من

المواصفات السلبية التي تعرقل نشاط القطاع الخاص و في مقدمتها مشكل العقار الصناعي ، صعوبة الحصول على التمويل، انتشار ظاهرة الفساد، ارتفاع الأعباء الضريبية و صعوبة الإجراءات الجمركية، إضافة غلى نقص الخبرة و المهارات و الكفاءات المهنية إلى جانب ضعف البنية التحتية للمناطق الصناعية.

من كل ما سبق يمكن القول أن أهم نتيجة نخلص إليها من خلال هذه الدراسة هي أن كل الإجراءات و الإصلاحات و الدعم المقدم للقطاع الخاص في الجزائر لم يكن بالمستوى المطلوب ، و بالتالي فإن القطاع الخاص لم يكن بديلا تنمويا للإقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات بالجزائر خلال فترة الدراسة و ذلك بسب وجود العراقيل و الصعوبات السابقة الذكر.

- **التوصيات و الاقتراحات:**

حتى تتمكن الدولة الجزائرية من استخدام القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات لا بد لها من تجاوز العراقيل و الصعوبات التي تحول دون ذلك، و بناءا على النتائج في هذه الدراسة و كحلول للعراقيل التي تحد أو تخفض من مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالجزائر يمكن تقديم التوصيات و الاقتراحات التالية:

1- توفير التمويل الكافي لاستثمارات القطاع الخاص، إما عن طريق الحصول على القروض و ذلك من خلال تطوير المنظومة المصرفية، و إما عن طريق أسواق رؤوس الأموال التي تعتبر المحفز الرئيسي لتطور أداء القطاع الخاص و كذلك استخدام أساليب التمويل الإسلامي.

2- العمل على محاربة الفساد من إخلال إصلاح المنظومة القانونية و التشريعية و إدخال مبادئ الحوكمة من شفافية و مسؤولية، ووضع قوانين صارمة تنص على محاسبة كل من يطالب بالرشوة و يمارس الفساد المالي و الإداري مما يعطي ضمان و ثقة للمستثمرين محليين كانوا أو أجنبيين.

3- تسهيل الإجراءات الجمركية و خفض الأعباء الضريبية.

4- العمل على صرف الأموال في تطوير البنية التحتية و إقامة و تهيئة المناطق الصناعية بما يخدم القطاع الخاص.

5- العمل على تحسين منظومة التعليم و جعلها قادرة على تقديم كفاءات علمية تلائم المؤسسات العاملة.

6- العمل على محاربة و تقليص حجم الأسواق الموازية و إعطاء مجال اوسع للأسواق الرسمية مما يخفض عملية المنافسة على منتجات القطاع الخاص.

- **آفاق الدراسة.**

يمكن تقديم العناوين التالية كآفاق للدراسة على النحو التالي:

1- البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات.

2- أثر السياسة المالية على تنمية القطاع الخاص.

3- دور القطاع الخاص في محاربة البطالة.

قائمة المراجع

المراجع بالغة العربية:

اولا: الكتب:

1. ابراهيم عواد المشاقبة، **أثر الخوصصة على إدارة تطوير المنتجات**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2013.
2. احمد الكواز ، **بيئة ممارسة أنشطة الأعمال و دور القطاع الخاص**، سلسلة اجتماعات الخبراء بـ: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، عدد 28، 2008.
3. اسماعيل محمد بن قانة، **إقتصاد التنمية(نظريات–نماذج–استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر و التوزيع،الأردن،ط2007،1.
4. جمال حلاوة، و علي صالح، **مدخل إلى علم التنمية**، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2009 .
5. زهير محمد عبد الرحيم ،**ادارة الخصخصة بين النظرية و التطبيق**، دار الراية للنشر و التوزيع ،الاردن ،2010.
6. عبدالرحمن يسري أحمد، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الإسلام**، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية،1981.
7. فالح أبو عامرية، **الخصخصة و تأثيراتها الاجتماعية**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2007.
8. ليث عبد الله القهيوي و بلال محمود الوادي، **التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص**، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن، ط2012،1.
9. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية (نظريات و سياسات و موضوعات)**، دار وائل للنشر ، الأردن،ط2007،1.
10. منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية** ، دار الراية للنشر و التوزيع، الأردن ،2012.

ثانيا :الرسائل الجامعية و الاطروحات:

1. أحمد حسين احمد المشهراوي، **تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2003 .
2. بجاوية سهام، **الاستثمارات العربية البينية و مساهمتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص نقود و مالية)، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر،2005.
3. بوالبردعة نهلة، **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص قانون)، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة،2012.
4. بوتة نسرين ،**الاسواق المالية و دورها في تنشيط استراتيجية الخصخصة** ،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر ،تخصص العلوم الاقتصادية)،جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015.
5. بوعالي ياسين، **الخوصصة و دور السوق المالية في تفعيلها**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص العلوم الاقتصادية) ،جامعة قسنطينة، الجزائر،2010.
6. جمعون نوال، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**،(أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على الحصول على شهادة الماجستير، تخصص نقود و مالية)، كلية علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005.
7. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات** ،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات للحصول على شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي)، جامعة محمد خيضر ،بسكرة،الجزائر،2013.
8. درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، (أطروحة الدكتوراه، تخصص علوم إقتصادية)،كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة الجزائر،2005.
9. زغبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوربي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد دولي)،كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس،سطيف،2012.

10. زوين إيمان، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية**،(مذكرة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي)،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري ،قسنطينة،الجزائر،2011.

11. زيدمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص تسيير الدولي للمؤسسات)،جامعة تلمسان،الجزائر،2011.

12. ساسي فاطيمة، **أثر تطور المعروض النقدي على نمو القطاع الخاص**،(أطروحة الدكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية)،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015.

13. شكوري سيدي احمد، **وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر،(أطروحة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك و مالية)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،2012.

14. صبار محمود شحادة ،**بناء مقياس الخصخصة و دوره لتطوير الاندية الرياضية للمؤسسات في العراق** ،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر ، تخصص تربية رياضية) ،كلية التربية الرياضية ،جامعة ديالي ،العراق.

15. صوفان العيد ،**دور الجهاز المصرفي في تدعيم و تنشيط برامج الخصخصة** ،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر ،تخصص علوم التسسير)،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة قسنطينة ،2007.

16. عيساوي نادية، **تقييم المؤسسة في إطار الخوصصة**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية)،كلية العلوم الإقتصادية،جامعةمنتوري،قسنطينة،2005.

17. كمال سمية، **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص قانون خاص)، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2003.

18. كيداني سيدي احمد، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية**، (أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد)، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2013.

19. محمد زوزي، **تجربة القطاع الصناعي الخاص و دوره في التنمية الإقتصادية في الجزائر**،(أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد تنمية، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،الجزائر، 2010.

20. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر و المستقبل**،(أطروحة دكتوراه، تخصيص تخطيط إقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2009.

21. مختار حميدة ،**الاسواق المالية و خصخصة المؤسسات الاقتصادية العمومية و دور العملية في احداث التنمية**،(أطروحة دكتوراه ،تخصص علوم اقتصادية)،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر3،2011.

22. مرام تيسير مصطفى، **دور القطاع المصرفي تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص اقتصاديات التنمية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غزة، فلسطين، 2012.

23. مربيعي سوسن، **التنمية البشرية في الجزائر، الواقع و الأفاق**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير)، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة منتوري-02-، الجزائر،2013.

24. مسغوني منى، **علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للإقتصاد الوطني**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص دراسات إقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،الجزائر ،2005.

25. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر**،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص تجارة دولية)،كلية العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي بغرداية،الجزائر ،2011.

26. منصور داود، **الآليات القانونية لضبط النشاط الاقتصادي في الجزائر**،(أطروحة دكتوراه، تخصص قانون الأعمال)، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2015.

27. موسى سعداوي ،**دور الخوصصة في التنمية الاقتصادية** ،(مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجيستر ،تخصص التخطيط الاقتصادي)، كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،2007.

28. مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص في الدول النامية**،(أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التنمية)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر ،2010.

29. ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر**،(أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

30. نوري ياسمين، **مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر**، (مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات للحصول على شهادة الماجستير ،تخصص علوم السياسية)،جامعة مولود معمري، تيزي وزو ،الجزائر ،2015.

31. نويصر بلقاسم، **التنمية و التغير في نسق القيم الاجتماعية**، (أطروحة الدكتوراه، تخصص علم إجتماع)،كلية العلوم الاجتماعية، جامعة منتوري،قسنطينة،الجزائر ،2011.

ثالثا :المجلات و الدوريات

1. بولقواس زرفة، **دور القطاع الخاص في تفعيل قيم العمل**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، عدد 24 ،2012.
2. خميس خليل، **مساهمة القطاع العام و القطاع الخاص في التنمية الوطنية في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 09، 2011.
3. سفيان عبد العزيز، **دعم و تطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات**، بحوث إقتصادية عربية، جامعة بشار، العدد 61-62،2013.
4. عادل عبد العظيم، **اقتصاديات الاستثمار: النظريات و المحددات**، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، بالكويت، العدد 67،2007.
5. العايب ياسين، **دراسة و تحليل سياسة الدعم المالي الحكومي لإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة دراسات إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة قسنطينة، العدد 1،2014.

6. عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية**، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة ورقلة، العدد 9،2010.
7. عبد الرزاق مولاي لخضر، **العوامل المحددة لنمو القطاع الخاص بالدول النامية**، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة، العدد 09، ،2009-2010.
8. عزالدين بوكربوط، **التحليل السوسيو-إقتصادي لنظام الخوصصة في الجزائر**، مجلة علوم الإنسان و المجتمع، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد 02 ، 2012.
9. غربي وهيبة، **الشراكة بين الإدارة المحلية و القطاع الخاص و دورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات العامة**، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية، جامعة بسكرة،العدد16،ديسمبر 2014.
10. كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005.
11. محمد زعلاني، **شمولية ظاهرة الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري (تأصيل المعنى-بحث في الأسباب و الآثار)**، أبحاث اقتصادية و ادارية، جامعة باتنة، الجزائر، العدد 10،ديسمبر 2011.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات:

1. أحمد سيد مصطفى، **إستراتيجية تصديرية عربية، كيف؟**، ملتقى التسويق في الوطن العربي ، الشارقة،15-16 أكتوبر،2002.
2. بنعيدة عبد الله، **التجربة الجزائرية في الإصلاحات الإقتصادية**، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحاليل الخاصة بالتخطيط ،الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،فيفري،1999.
3. بودخدخ كريم و بودخدخ مسعود، **رؤية نظرية حوا إستراتيجية تطوير القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي**، الملتقي الوطني الأول حول القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل ،2011.
4. خديجة جمعة الزويني و حسن عبد الكريم سلوم، **الأزمة المالية العالمية و خصصة الشركات** ،بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن، 10-11 نوفمبر 2000.

5. سامية جدو، **تشخيص واقع منظمة المؤسسات الصغير و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)**، ورقة مقدمة في إطار ملاقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العمومية و إنعكاستها على التشغيل، الاستثمار و النمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، 11-12 مارس، 2013

6. شريف شكيب أنور و بوزيان عثمان، **الخوصصة في الجزائر دراسة و تقييم**، المؤتمر الدولي العلمي المقدم من طرف مخبر البحث في تحليل وتقييم السياسة الاقتصادية في الجزائر- كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان- الجزائر ،29-30نوفمبر 2004.

7. صليحة مقاوسي و هند جمعوني، **نحو مقاربات حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 13-14 ديسمبر 2009.

خامسا: القوانين والمراسيم التنفيذية:

1- الأمر 66-284، الجريدة الرسمية، العدد 80 الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1966.

2- قانون رقم 82-11 الموافق لـ 21 أوت 1982 ، الجريدة الرسمية، عدد رقم 10، المادة 12.

3- قانون رقم 82-11 الموافق لـ 21 أوت 1982 ، الجريدة الرسمية، عدد رقم 10،المادة 13.

4- القانون 88-25، المؤرخ في 12 يوليو 1988، الجريدة الرسمية، عدد 28، المادة 01.

5- قانون 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1910، الموافق لـ 14 أفريل 1990، يتعلق بالنقد، جريدة رسمية العدد 16.

6- بيان إجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010

قائمة المراجع باللغة الفرنسية:

اولا :الكتب:

1. Ammar BELHIMER, **La dette extérieure de l'Algérie**, Casba, Edition 1998.
2. BOUYAKOUB, **Les Mécanismes Financières et les Entreprises Publiques, un monnaie crédit et Financement en Algérie (1962-1987)**, document du CREAD, Avril 1987.
3. Cherif CHAKIB, **Privatisation des Entreprises Publiques**, Economique Algérienne, revue économique N°3, Alger, Mai, 1996.

4. Hocine BENISSAD, **Algérie de la Planification Socialiste l'économie de marché**, Alger, ENAG, édition 2006.

ثانيا :المواقع الالكترونية:

1. www.ons.dz
2. www.andi.dz
3. تطور مفهوم التنمية السياسية وعلاقتها بالتنمية الإقتصادية ،متاحة على الرابط التالي:
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_8.pdf
4. البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة:2005-2009،أفريل 2005
http://www.premier-minister.gov.dz/arabe/media/pdf/toutereference/texte essentiel/pro bilan/progcroissance.pdf,(26.02.2016)